

2/4/5

برهان كنڀوي

هده رساله نفيسة مرغوبة * و متن متين مقبولة * و مسماة بالبرهان
في فن المطق * للعالم المحقق * والفاضل المدقق * والمرحوم
ا. ماعيل ادي الشهير كنڀوي * عليه رحمة من ربه الملك القوي *

1987

Checked
1987

معارف نظامت جديد سنك ۸۹۰ نومبري ۱۹۸۷

در سعادت

(مطبعة عثمانية)

۱۳۱۰

برهان كلنوى

هذه رسالة نفيسة مرغوة * ومتن متين مقبولة * ومسماة بالبرهان
في فن المطلق * للعالم المحقق * والفاضل المدقق * والمرحوم
اسماعيل افندي الشهير بكلنوى * عاياه رحمة من ربه الملك القوى *



معارف نظارت مبلدك ٨٩٠ نوروزى دفتتار مبلد

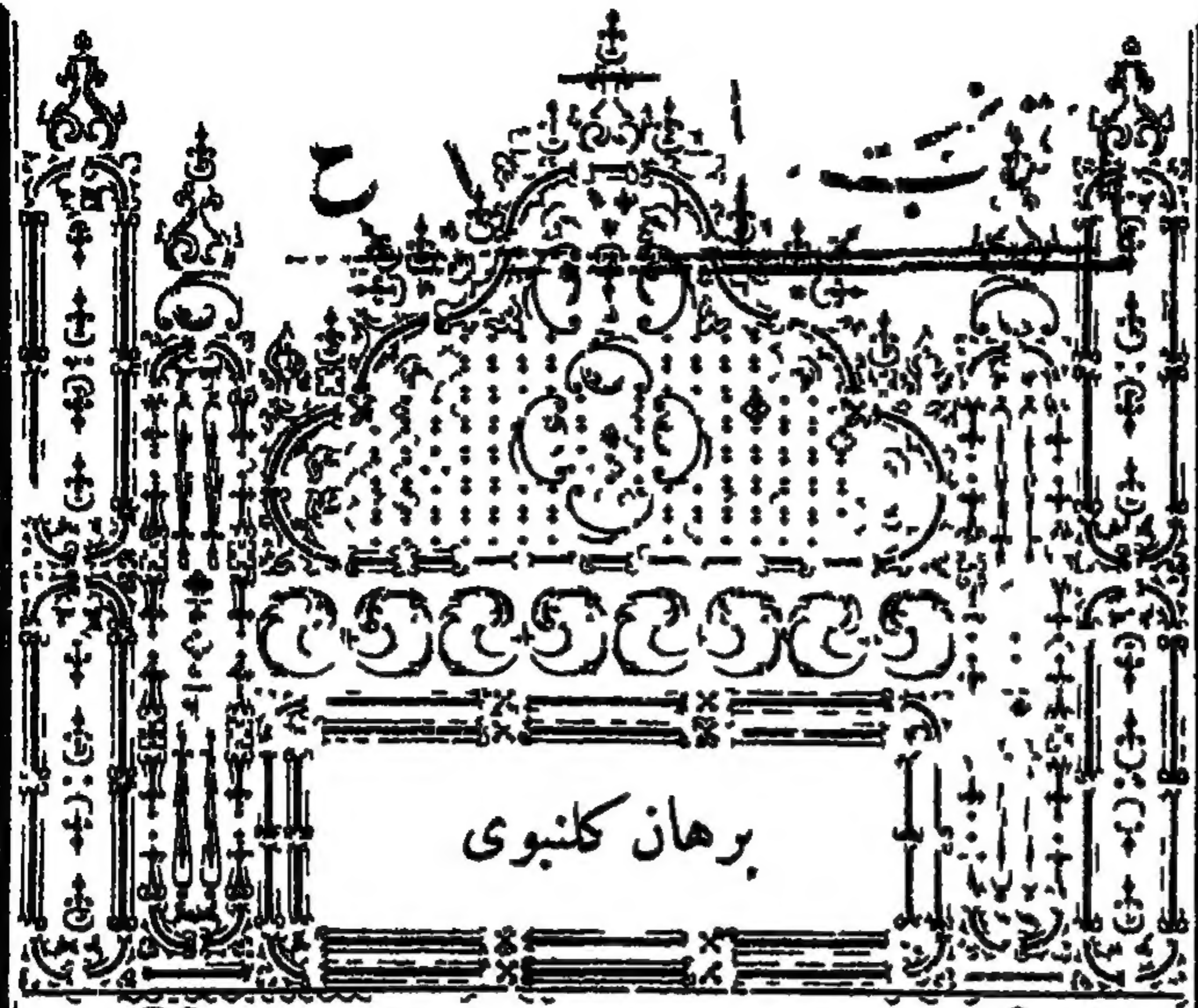


درسعادت

(مطبعة عنابه)

١٣١٠

2745



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

انواع محامد عالية بسطت مقدمة لمفتح الابواب * واجناس مدائح تالية
 ركبت موجهة لذلك الجنباب * المنزه كنه ذاته عن حدود مدارك
 الالباب * المتقدّس حل صفاته عن رسوم النقض والنقص بلا رتياب *
 على ان عم آلاء جليلة غير محصورة في مداد الكتاب * وخص الانسان
 بنعماء منتسرة سيما بالمنطق الفصيح في كل باب * فسبحان من ردت الافكار
 والمحابر عن غرائب ملكه وملكوته * وارتدت الابصار والبصائر الى
 بدنها في عجائب عظمتها وجبروتها * واصناف صلوات مرتبة بيد التجليل
 والانتحاب * محتوية على كليات الاخلاص وافراد الآداب * على
 من عرف حقائق الحق ورفع موجبات الاحتجاب * وميز حدود
 حقائقها بنحو اخص البيان وفصل الخطاب * لما انه المتوسط ينسوي بين نتائج
 ام الكتاب * بقوانين عاصمة عن الخطا في طرق الصواب * وبراكين قاصمة
 لظهور مغالطات مصاقع الخطباء * وواصمة لمشاغبات الشعراء ومجادلات
 الحيلاء * وعلى آله واصحابه الذين عرفوا كليات احكامه اتممة الموصلة
 الى رب الارباب * وسر حوا اقواله بينات تتمثل لها صور الصواب من وراء

فوقه احكامه

قوله الامانات

حجاب * حيث قضوا بالحق مع مقاساة العوارض في الامانات المحمولات *
المشروطة بمداومة الانفصال عن اهل العناد وملازمة الاتصال بانسرف
الممكنات * فتحوا في السراط المستقيم مسورات المقاصد والاسباب *
وقدحوا في جنود الظنون السقيمة من حافهم قدح شهاب * اذبنوا
ازارمها الحفية بمصايح مقدمات دائمة باوار اليقين * وعدلوا في تحصيل
نظرياتنا الموجهة الى ضروريات الدين * فبدهم مسلمات الهدى
متحدة بمقولات السنة ومنوات ان الكتاب * وشاهدتهم المشهورات
من وهميات الضلال منعكة انى سواء سبيل الوهاب * وقد اطلقوا
في رياض المطالب عن قيود التقايد الى جهات التحقيق * وحملوا في بوادي
المبادئ المريبة والبعيدة على حياد التوفيق * ماطلع على جنان الحان
طوابع انعرفان عن افق الاكساب * وماسطع اذعان الازهان بمطالع
ايتان يوحب حس مأب (وبعد) فلما كان المنطق نطق الافكار *
وبه يرتفع طباق الانظار * وميزان عدول يشخص المصدق عن الكذاب
ومقياس عقول يميز عن العقم كل معجب * ويهتدى بهداه كل نزار *
كانه علم في رأسه نار * فبهذا كان خدما للعلوم بالاستيعاب * وسيد
القوم خادمهم بالانر المستطاب * وكان بعض المشتغلين عندي
مشتغلا ذكاء * وفي توقد ذهنه الذكي يحكي ذكاء * قابلا للتحلي
بجواهر الانوار القدسية من بين الاتراب * مائلا الى تجلي زواهر
الانوار القدسية حين اناب * جمعت له ولا مثاله موائد عوائد * ولطمت
في سلك البيان فرائد فوائد * ورتبتها على مقدمة وخسة ابواب *
نفعهم الله تعالى في كل مايستل وبحجاب * وما توفيق الا بالله الجميل *
وهو حسبي ونعم الوكيل (مقدمة) وفيها ببحان البحث الاول ان العلم
وهو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل ان كان ادراكا للنسبة التامة
الخبرية على سبيل الاذعان فتصديق والاقتصور سواء كان ادراكا لغير
النسبة او للنسبة الناقصة او النامة الاشائية او الخبرية بدون الاذعان
وكل منهما اما بديهي او نظري مكتسب بالنظر وهو ملاحظة المعقول
لتحصيل المجهول * وقيل ترتيب امور معلومة للتأدي الى المجهول فالموصل
الى التصور النظري يسمى معرّفا وقولا شارحا واجزاؤه الكليات

قوله وهو

قوله واجزاؤه

الحس المعلومة بداهة واكتسابا والموصل الى التصديق النظرى يسمى
دايلا وحجة واجزاؤه القضايا المعلومة كذلك وقد يقع الخطأ في كل
من الاكتسابين فاحتيج الى قانون باحث عن احوال المعلومات من حيث
ايصال عاصم عن الخطأ وهو المنطق فموضوعه المعلومات وغايته العصمة
عن الخطأ في الافكار * البحث الثانى ان الدلالة كون الشئ بحيث يحصل
من فهمه فهم شئ آخر فالشئ الاول يسمى دالا والثانى مدلول فان كان
الدال لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل منهما ان كانت بواسطة
اوضاع فوضعية او بواسطة الطبع فطبيعية والافعقلية ودلالة اللفظ بالوضع
على تمام ما وضع له مطابقة كدلالة الانسان على مجموع الحيوان الناطق
وعلى جزئه تضمن ان كان له جزء كدلالته على الحيوان فقط في ضمن
دلالته على المجموع وعلى خارج يلزمه في الذهن التزام كدلالة الضرب
على الضارب والمضروب ويلزمهما المطابقة يقينا بخلاف العكس كازوم
احديهما للآخرى * واللفظ الدال بالوضع ان لم يقصد بجزئه دلالة على جزء
معناه المطابق ففرد والامر كـب والمفرد ان لم يستقل في الدلالة على معناه
فدالة الا فان دل بهيته على احدا لازمة فكلمة والاقاسم والمركب ان صح
سكوت المتكلم عليه فقام اما خبرى ان احتمال الصدق والكذب او انشائي
ان لم يحتمل والاقا قص وكل من المفرد والمركب ان استعمل فيما وضع له
في اصطلاح التحاطب فحقيقة او في لازمه مع جواز ارادته فكناية والافع
العلاقة المتعبرة بينه وبين المراد محازو بدونها غلط ولا بد للكناية والمجاز
من قرينة تدل على المراد والمجاز ان كان بغير علاقة المشابهة مثل الحلول
والاستعداد والسببية والجوار والعموم والخصوص والمظهرية وغيرها
فمجاز مرسل كاستعمال اليد في النعمة والجمال الخبرية في معنى الاشياء
وبالعكس والافستعارة اما في المركب وتسمى استعارة تمثيلية كاستعمال
الامثال المضروبة في اشياء معانيها واما في المفرد المصرح به في الكلام
وتسمى استعارة مصرحة اما اصلية ان كانت في الاسماء الجامدة والمصادر
ولو في ضمن المشتقات كالاسد في الرجل الشجاع والقتل في الضرب
الشديد او تبعية ان كانت في المشتقات والحروف كنادى في معنى ينادى

قوله بحيث

قوله كدلالة

قوله بخلاف

قوله وكل

قوله او في لازمه

قوله مجاز

قوله كاستعمال

قوله بتبعية
قوله واما في المفرد

قوله ان لا تشكيك

قوله بمجرد النظر

قوله مثل الزوج

والقاتل في الضارب الشديد بتبعية استعمال احد المصدرين في الآخر
وكلام الغرض في الغاية الجزئية بتبعية استعمال مطاق الغرض في مطاق
الغاية واما في المفرد المردوز اليه في الكلام باثبات لازمه للمشبه وتسمى
استعارة مكنية كلفظ المتكلم المستعمل في الحال في قوائم نطق الحال حيث
شبه الحال بالمتكلم بقريظة اثبات النطق لها وهذه القريظة تسمى استعارة
تخييلية * ثم اللفظ المفرد ان تعدد معناه الموضوع له في اصطلاح واحد
فشترك بينهما او في اصطلاحين بان ينقل من احدهما الى الآخر لمناسبة
بينهما فنقول ينسب الى الناقل من العرف العام او الخاص والافخص
وكل من هذه الثلاثة بالقياس الى المعنى المعين ان تشخص ذلك المعنى يسمى
جزئيا حقيقيا اما عاما كريد او غيره كاسماء الاشارات والافان تفاوت في
افرده او لولية او اولوية يسمى مشككا كالابيض والاحمر والافتواط
كالانسان الغير المتفاوت في افراده واما التفاوت في العوارض
والاوصاف ولذا اشتهر ان لا تشكيك في الذوات والذاتيات * واعلم
ان المعنى ايضا اما مفرد او مركبها معنيا اللفظ المفرد والمركب
(الباب الاول في المعاني المفردة * فصل في الكلي والجزئي) اذا علمت شيئا
يحصل في ذهنك منه صورة هي من حيث قيامها لخصوصية ذهنك علم ومع
قطع النظر عن هذه الحيثية معلوم ومفهوم فذلك المفهوم بمجرد النظر الى
ذاته ان لم يجوز العقل اتحاده مع كثيرين في الخارج فهو جزئي حقيقي كريد
المرئي والافكلي سواء امتنع فرد في الخارج كنريك الباري تعالى والالهي
ويسمى كليا فرضيا او امكنا ولم يوجد كالنعناء او وجد واحد فقط مع
امتناع غيره كواحد الوجود او مع امكانه كالشمس او وجد متعدد محصور
كالكوكب السيارة او غير محصور كالانسان وذلك الاتحاد هو معنى حمل
الكلي على جزئياته مواطاة وصدقه عليها اما في الواقع ان كان الجزئيات
موجودة فيه او في الفرض ان لم توجد الا في مجرد الفرض * ثم الكلي ان
ثبت لافراد في الخارج ولو على تقدير وجودها فيه فهو معقول
اول سواء ثبت لها في الخارج فقط كالحرارة للنار والبارد للماء او في
كل من الخارج والذهن كذاتيات الاعيان المحققة مثل الانسان والحيوان
او المقدرة مثل النعناء وكاوازم الذاتيات مثل الزوج للاربعة

قوله منه ما يبحث

والفرد الثلاثة وان ثبتا في الذهن فقط فهو معقول ثان منه ما يبحث عنه في المنطق كمفهوم الكلّي العارض للماهيات ويسمى كايّا منطقيا وهو المنقسم الى الكليات الخمس المنطقية ومعرضه مثل الانسان والحيوان يسمى كايّا طبيعيا منقسما الى الكليات الخمس الطبيعية والمجموع المركب من الكلّي الطبيعي والمنطقي يسمى كايّا عقليا منقسما الى الكليات الخمس العقلية فاذا قلنا الحيوان جنس فمفهوم الحيوان جنس طبيعي ومفهوم الجنس جنس منطقي ومجموع المفهومين جنس عقلي وهكذا البواقي ومفهوم القضية والقياس وغيرها من المفهومات انبثقت عنها في المنطق ومنه ما لا يبحث عنه في المنطق بل في الحكمة والادلة كمفهوم الواجب والممكن والممتنع ولا شيء من هذه الكليات بموجود في الخارج لاستحالة اوجود بهـون انتحاص بداهة وان ذهب البعض الى وجود الكل فيه والكثير او وجود الطبيعي بناء على انه جزء الموجود في الخارج وهو الفرد المركب منه ومن الشخصات كزيد المركب من الانسان والشخصات لكنه جزء عقلي لا خارجي في التحقيق فالحق ان وجوده عبارة عن وجود افراده لان نفسه مع كونه معرضا لقابلية التكاثر موجود فيه ولذا جعلوا الكلية واقسامها من العوارض المختصة بالوجود الذهني واما الكلّي المنطقي والعقلي فكما لا وجود لانفسهما في الخارج لا وجود لافرادهما فيه لكونها امورا اعتبارية كسائر المعقولات الثانية والجزئي اما مادي ان كان جسما كزيد او جسمانيا كعوارض المحسوسة واما مجردا كالواجب تعالى عند الكل وكالمقول العشرة والنفوس الانسانية والفلكية عند الحكماء ولا يرسم صورة جزئية من الشيء في الذهن ما لم يدرك باحدى الحواس الظاهرة او بالوجدان كالعطش المحسوس وجدانا ثم الكليان ان كان بينهما تصادق في الواقع بالفعل كليا من الجانبين فمتساويان كالانسان والناطق وكذا نقيضاهما كالانسان والناطق او من احد الجانبين فقط فاعم واخص مطلقا كالحيوان والانسان ونقيضاهما بالعكس كالاحيوان واللا انسان او تفارق دائم كليا من الجانبين فتباينان كليا كالانسان والفرس وكعين احد المتساويين مع نقيض الآخر

قوله ولذا

قوله عند الكل
قوله عند الحكماءقوله ان كان
قوله بالفعل

وعين الاخص المطلق مع تقيض الاعم وبين تقيضيهما مباينة جزئية هي اعم من المباينة الكلية كما في تقيض المتناقضين كالانسان واللا انسان ومن العموم من وجه كما في تقيض المتضادين وامثالهما وان لم يكن بينهما تصادق ولا تفارق كايان بل جزئيان من الجانبين فاعم واخص من وجه كالانسان والابيض وكعين الاعم المطلق مع تقيض الاخص وبين تقيضيهما مباينة جزئية هي اعم ايضا اذ بين تقيض مثل الحيوان واللا انسان مباينة كلية وبين تقيض مثل الانسان والابيض عموم من وجه والجزئي الحقيقي اخص مطلقا من الكلي الصادق عليه ومباين لسائر الكليات واما الجزئيان فهما اما متباينان كزيد وعمر واما متساويان كما اذا اشرنا الى زيد بهذا الضاحك وهذا الكاتب فالهذين متصادقان متساويان هذه هي النسب الاربع بحسب الصدق والحمل وقد تعتبر تلك النسب بحسب الصدق والتحقق باعتبار الازمان والاوزاع لا باعتبار الافراد بان يقال المفهوم ان كان بينهما اتصال كلي من الجانبين بان يتحقق كل منهما مع الآخر في جميع الازمان والاوزاع الممكنة الاجتماع معه فتساويان كطلوع الشمس ووجود النهار او من احد الجانبين فقط فاعم واخص مطلقا كاضاءة المسجد وطلوع الشمس وان كان بينهما افتراق كلي من الجانبين بان لا يتحقق شيء منهما مع الآخر في شيء من الازمان والاوزاع فتباينان كايما كطلوع الشمس ووجود الليل والافاعم واخص من وجه كطلوع الشمس وهبوب الريح وهذه هي النسب المعتبرة بين اقتضايها الا انها قد تعتبر بحسب تحققهما وعدم تحققهما في مادة واحدة كما بين المحصورات والموجهات ككون الكلية اخص من الجزئية والضرورية من الدائمة وقد تعتبر بحسب تحققهما وعدم تحققهما مطلقا ولو في مواد مختلفة كما بين طرفي الشرطيات لكن التحقق وعدم التحقق الاعتبارين في نسب الاتفاقيات الخاصة ما هو بحسب الواقع المحقق اذ الاعتبار فيها الاتصال والافتراق اتفاقا وفي نسب غيرها من الاتفاقيات العامة واللزوميات والعناديات ما هو اعم منه وبما بحسب الفرض اذ الاعتبار فيها الاتصال والافتراق لزوما او فرضا وقد يكون طرفاها او احدهما محالا والنسبة

قوله واما الجزئيان

قوله باعتبار

قوله وهذه

قوله وقد يكون

بين تقيضي كل قسم منها وبين المختلفين كما سبق من غير فرق * واعلم ان
 بين المفهومين مفردين كانا او مركبين او مختلفين نسبيا اخرى بحسب
 تجويز العقل بمجرّد النظر الى ذاتهما مع قطع النظر عن الخارج عنهما
 وتسمى نسبيا بحسب المفهوم بان يقال ان تصادقا بحسب ذلك التجويز
 كليا من الجانبين فتساويان كالحدة التام مع المحدود او من احد الجانبين
 فقط فاعم واخص مطلقا كالحدة الناقص مع المحدود وان تفارقا كليا
 من الجانبين فتباينان كليا كالمتناقضين نحو الانسان والا انسان والا
 فاعم واخص من وجه كالانسان مع الضاحك او مع الماشي (تنبيه)
 قد يطلق الكلي على الاعم والجزئي على الاخص ويسميان كليا وجزئيا
 اضافيين فكل جزئي حقيقي جزئي اضافي بدون العكس كما في كلي اخص
 من كلي آخر واما النسبة بين الكلي الحقيقي والاضافي فبالعكس لان الكلي
 الاضافي اخص مطلقا من الحقيقي (فصل في الذاتى والعرضى) الكلي
 المحمول على شئ آخر كلي او جزئي ان لم يكن خارجا عن ذاته وحقيقته
 فذاتى له سواء كان عين حقيقته كالحیوان الناطق للانسان او جزءها
 المساوى لها بميزالها عن جميع ماعداها كالناطق له او جزءها الاعم
 بميزالها في الجملة كالحساس والنامى او غير مميز اصلا كالجوهر والحیوان
 والا فعرضى له سواء كان مساويا لها او اخص بميزا عن جميع ماعداها
 كالضاحك بالقوة او بالفعل او اعم بميزالها في الجملة او غير مميز اصلا كالشئ
 جميع ذلك للانسان * ثم الذاتى المشترك بين الجزئيات ان اشتركت
 تلك الجزئيات في ذاتى آخر خارج عنه فهو مشترك ناقص بينها كالحیوان
 بالنسبة الى افراد الانسان حيث اشتركت في الناطق ايضا والناطق
 حيث اشتركت في الحيوان ايضا والاف مشترك تام كالانسان بالنسبة الى
 افراده وكالحیوان بالنسبة الى مجموع افراده فكل ذاتى مميز للماهية
 في الجملة فهو مشترك ناقص مطلقا ولو بالنسبة الى افراد نفسه وكل ذاتى
 سواء فهو مشترك تام بالنسبة الى افراد نفسه وناقص بالقياس الى افراد ذاتى
 اخص منه ان وجد الاخص كالحیوان * فاعلم ان المطلوب السائل بكلمة
 ما عن الواحد تمام حقيقته المختصة به بمعنى المختصة بنوعه وعن المتعدد

قوله و بين

قوله بمجرّد

قوله كالحدة

قوله او غير مميز

قوله كالشئ

قوله بالنسبة

قوله حقيقته

قوله بمعنى

قوله الذاتي

قوله ان كان

قوله فان كان

قوله بل جزأ

تمام الذاتي المشترك بينهما فالسائل بما هو عن زيد طالب للانسان وعن الانسان طالب للحيوان الناطق وبماها او بماهم عن زيد وعمر و اومع بكر طالب للانسان ايضا وعن الانسان والفرس طالب للحيوان وعنهما مع الشجر طالب للجسم النامي ومع الحجر طالب للجسم ومع العقل العاشر طالب للجوهر ومطلوب السائل باى شئ ما يميز الذاتي المطلوب بكلمة ما هناك تمييزا في الجملة اما يميزه الذاتي ان قيده بقيده في ذاته او يميزه العرضي ان قيده بقيده في عرضه او المميز المطلق ان لم يقيده بشئ فالسائل عن زيد وحده او مع عمر و باى شئ هو في ذاته طالب للناطق او الحساس او النامي او القابل للابعاد وبأى شئ في عرضه طالب لمثل الضاحك او الماشي والسائل عن زيد وهذا الفرس باى شئ هما في ذاتهما طالب للحساس او النامي او القابل وبأى شئ في عرضهما طالب لمثل المتفس او المتحيز وقس عليه * اعلم ان ذاتي الماهية الحقيقية وعرضيها مالم يكن خارجا عنها او كان خارجا عنها في الواقع من غير مدخل لاعتبارنا ولذا عسر التمييز بينهما واما ذاتي الماهية الاعتبارية وعرضيها فيمتاز بمجرد عدم خروجه وخروجه عن الموضوع له ولذا سهل التمييز بينهما (فصل في الكليات الخمس) قد سبق ان الكلي اما ذاتي واما عرضي فالذاتي ان كان عين الحقيقة المختصة بجزئياته بحيث يكون محمولا في جواب السؤال بما هو عن المتعدد من تلك الجزئيات وعن الواحد فهو نوع حقيق كالانسان والشمس ويعرف بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعوارض لا بالحقيقة في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية والا فان كان جزأ اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق بحيث يكون محمولا في جواب السؤال بما هو عن المتعدد من جزئياته لا عن الواحد فهو جنس اتلك الحقيقة كالحيوان للانسان والجوهر للحيوان ويعرف بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو بحسب الشركة فقط وان لم يكن جزأ اعم كذلك بل جزأ مميزا لها في الجملة بحيث لا يكون محمولا في جواب ما هو بل في جواب اى شئ هو في ذاته فهو فصل لها

قوله كالناطق

قوله وان عم

قوله كالحيوان

مساويا كان او اعم كالناطق والحساس للانسان ويعرف بانه كلى
مقول على الشيء في جواب اى شئ في ذاته والعرضى ان يختص
بثبوت واحدة من الحقائق بميزا لها عن جميع ماعداها بحيث يكون
محمولا في جواب اى شئ في عرضه فهو الخاصة لها مساويا كان
او اخص كالضاحك بالقوة او بالفعل للانسان والمتنفس للحيوان
وتعرف بانها كلية محتصة بالشيء يقال عليه في جواب اى شئ في عرضه
وان عم حقائق مختلفة بحيث يكون محمولا على كل منها فهو عرض
عام لها كاستنفس الانسان والتحيز للحيوان ويعرف بانه كلى يقال
على ماتحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً * واعلم انه قد تتصادق هذه
الكليات في مفهوم واحد باعتبارات مختلفة كالماشى فانه خاصة
للحيوان وعرض عام للانسان وكما قلوا ان الكليات الخمسة متصادقة
في مفهوم الملوّن (فصل في اقسام الذاتيات) النوع اما بسيط لاجزائه
كانواع المجردات او مركب من الجنس والفصل كالانسان وكذا
الاجناس والفصول فالماهيات بسيطة ومركبة ثم النوع قد يطلق على
النوع الحقيقي كما تقدم والكلية الاخص منه يسمى صنفا كالرومى
والزنجى وقد يطلق على ذاتى يحمل عليه وعلى غيره الجنس في جواب
ماهما كالحيوان والجسم ويسمى نوعا اضافيا وبين المعنيين عموم من وجه
لتصادقهما في النوع الحقيقي المركب من الجنس والفصل كالانسان
وصدق الحقيقي بدون الاضافى في النوع الحقيقي البسيط كالقطة وبالعكس
في الجنس المدرج تحت جنس آخر كالحيوان وجنس الماهية ان كان
مقولا عليها مع كل واحد من مشاركتها في ذلك الجنس في جواب
ماهما فجنس قريب لها كالحيوان للانسان والجسم التامى للحيوان
وان لم يكن مقولا عليها مع الكل بل مع بعض دون البعض فجنس
بعيد لها كالجسم للانسان والحيوان وفصلها ايضا اما فصل قريب
لها ان ميزها عن جميع ما يشاركها في الجنس القريب كالناطق
للانسان والحساس للحيوان واما فصل بعيد لها ان ميزها عن
مشاركاتها في الجنس البعيد فقط كالنامى للانسان والحيوان والفصل

ايضا مقوم للماهية التي كان جزءاً منها ومقسم لما فوقها من الاجناس
 كالجناس مقوم للحيوان والانسان ومقسم للجسم النامي والجسم
 والجوهر فكل مقوم للعالي مقوم للسافل بدون العكس وكل مقسم
 للسافل مقسم للعالي بدون العكس * ثم الانواع تترتب نزولاً من النوع
 العالي كالجسم الى النوع الحقيقي السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع
 وما بينهما انواعاً متوسطة وكذا الاجناس تترتب صعوداً من الجنس
 القريب السافل كالحيوان الى الجنس العالي كالجوهر ويسمى جنس
 الاجناس وما بينهما اجناساً متوسعة فيبين الجنس والنوع الاضافي
 عموم من وجه ولا يتكرر جزء واحد من الماهية بعينه فيها ولا تتركب
 من امرين متساويين ولا من اجناس وفصول غير متناهية لامتناعها
 بل تنتهي الى جنس عال وفصل سافل بسيطين (فصل في اقسام
 العرضيات) كل من الخاصة والعرض العام ان امتنع انفكاكه عن
 الماهية في احد وجوديهما الخارجي والذهني اوفي كليهما فهو عرض
 لازم لهما ويسمى الاول لازم الوجود الخارجي كالحار والثاني لازم
 الوجود الذهني كالكلبي للعنقاء والثالث لازم الماهية كالزوج للاربعة
 والا فعرض مفارق سواء فارق بالفعل كالضاحك بالفعل للانسان
 او لا كالمالح للبحر * ثم الخاصة اما شاملة لجميع افراد الماهية كالضاحك
 بالقوة او غير شاملة كالضاحك بالفعل وهي ايضا اما خاصة النوع
 كما تقدم واما خاصة الجنس كالشفس للحيوان والمتحيز للجسم وخاصة
 الجنس عرض عام للذاتي الاحص منه وخاصة الذاتي الاحص
 خاصة الذاتي الاعم بدون العكس وقد تطلق الخاصة على قسم من
 انعرض العام وهو ما يميز الماهية عن بعض ماعداها كالتحيز للانسان
 والحيوان وتسمى خاصة مضافة وما تقدم خاصة مطلقة * فالعرض
 العام قسمان يميز للماهية في الجملة وغير مميز اصلاً كالشيء والممكن العام
 الشاملين للواجب والممكن والمتنع (تنبيه) اللزوم الخارجي
 هو امتناع انفكاك اللازم عن وجود اللزوم في الخارج تحقيقاً كزوم
 الحرارة للنار او تقدير كزوم التحيز للعنقاء على تقدير وجودها

قوله ثم الانواع

قوله بعينه

قوله الى جنس

قوله كالكلبي

قوله كالمالح

قوله كالضاحك

قوله اما خاصة

في الخارج واللزوم الذهني هو امتناع انفكاك اللازم عن وجود
 الملزوم في الذهن تحقيقا كلزوم الكلية للعقلاء وتقديرا كلزوم
 الحزئية لكنه الواجب تعالى على تقدير وجوده في اذهائنا وان لم يكن
 وبين اللزومين عموم من وجه لتصادقهما في لوازم الماهيات
 واقتراق الخارجى في لوازم الوجود الخارجى والذهنى في لوازم
 الوجود الذهنى وكل منهما قد يكون بين مفهومين متصادقين وهو
 انعتبر في العرض الارم وقد يكون بين غير متصادقين مفردين كانا كلزوم
 الحرارة للنار او مر ككين كلزوم احدى القضيتين للآخرى
 والنتيجة للدليل او مختلفين كلزوم المعرفة لتعريفاتها وعلى التقادير
 فكل منهما ان احتاج الجزم به الى دليل فغير بين كلزوم تساوى
 الزوايا الثلث للقائمتين للمثلث وكلزوم النتائج للدالة الغير اليينة الانتاج
 كالشكل الثانى والثالث كما سيحى واذا فين كلزوم الزوجية للاربعة
 خارجا وذهنا وقد يطلق اللزوم على اللزوم اليين بالمعنى الاحص
 مما سبق وهو ما يكون العلم بالملزوم موجبا للعلم باللازم وكافيا في الجزم
 باللزوم بينهما كلزوم المعرفة لتعريفاتها والنتائج للدالة اليينة
 الانتاج والطرفين للاعراض الدسية والملكات للاعدام المضافة
 اليها مثل الجهل والعمى وهو المعتبر في الدلالة الالتزامية عند اهل
 العقول واما عند اهل العربية فالمعتبر فيها اللزوم الذهنى في الجملة
 ولو بمعونة القرائن ولذا ادرجوا جميع المعانى المجازية الخارجة
 في المدلولات الالتزامية (الباب الثانى في قول الشارح) وهو قول
 يكتسب من تصوّره تصوّر سى آخر اما بكنهه او بوجه يميزه عماء داه
 فالقول الكاسب يسمى معرفة اسم فاعل وتعريفها والمكتسب يسمى
 معرفة اسم مفعول فان كان بجميع الذاتيات المحضة وهو المركب
 من الجنس والفصل القريين فهو حدة تام كالحيوان الناطق للانسان
 والجوهر القابل للابعاد للجسم او ببعضها المحض كالفصل القريب
 وحده او مع الجنس البعيد فحة ناقص كالناطق للانسان والجوهر
 الحساس للحيوان وان لم يكن بالذاتى المحض فان كان بالخاصة مع الجنس

قوله مفردين

قوله على التقادير

قوله قول

قوله من تصوّره

قوله او ببعضها

القريب كالحيوان الضاحك للانسان اومع جميع الذاتيات كالحيوان
الناطق الضاحك فرسم تام ويسمى الثاني رسما تاما اكمل من الحد التام
والا فرسم ناقص ولو بالخاصة وحدها اومع العرض العام وان منع
المتأخرون العرض العام بناء على زعمهم بان العرض مما اخذ في التعريف
اما التمييز او الاطلاع على الذاتى والحق الجواز اذ الغرض الاصلى هو
التوضيح ولذا جاز الرسم الاكمل وايضار بما يحصل به التمييز كما في
قولهم في تعريف الانسان ماس على قدميه عريض الاظفار بادي البشرية
مستقيم القامة ضحك بالطبع ومن قبل الرسم الناقص التوضيح بالمثل
والتقسيم * ثم التعريف مطلقا اما حقيقى ان قصده تحصيل صورة جديدة
او تنبيهى ان قصده احضار صورة مخزونة ومنه التعريف اللفظى
وهو تعيين معنى لفظ مبهم بلفظ اوضح منه في الدلالة وايضاً التعريف
مطلقا اما حقيقى ان كان تعريفا لما علم وجوده في الخارج كتعريف
الانسان بواحد من الحدود والرسوم واما اسمى ان كان كاشفا عما يفهم
من الاسم من غير أن يعلم وجوده في الخارج سواء كان موجودا
في نفسه كتعريف شئ من الاعيان قبل العلم بوجوده او لم يكن موجودا
فيه مع امكانه كتعريف العنقاء اومع امتناعه كتعريف اجتماع الضدين
وسائر الامور الاعتبارية وماهيات الاصناف اعتبارية حاصلة باعتبار
العوارض المخصوصة مع الانواع فيكون تعريف الرومى بالانسان
الابيض اسميا فالنوع الحقيقى جنس اعتبارى في الماهية الاعتبارية فلا
اشكال بحدودها على حدود الحدود * واعلم ان المعرفة مطلقا لا بد أن
يكون معلوما قبل التعريف بوجه ما ولو باعم الوجوه لاستحالة التوجه
نحو المجهول المطلق والتعريف يفيد علمه بوجه آخر مطلوب (فصل)
ويشترط في الكل كونه اجلى من المعرفة ومعلوما قبله اذا الكاسب علة
يجب تقدة مهيا على المعلول المكتسب فلا يصح التعريف بنفس الماهية
المطلوبة كتعريف اللفظ باللفظ ولا بما هو اخفى منها كتعريف النار بما
يشبه النفس في اللطافة ولا بما يساويها في المعرفة والجهالة كتعريف
الروح بما يوجب الحس والحركة ولا بما لا يعلم قبلها سواء علم معها كما

قوله حاصلة

قوله فيكون

قوله فلا اشكال

قوله كتعريف الاب

قوله في نفس

قوله حتى

قوله مايجب

قوله لان الضمان

في التعريف بما يدور عليها دورا معيا كتعريف الاب بما يشتمل على الابن او بالعكس او بعدها كتعريف العلم بعدم الجهل او لا يعلم اصلا كما في التعريفات التي تدور عاينها دورا تقديريا في نفس الامر وشرط التأخر ون في الكل مساواته للمعرف صدقا فلا يصح بالمباين ولا بالاعم والاخص والحق جواز الاعم في الحدة الناقص والاعم والاخص في الرسم الناقص فيما يحصل به الغرض من التعريف وان الحدة التام مشروط بالمساواة صدقا ومفهوما حتى يبطل بمجرد الاحتمال العقلي بخلاف ما عدها وشرطوا فيه ايضا تقديم الجنس على الفعل لكنه عند البعض شرط الاولوية للصحة ويجب في الكل الاحتراز عن استعمال انجاز او اشتراك من غير قرينة ظاهرة وعن الاكتفاء بالدلالة الالتزامية على ما يجب اخذه في الحدود ولا يمكن تعريف البسائط الابرسوم ناقصة ولا تعدد الحدة التام لشيء واحد ولا تعريف الجزئي على وجه جزئي ولو بقيود كثيرة لان الضمان الكلي الى الكلي لا يفيد الجزئية وان امكن تعريفه على وجه كلي ينحصر فيه بحسب الخارج كتعريف الله تعالى بواجب الوجود (الباب الثالث في القضايا واحكامها * فصل) القضية كالتعريف والدليل اما ملفوظة وهي الجملة الخبرية الحاكية عن الواقع وقد سبقت واما معقولة هي معناها المؤلف من المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التامة الخبرية التي هي وقوع النسبة اولا وقوعها بالقضية قول ملفوظ او معقول يصح ان يقال لقائه انه صادق فيه او كاذب فان حكم فيها بوقوع ثبوت شيء لشيء اولا وقوعه سميت حمية والمحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا كقولنا زيد قائم اوليس بقائم والا سميت شرطية والمحكوم عليه مقدما والمحكوم به تاليا والشرطية ان حكم فيها بوقوع اتصال مضمون قضية بمضمون قضية اخرى اولا وقوعه سميت متصلة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالتهار موجود اوليس كلما كانت طالعة فالليل موجود او بوقوع انفصال احدهما عن الآخر اولا وقوعه سميت منفصلة نحو اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا اوليس اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وكل من الحلية والمتصلة والمنفصلة اما موجبة ان حكم فيها

بوقوع النسبة واما سالبة ان حكم فيها بلا وقوعها فقد ظهر أن اجزاء كل قضية موجبة كانت اوسالبة ثلثة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التسامة الخيرية التي هي الوقوع في الموجبات واللاوقوع في السوالب واما نفس الثبوت والاتصال والانفصال المسماة بالنسبة بين بين فخارجة عن الاجزاء خروج البصر عن العمى عند اهل التحقيق من القدماء ولا تنعقد القضية ما لم يتعلق بهذه الاجزاء الثلثة ادراكات اربعة تصوّر المحكوم عليه بكنهه او بوجه صادق عليه مصحح للحكم عليه وتصوّر المحكوم به كذلك وتصوّر النسبة التسامة الخيرية كذلك ثم الاذعان بها جازما او غير جازم ثابتا او غير ثابت مطابقا للواقع او غير مطابق وهذا الاذعان مشروط بهذه التصورات الثلثة وهو على اطلاقه يسمى تصديقا وحكما وبشرط تعلقه بالوقوع يسمى ايجابا وايقاعا وبشرط تماقه باللاوقوع يسمى سلبا واتزاعا وقد يطلق الايجاب والايقاع على الوقوع والسلب والاتزاع على اللاوقوع كما يطلق الحكم على كل منهما* واللفظ الدال على الوقوع او اللاوقوع ولو بالالتزام يسمى رابطة وهي في الحملات اما نفس المحمول المرتبط بنفسه كما في قام زيد او جزؤه كما في زيد قائم ابوه او خارج عنه كما في زيد هو الجسم وكادوات النفي في نحو لم يقم زيد وليس زيد قائما وكذا كان زيد قائما وامثاله ومثل الاخير يسمى رابطة زمانية وفي الشرطيات ادوات الاتصال والانفصال وسابهما فالقضية مطاقا ان اشتملت على الرابطة الخارجية تسمى ثلاثية كما تقدم والافتائية نحو زيد جسم وامثاله* واعلم ان الموضوع اما ذكرى هو ما يفهم من لفظ الموضوع كليا كان او جزئيا ويسمى عنوان الموضوع ووصفه في الكلّي والافراد المندرجة تحته تسمى ذات الموضوع واما حقيقى هو ما يقصد بالحكم عليه اصاله فرما يختلفان في القضية فيما قصد الحكم على ذات الموضوع وكان العنوان مرآة لملاحظته نحو كل انسان او بعضه حيوان وربما يتحدان فيما اعداه مما كان الموضوع جزئيا حقيقيا او كليا قصد الحكم عليه نحو زيد عالم والانسان كائى وذات الموضوع ما صدق عليه العنوان بالفعل ولو في احد الازمنة عند الشيخ وهو الحق وبالامكان

قوله واما نفس
قوله المسماة

قوله ثم الاذعان

قوله اما نفس
قوله في زيد قائم
قوله ومثل

قوله صادق

قوله ولا يراد

قوله من الافراد

قوله وليس

قوله والمهملة

قوله الباقية

قوله على العهد

الذاتي عند الفارابي فقولنا كل مركوب السلطان فرس صادق بالاعتبار
الاول دون الثاني لامكان ركوبه على الحمار وصدق العنوان على ذاته
يسمى عقد الوضع وصدق المحمول عليه باحدى الجهات الآتية يسمى
عقد الحمل ولا يراد بالمحمول الافراد في القضايا المتعارفة بل في المنحرفات
نحو الانسان كل ناطق (فصل) الكلية مطلقا موجبة كانت او سالبة
ان كان موضوعها المذكورى جزئيا حقيقيا سميت شخصية ومخصوصة
نحو زيد او هذا عالم اوليس بعالم وان كان كليا فان كان الحكم على العنوان
من غير أن يقصد سرايته الى ذات الموضوع سميت طبيعية وان امكن
سرايته في نفسه نحو الانسان حيوان ناطق او كلى اوليس بجنس
وان كان الحكم عليه مع قصد السراية الى ما تحته من الافراد الشخصية
او النوعية فان لم يبين فيها كمية الافراد كالا او بعضا سميت مهمة نحو
الانسان في خسر اوليس في خسر والاسميت محصورة ومسورة والدال
على الكمية سورا اما كاية ان حكم فيها على كل فرد واما جزئية ان حكم
فيها على بعض الافراد فالمحصورات اربع اشرفها الموجبة الكلية
وسورها نحو كل ولا تصدق الا فيما كان المحمول مساويا للموضوع
الذكرى او اعم منه مطلقا نحو كل السان ناطق او حيوان ثم السالبة
الكلية وسورها نحو لا شئ ولا تصدق الا فيما كانا متباينين كليا نحو لا شئ
من الانسان بفرس ثم الموجبة الجزئية وسورها نحو بعض وتصديق
فيما عدا المتباينين كليا نحو بعض الحيوان انسان ثم السالبة الجزئية وسورها
نحو بعض ليس وليس كل وتصديق فيما لم يكن المحمول مساويا للموضوع
او اعم منه مطلقا نحو بعض الحيوان ليس بانسان فكل من الكليتين اخص
مطلقا بحسب التحقق من الجزئية الموافقة لها في الكيف اعنى الايجاب
والسلب ومباينة للجزئية المخالفة لها فيه وبين الكليتين مباينة كلية وبين
الجزئيتين عموم من وجه والمهملة في قوة الجزئية والشخصية في حكم
الكلية ولا استعمال للطبيعات في العلوم الحكيمة الباحثة عن احوال اعيان
الموجودات (فائدتان) احديهما ان لام التعريف في نحو قولك الانسان
كذا ان حملت على العهد الخارجى الشخصى كانت قضية شخصية

قوله او من حيث

وان حملت على الجنس من حيث هو هو كانت طبيعية او من حيث تحققه في ضمن الافراد مطلقا كانت مهمة او في ضمن كل فرد كما هو الاستغراق كانت كلية او في ضمن البعض الغير المعين كما هو العهد الذهني كانت جزئية فهي على الاخيرين سور وتانيتهما ان كلمة كل قد تستعمل افراديا يراد به كل فرد من الافراد الممكنة المحققة في الخارجيات او المقدرة في الحقيقيات او من الافراد الذهنية في الذهنيات كما اذا اضيفت الى النكرة فحينئذ تكون سورا كما سبق وقد تستعمل مجموعيا يراد به مجموع الاجزاء كما اذا اضيفت الى المعرفة نحو كل الرمان اكلته فحينئذ لا تكون سورا بل عنوان الموضوع كما في قولك مجموع افراد الانسان فان اريد المجموع المشخص كانت شخصية او كل مجموع او بعضه كانت كلية او جزئية على حسب الارادة (فصل) الحلية مطلقا ان حكم فيها بوقوع الثبوت الخارجي او لا وقوعه للموضوع باعتبار امكانه ووجوده في الخارج تحقيقا ولو في احد

قوله باعتبار

الازمنة سميت خارجية كما في كل نار حارة او تقدير اسميت حقيقية كما في هذا المثال وكما في كل عنقاء طائر بمعنى كل ما لو وجد من الافراد الممكنة كان نارا او عنقاء بالفعل هو على تقدير وجوده في الخارج يكون حارا او طائرا في الخارج وان حكم فيها بوقوع الثبوت الذهني او لا وقوعه لما اعتبر وجوده في الذهن تحقيقا ولو في احد الازمنة او تقدير اسميت

قوله سواء كان

ذهنية سواء كان موضوعها ممكنا يوجد في الازهان بلا فرض كقولنا زيد ممكن واربعة من الممكنات زوج وتسمى ذهنية حقيقية او ممتمعا يحتاج وجوده في الذهن الى الفرض كالحكم على المحالات نحو زوجية الخمسة متصورة واجتماع النقيضين محال وتسمى ذهنية فرضية فقولك اجتماع النقيضين بصير مثلا ان كان بمعنى ان الاجتماع الموجود المحقق في الخارج بصير في الخارج كان موجبة خارجية كاذبة واذا سلبته بذلك المعنى كان سالبة خارجية صادقة لاستحالة كذب النقيضين معا وان كان بمعنى ان الاجتماع الممكن في ذاته هو على تقدير وجوده في الخارج يكون بصيرا في الخارج كان موجبة حقيقية كاذبة واذا

قوله واذا سلبته

سأبته بدلت المعنى كن سائبة حقيقية صادقة وان كان بمعنى ان الاجتماع
الوجودي في المذهب تحقيقا او فرضا بصير في المذهب كن موجبة ذهنية
كاذبة واذا سبته بدمان المعنى كان سائبة ذهنية صادقة فالوجود المعتبر
في موجبة كل نوع منها معتبر في سائبة ايضا ولذا وقع التناقض بينهما
و"وجود المعتبر مع موضوع خارجية هو وجود الخارجي المحقق وهو
في احدا زمنية ومع موضوع حقيقية هو "الوجود الخارجي المقدّر الاء
من المحقق ومن مفروض الغير المحقق ابدأ ومع موضوع الذهنية هو
الوجود الذهني المحقق وهو في احد الازمنة او مفروض الغير المحقق
فيه ابدأ وامرأد من الفرد المفروض مفروض وجوده حل كونه نر-
لأعنوان فيدخل اعمار في مركوب السامان في الحقيقية والذهنية لا
في الخارجية اذا نعمل الذي اعتبره الشيخ في عقد الوضع فعل محقق
في الواقع في الخارجية واعم منه ومن الفعل الفرضي في الحقيقية
والذهنية فالواجبات الكلّيات من الخارجية والحقيقية والذهنية كن
منها اعم من وجه من الاخرين لصدق الكل فيما كان الموضوع
موجودا في الخارج والذهن والمحمول ثابتا له في الوجودين نحو كل
انسان حيوان وكل اربعة زوج وصدق خارجية بدونهما فيما انحصر
العنوان والحكم في الخارج في بعض افراده الممكنة نحو كل مركوب
الساكن فرس اذا انحصرا في الفرس وصدق الحقيقية بدونهما فيما
كان الموضوع مة ترا محضا والمحمول من عوارض الوجود الخارجي
نحو كل غنقاء يضرب وصدق الذهنية بدونهما فيما كان المحمول من
المعقولات الثابتة نحو كل انسان مكن وكذا بين نقائضها اعني السواب
الجزئية الخارجية والحقيقية والذهنية لصدق الكل في سلب بعض
الانواع عن بعض وسلب العوارض عن غير موضوعاتها نحو بعض
الفرس ليس بانسان او صاحك لا في الخارج ولا في ذهن من الالذهان
وصدق الخارجية بدون الحقيقية في سلب عوارض الوجود الخارجي
عن الموضوع المعلوم في الخارج نحو بعض الغنقاء ليس بصيرا في الخارج
وبدون الذهنية في سلب عوارض الوجود الذهني عن موضوعاتها

قوله في وجود
قوله في واقع

قوله فعل محقق

قوله نحو كل

قوله سلب العوارض

نحو بعض العنقاء ليس بممكن في الخارج وصدق الحقيقية بدون الخارجية في مثل بعض المركوب ليس بفرس وبدون الذهنية في مثل بعض العنقاء ليس بممكن في الخارج وصدق الذهنية بدونها في سلب عوارض الوجود الخارجي عن موضوعاتها نحو ليس بعض النار بحارة في الذهن واما الموحيات اخريات فان خارجية اخص مطابقا من الحقيقية وهو ظاهر وقيضاها بالعكس ما سبق وكل من الخارجية والحقيقية اعم من وجه من الذهنية صدق الكل في نحو بعض الانسان حيوان وصدقهما بدون الذهنية في نحو بعض النار حارة وبالعكس في نحو بعض الانسان ممكن وكذا بين تقيضيهما اعم الساليتين الساليتين الخارجية والحقيقية وبين تقيضها اعم السالبة السالبة الذهنية ويظهر ذلك بالامثلة السابقة في بيان العموم من وجه بين السوالب الجزئية اصدقها سوالب كليات ايضا غير مثال المركوب (فصل في العدول والتحصيل) المحلية مطابقا ان كان طرفاها وجوديين افتضا ومعنى تسمى محصلة نحو الانسان حيوان اوليس بفرس والافعدولة ان موضوع او احمول او الطرفين نحو اللاحق جماد والعنقرب لا عام او اعمى وقد تخص المحصلة بالموجبة منها وتسمى السالبة بسيطة والفرق بين الموجبة المعدولة احمول وبين السالبة البسيطة لغضى ومعنوى اما الملقى فبان الغالب في العدول مثل لا وغير وفي السالب مثل ليس وبتقديم رابطة الايجاب على اداة السلب في المعدولة نحو زيد هو ليس بقائم وتأخيرها في البسيطة نحو زيد ليس هو بقائم وبهذا يفرق بين موجبة الشرطيات وسالتيها واما المعنوى فبان المعدولة حاكمة بوقوع ثبوت احمول العدمى وهو ربط السلب والبسيطة حاكمة بلا وقوع احمول الوجودى وهو سلب الربط وايضا السالبة البسيطة من كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية اعم مطابقا من موجبة المعدولة احمول لان صدق موجبة كل نوع ينوقف على تحقق الوجود باعتبار مع موضوعه في الواقع بخلاف سالبته فيصدق السالبة البسيطة من الخارجية مع موحيتها المعدولة احمول فيما وجد الموضوع في الخارج تحقيقا وانفك عنه احمول فيه نحو كل انسان ليس بفرس

قوله وهو ظاهر

قوله وتقيضاها

قوله وكذا بين

قوله ويظهر

قوله وبتقديم

قوله يتوقف

اولا فرس وبدونها فيما عداه سواء امكن الموضوع ولم يوجد في الخارج
تحقيقا نحو لاشئ من العتقاء بجسم في الخارج او لم يمكن نحو ليس شريك
البارى تعالى بصيرا في الخارج ومن الحقيقية مع موجبتها المعدولة فيها
امكن الموضوع وافك عنه المحمول على تقدير وجوده في الخارج نحو
اعتقاء او الفرس ليس بكتب او لا كاتب في الخارج وبدونها فيما لم يمكن
كما في ساب انوار ض الخارجية عن المحالات نحو لاشئ من الشريك
ببصير في اخرج ومن الذهنية الحقيقية مع موجبتها المعدولة فيها وجد
الموضوع بذاته في الذهن تحقيقا او تقديرا وافك عنه المحمول فيه نحو
الاربعة يست بفرد او لا فرد في الذهن وبدونها فيما لم يوجد في الذهن
بذاته بل بواسطة افرض نحو لاشئ من المحالات ببصير في الذهن
او بموجود في نفسه ومن الذهنية افرضية مع موجبتها المعدولة فيها وجد
الموضوع في الذهن بواسطة افرض وافك عنه المحمول فيه كما في هذا
امثال وبدونها فيما لم يوجد في الذهن اصلا نحو لاشئ من المعدوم المطاق
بمعلوم ولذا قالوا السالبة البسيطة والمعدولة المحمول متلازمان فيما وجد
الموضوع وكذا السالبة المعدولة المحمول اعم مطلقا من الموجبة المحصلة
ومتلازمة معها فيما وجد الموضوع نحو ليس الانسان لانا طقا والانسان
ناضق (تايه) قد يحكم بثبوت حكم السالبة لموضوعها كان يقال اجتماع
التقيضين هو ليس بصيرا بمعنى انه متصف بعدم البصر وسماها المتأخرون
موجبة سالبة المحمول وحكموا بانها مساوية للسالبة البسيطة واعم من
الموجبة المعدولة المحمولة حيث تصدق عند عدم الموضوع ايضا دون
انعدولة المحمول لكنها في التحقيق موجبة معدولة المحمولة من الذهنية
فيقتضى صدقها وجود الموضوع في الذهن حال اعتبار الحكم ان آنا فان
وان ساعة فساعة وان دائما فدائم وهكذا بخلاف السالبة الذهنية
وان توقف العقاد الكل على وجود الموضوع في الذهن حل الحكم
(فصل) الحلية مطلقا لا بد لنسبتها الايجابية او السالبة من كيفية
الضرورة وان لا ضرورة والدوام والملا دوام والفعل والامكان
في نفس الامر وتلك الكيفية تسمى مادة القضية فان لم يبين في الحلية

قوله فيما وجد

قوله لاشئ

قوله لكنها

قوله العقاد

كيفية النسبة تسمى مطابقة كالمثلة السابقة والافوجهة ومابه البيان
من اللفظ الدال على الكيفية او حكم العقل بها مطابقين للمادة او غير
مطابقين جهة وكذب افوجهة كما يكون بعدم مطابقة النسبة للواقع
يكون بعدم مطابقة الجهة للمادة فالوجهة ان حكم فيها بضرورة النسبة
الثامة الخيرية مادام ذات الموضوع موجودا او معدوما في الخارج
تحقيقا في الخارجية او تقديرا في الحقيقية او في الذهن في الذهنية تسمى
ضرورية مطابقة نحو كل انسان حيوان او ليس بفرس بالضرورة مادام
موجودا ولا تنفي من المحالات ببصير في الخارج بالضرورة مادام معدوما
فيه او بضرورتها مادام وصف الموضوع فشرطة عامة اما بمعنى
ان النسبة ضرورية بشرط الوصف ووقته وان لم يكن نفس ذلك الوصف
ضروريا للذات في وقته نحو كل كاتب متحررك الاصابع او ليس بساكنها
بالضرورة مادام كاتبا اي بشرط الكتابة في ذلك الوقت او بمعنى انها
ضرورية في وقت الوصف وان لم يكن لا وصف مدخل في الضرورة
نحو كل كاتب حيوان بالضرورة مادام كاتبا فين المعنيين عموم من وجه
اذ يتفارقان في هذين المتأين ويصدقان معا فيما كان العنوان الذي له
مدخل في الضرورة ضروريا للذات في وقته نحو كل انسان حيوان وكل
منخسف مظلم او بضرورتها في وقت معين عينه الحاكم من بين اوقات
الموضوع فوقية مطلقة او في وقت ما لم يعينه وان كان متعينا في نفسه
فمتشعبة مطلقة نحو كل قمر منخسف او ليس بتضي بالضرورة وقت
الحيلولة او في وقت ما من اوقاته او بدوامها مادام الذات فدائمه مطابقة
كمثال الضرورية او مادام الوصف فعرفية عامة كمثال المشروطة
او بفعليتها بمعنى خروجها الى الفعل ازلا وابد او في احدا لازمة ولو مرة
فمطلقة عامة نحو كل حيوان متفلس بالفعل او بإمكانها بمعنى سبب الضرورة
الذاتية عن جانبها الخالف لها فممكنة عامة نحو كل انسان كاتب بالامكان
العام وهذه الثمانية هي البسائط المشهورة واعم الجهات الامكان العام
ثم الاطلاق العام ثم الدوام واخصها الضرورة لكن الضرورة الوصفية
بكل من المعنيين اعم من وجه من الدوام الذاتي وان كان اخص مصفا

قوله مادام

قوله بشرط الوصف

قوله فيما كان

قوله كل منخسف

قوله و بدوامها

قوله ازلا و ابد

قوله كل انسان

من الدوام الوصفى وكل من الضرورتين الوقيتين اعم من وجه من الدوامين
واما النسبة بين الضرورتين والدوامين فالضرورة بسرها وصف اعم
من وجه من سائر الضرورات وما في جميع اوقات الذات من الضرورة
والدوام احصى بمختلف مما في بعضها كما ان ما في وقت مخصوص احصى
مختلف مما في اوقات وقد تقدم بالادوات الذاتية المبروصة والعرفية
الامتياز قاسمين سريرة حصة وعربية خاصة نحو كل كتاب متحررك
الاصابع بالضرورة او دائما مداما كتاب لا تثا نحب الذات والوقتيان
الاسبقان والحق العامة فسمى وقية ومنسرة ووجودية لادائمة نحو
كل من يحسب بالضرورة وقت الحيلة اولى وقت ما او فعل لادائما
وقد تقدم العامة العامة وامكنة العامة بالضرورة الذاتية في الجانب
اموافق فسميان وجودية لضرورة وممكنة خاصة نحو كل حيوان
متنفس . معد او بالامكان العام لا بالضرورة الذاتية وكبر ما يكتفى
في امكنة خاصة بعبارة اخرى بان يقال كل حيوان متنفس بالامكان
الحس لان امكان الخاص هو سلب الضرورة الذاتية عن طرفي
النسبة معا وهو السبع مركبات من حكيمين بسيطين متوافقين في الموضوع
الحقيقي والحمول والكعبة من الكاية واجزئية متحالفين في الكيفية
من الايجاب والسلب لان الادوام اسارة الى مطلقة عامة واللاضرورة
الى ممكنة عامة موافقتين للبسيطة المقيدة بهما في الموضوع والحمول
والكمية ومحالفتين لهما في الكيفية . واعلم ان ههنا موجهات اخر ربما
يحتاج اليها في ابواب التفاضل والعكس والاختلاطات فان الحملة
ان حكم فيها فعبه النسبة في وقت معين فتسمى مصافة وقية
اولى وقت ما فمصافة منسرة اولى بعض اوقات وصف الموضوع
خفية مصافة وان حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية عن الجانب
التخالف فتسمى حية ممكنة او سلب الضرورة في وقت معين عنه
فممكنة وقية اولى وقت ما فمكنة دائمة وهذه الست سائر غير مشهورة
وقد تقدم احية المطلقة بالادوات الذاتية فتسمى حية لادائمة وهذه
مركبة غير مشهورة ويمكن مركبات احراذ يمكن تقييد ما عدا الضرورية

قوله في الموضوع

قوله وماعدا
قوله او المنتشرة

قوله نحو

قوله بشرط

بالاضرورة الذاتية وماعدا الدائميتين بالادوام الذاتي كما يمكن تقييد
ماعدا المشروطة العامة بالاضرورة الوصفية وماعدا العامين بالادوام
اوصفي وماعدا الوقتية او المنتشرة المعتمدة بالاضرورة الوقتية المعينة
او غير المعينة وان لم يعتبروا جميعها (تنبيه) الضرورة تطلق عندهم
على الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع وهي الوجوب الذاتي الذي
هو أن يكون ذات الموضوع وماهيته آية عن انفكاك النسبة بحيث يفرض
الانفكاك انقلاب الى ماهية اخرى فساب الفردية واجب لذات الاربعة
و' انقلابا الى ماهية واحدة من الافراد دون ثبوت الزوجية لهما اذ لو فرض
انفكاك الزوجية لم يلزم الا انقلاب بل غاية ما يلزم ان لا تكون موجودة في شيء
من الخارج والذهن ولا امتناع فيه اذ ليس الوجود في احدهما مقتضى
مهيتهما فالوجوب بهذا المعنى انما يتحقق في الايجاب المتوقف على وجود
الموضوع حيث يكون الموضوع واجب الوجود بحواله تعالى عالم اوصي
بالضرورة بخلاف الساب الغير المتوقف عليه ولذا كان ضرورة ساب
الفرسية عن الانسان مثلا وجوبا ذاتيا اذ لا يكون فرسا بالضرورة سواء
وجد في الخارج او في الذهن او لم يوجد في شيء منهما ولم يكن ضرورة
ثبوت ذاتياته وسائر لوازمه وجوبا ذاتيا وصادق على الضرورة بشرط
الحول الواقع نحو زيد قائم بالضرورة بشرط كونه قائما بالفعل او ليس
بقاعد بالضرورة بشرط ان لا يكون قاعدا بالفعل اذ الممكن بعد تحققه
استه الموجبة في وقت لا يمكن ان لا يقع في ذلك الوقت وان كان فعلا
تيساريا لا يجب ايقاعه على الفاعل في ذلك الوقت فهو بشرط ايقاعه
صيرري في ذلك الوقت لا بدونه فالضرورة بشرط الحمول مساوية
لنعم فاه. ضرورات ست الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع والضرورة
الماية اعني الضرورة في جميع اوقات الذات والضرورة الوصفية
والضرورة الوقتية المعينة والضرورة الوقتية الغير المعينة والضرورة
بشرط الحمول ومطلق الوجوب كمطلق الضرورة شامل للكل
والوجوب الذاتي يختص بالاولى والوجوب بالغير بماعداها فان ساب
عن الضرف الخائف الضرورة بمعنى الوجوب الذاتي فلا مكان ذاتي

او مطلق الضرورة فالامكان وقوعي ويسمى امكانا بحسب نفس الامر
او الضرورة الذاتية فالامكان عامي او الضرورة الوصفية فالامكان
حيني او الضرورة الوقتية المعينة فالامكان وقتي او الضرورة في وقت ما
فالامكان دوامي وكل منها اما امكان عام كما سبق واما خاص ان سلب
الضرورة المأخوذة في مفهومه عن الطرفين ويسمى الخصاص من العامي
امكانا خاصيا ومن الوقوعي امكانا استقباليا اذ لا يمكن سلب مطلق
الضرورة الشاملة للضرورة بشرط المحمول عن الطرفين الا بالنسبة
الى زمان الاستقبال كقيام زيد وعدم قيامه غدا وهو الامكان الصرف
الخالى عن جميع الضرورات بخلاف البواقى فان احد طرفيها قد يشتمل
على ضرورة ما واكلها الضرورة بشرط المحمول وقد يطلق الامكان
على سلب الضرورة الذاتية والوصفية والوقتية عن الطرفين وان وجدت
الضرورة بشرط المحمول في احدهما ويسمى امكانا خاصا (فصل)
الشرطية ان حكم فيها بوجوب اتصال التالى للمقدم او انفصاله عنه
لعلاقة معلومة توجيه كعلية المقدم للتالى في المتصلة او لتقيضه في المنفصلة
او معلوليته لاحدهما او معلوليتهما لعلة واحدة او بسلب ذلك الوجوب
سميت المتصلة لزومية نحو كلما كانت الشمس طالعة يلزم او يكون
النهار موجودا او لا يلزم ان يكون الليل موجودا والمنفصلة عنادية نحو
لا محالة اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا او ليس اما
ان يكون زوجا او منقسما بمتساويين وان حكم فيها باتفاق الاتصال
او الانفصال من غير علاقة مشعور بها او بسلب ذلك الاتفاق سميتا
اتفاقيتين نحو كلما كان الانسان ناطقا فالفرس صاهل واما ان يكون
الانسان موجودا واما ان يكون العنقاء موجودا فالمتصلة الاتفاقية بهذا
المعنى ما يحكم فيه باتفاق التالى للمقدم في الصدق المحقق بالفعل او بسلب
ذلك الاتفاق ويسمى اتفاقية خاصة وقد يطلق على المعنى الاعم وهو
ما يحكم فيه باتفاق صدق التالى تحقيقا لصدق المقدم فرضا وان لم تصدق
في نفسه او سلب ذلك الاتفاق وتسمى اتفاقية عامة كما في قولنا كلما كان
الفرس كاتباً فالانسان ناطق ثم المنفصلة مطلقا ان كانت حاكمة

قوله وهو .

قوله واقلها

قوله كعلية

قوله باتفاق

قوله في الصدق

قوله والكل
قوله كل من
قوله العدد اما

بالانفصال في الصدق والكذب مما اوبسب ذلك الانفصال سميت منفصلة حقيقية كما سبق اوفي الصدق فقط اوبسب سميت مائة الجمع نحو اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا اوفي الكذب فقط اوبسب سميت مائة الخلو نحو اما ان يكون هذا الشيء لا حجرا ولا شجرا وقد يطلق الاخيراتان على المعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية بحذف قيد فقط عنها ويجرى جميع الاقسام الثلاثة في العملية المرددة المحمول بل في مطلق التريد اذ التريد كما يكون بين القضايا كما في المتصلات يكون بين المفردات المحمولة على شيء كما في الحملات المرددة المحمول وفي التقسيمات وغير المحمولة كما في سائر القيود والكل لا يخلو عن احدها في الاغاب وقد يكون كل من هذه المتصلات ذات اجزاء ثلاثة فصاعدا نحو العدد اما زائدا وناقصا او مساويا بخلاف المتصلات ثم الحكم في الشرطية مطلقا ان كان على جميع الازمان والاورضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وان كانت متمتعة في نفسها فكلية اما موجبة وسورها في المتصلات نحو كلما ومهما ومتى وفي المتصلات نحو دائما والبتة واما سالبة وسورها فيهما نحو ليس البتة ودائما ليس او على بعضها المطلق الجزئية اما موجبة وسورها فيهما نحو قد يكون واما سالبة وسورها فيهما نحو قد لا يكون او على بعضها المعين فشخصية نحو اذا حات الشمس بنقطة الحمل في السنة الآتية كان كذا والافهملة كالمصدرة بلفظ ان واذا ولو بدون تعيين الوضع لانها للاهمال هناك فيجرب فيها المحصورات الاربع وما في حكمها ايضا لكن فيها باعتبار ازمان المحكوم عليه واورضاعه وفي الحملات باعتبار افراده وانما تصدق الموجبة الكلية من المتصلة فيما كان التالي مساويا للمقدم او اعم منه مطلقا ومن مائة الجمع فيما كان بينهما تباين كلي ومن مائة الخلو فيما كان بين تقيضيهما تباين كلي والسالبة الجزئية من كل نوع منها تصدق في مادة لم تصدق فيها موجبة الكلية وانما تصدق السالبة الكلية من المتصلة فيما كان بينهما تباين كلي ومن مائة الجمع فيما كان بينهما مساواة ومن مائة الخلو فيما كان بين تقيضيهما مساواة والموجبة الجزئية من كل نوع منها تصدق في المواد

التي كذب فيها سالبة الكلية وطرفا الشرطية في الاصل قضيتان اما
حليتان كالامثلة المتقدمة او متصلتان نحو كلما ثبت انه كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود يلزم انه كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس
طالعة او منفصلتان نحو كلما ثبت انه دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا
او فردا يلزم انه دائما اما ان يكون منقسما بـ ٢ مساويين او لا يكون
او مختلفان فهذه ستة اقسام الا ان ادوات الاتصال والانفصال اخرجتهما
عن حدة القضية بالفعل وهما ايضا اما صادقان نحو كلما كان زيد انسانا
كان حيوانا او كاذبتان نحو كلما كان زيد فرسا كان صاهلا او مختلفتان
بان يكون المقدم كاذبا والتالي صادقا نحو كلما كان زيد فرسا كان حيوانا
او بالعكس كعكس الاخير مستويا لكن الموجبة الكلية من المتصلة اللزومية
لا تصدق في الرابع بل مختصة بالثلاثة الاولى كما ان مطلق الاتفاقية الموجبة
الكلية او الجزئية منها مختصة بالصادقين او بتال صادق ومطلق
الموجبة كلية كانت او جزئية عنادية كانت او اتفاقية من المنفصلة
الحقيقية مختصة بالمختلفين ومن مانعة الجمع مختصة بغير الصادقين ومن
مانعة الحلو بغير الكاذبين وايضا طرفاها كطرفي المحصلة والمعدولة
اما موحبتان كما سبق او سالبتان نحو كلما لم تكن الشمس طالعة لم يكن
النهار موجودا او مختلفتان نحو كلما كانت طالعة لم يكن الليل موجودا
ولا عبرة في ايجاب الشرطية وسلبها بايجاب الاطراف وسلبها ايضا بل
بوقوع الاتصال والانفصال ولا وقوعهما فالحكم يلزم الساب ايجاب
و بساب الازوم ساب وقد اشير الى الفرق اللفظي بتقديم اداة الساب
على اداة الشرط في السالبة نحو ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل
موجود (تنبيه) كل حكيم لا يلزم من فرض اجتماعهما في الواقع محال
فبينهما لزوم جزئي على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع وجوده
مع الاخر وان لم يجتمعا في الواقع اصلا كوجود الاسان ووجود العنقاء
فلا يصدق هناك السالبة الكلية من اللزومية وان صدقت من الاتفاقية
وكل حكيم لا يلزم من فرض انفكاك احدهما عن الاخر محال فليس
بينهما لزوم كلي وان لم ينفك احدهما عن الاخر ابدا كناطقية الانسان

قوله لكن
قوله لا تصدق
قوله مختصة

قوله بغير

قوله بتقديم

قوله هو وضع

قوله فلا يصدق

قوله وكذا الكلام

قوله كلما تحقق

قوله ففسطة

قوله وهو غير

قوله هو السالبة الجزئية

قوله هو الممكنة العامة

وناهية الحمار لجواز الانفكاك على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع وجوده بدون الآخر فلا تصدق هناك الموجبة الكلية من اللزومية وان صدقت من الاتفاقية وكذا الكلام في العنادية الكلية والجزئية وما قال الكاتب من ان بين كل شيئين حتى التقيضين لزوما جزئيا يبرهان من الشكل الثالث بان يقال كما تحقق التقيضان تحقق احدهما وكما تحقق التقيضان تحقق الآخر فقد يكون اذا تحقق احدهما تحقق التقيض الآخر ففسطة لان الاصغر والا كبر ان قيدا بقيد وحده فسدت المقدمات وان قيدا بقيد مع الآخر اوفى ضمن المجموع صحتا وصحت النتيجة لكن اللازم حينئذ قد يكون اذا تحقق احدهما تحقق الآخر تحقق الآخر خرمعه وهو غير المطاوب وكذا اذا لم يقيدا بقيد لان المقدمات حينئذ انما تصدقان اذا انصرف المطاق الى القيد الثاني فهما مقيدان به معنى والابطال العكس الموجبة الكلية اللزومية الى الموجبة الجزئية اللزومية وسيوضح (فصل في التناقض) وهو اختلاف القضيتين بالانجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته امتناع صدقهما معا وكذبهما معا ويشترط التناقض في الكل باتحاد القضيتين في المحكوم عليه الذكرى والمحكوم به وقيودهما الملحوظة بأسرها واختلافهما في الكيف والجهة وفي المحصورات معهما باختلافهما في كمية المحكوم عايه لكذب الكليتين وصدق الجزئيتين معا فيما كان الموضوع او المقدم اعم نحو كل حيوان اسنان ولا نسئ من حيوان باسان وبعض الحيوان اسنان وبعضه ليس باسان ونحو كما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ودائما ليس اذا كانت مضيئة فالشمس طالعة وقد يكون اذا كانت مضيئة كانت طالعة وقد لا يكون فالتناقض للموجبة المخصوصة هو السالبة المخصوصة وبالعكس ولا موجبة الكلية هو السالبة الجزئية ولا سالبة الكلية هو الموجبة الجزئية واما بحسب الجهة فالتناقض بالضرورة هو الممكنة العامة المخالفة لهما في الكيف واللازمة هو المطلقة العامة والامسروطة العامة هو الحينية الممكنة والاعرفية العامة هو الحينية المطلقة والوقعية المطلقة هو الممكنة الوقعية والمنتشرة المطلقة هو الممكنة الدائمة * واما نقائص المركبات فهو المفهوم

المرتد بين نقيض جزئها فنقيض قولك كل كاتب متحرّك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً دائماً قولك اما بعض الكاتب ليس بمتحرّك الاصابع بالامكان الحينّ واما بعض الكاتب متحرّك الاصابع بالدوام الذاتيّ ويسهل ذلك بعد تحقيق نقائص البسائط على ماسبق لكن التريد في نقائص المركبات الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد بمعنى ان كل فرد لا يتخلو عن حكمي نقيضيهما على ان يكون حليّة كلية مرتدة المحمول بالنسبة الى نفس النقيضين القضيتين الكلّيتين على ان يكون منفصلة مانعة الخلو كما في نقائص المركبات الكلية لان تلك المنفصلة كاذبة مع الجزئية المركبة فيما كان المحمول ثابتاً لبعض الافراد دائماً مسلوباً عن البعض الآخر دائماً كما في بعض الجسم حيوان بالفعل دائماً وهو كاذب مع كذب قولنا اما لاشئ من الجسم بحیوان دائماً واما كل جسم حيوان دائماً بخلاف تلك الحليّة المرتدة المحمول اذ كل جسم لا يتخلو عن دوام الحيوانية او دوام اللا حيوانية فهي صادقة مع كذب الاصل ونقيض كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية موافق له في ذلك النوع ومخالف له في الكيف والكم كما ان نقيض الشرطية موافق لها في الجنس من الاتصال والافصال وفي النوع من اللزوم والاعتاد والاتفاق ومخالف له في الكيف والكم جميع ذلك بناء على ان نقيض كل شيء في الحقيقة رفعه وان اطلقوه مجازاً على ما يساوي النقيض الحقيقي ولذا جعلوا الاطلاق العام نقيضاً للدوام الذاتي مع ان نقيضه الحقيقي رفع الدوام وقد يطلق التناقض على اختلاف المفهومين المفردين عدولاً وتحصيلاً بحيث لا يصدقان معاً على شيء واحد ولا يرتفعان معاً عن موجود في طرف الثبوت وان جزأرتفاعهما عن المعدوم فيه كالانسان والانسان فيسمى كل منهما نقيضاً للآخر كما سبق في باب الكلّيات واما النقيضان بالمعنى الاول فلا يجتمعان ولا يرتفعان لا عن موضوع موجود ولا عن موضوع معدوم (فصل في العكس المستوي) وهو تبديل احد جزئي القضية بالآخر مع بقاء كيف الاصل وصدقه في جميع المواد وقد يطلق على اخص القضايا اللازمة تلاصل اخصا

قوله كافي
قوله وهو كاذب
قوله بخلاف

قوله وقد يطلق

بالتبديل ولا اعتبار لعكس المتصلات لعدم امتياز احد جزئيهما
 عن الآخر بالطبع ولا فائدة في عكس الاتفاقيات فالمعتبر المقيد ليس
 الا عكس الحملات والمتصلات اللزومية فالموجبة كلية كانت او جزئية
 لا تنعكس الى موجبة كلية لصدق الاصل بدونها فيما كان المحمول
 او التالي اعم نحو كل انسان حيوان وكلما كانت الشمس طالعة فالمسجد
 مضى ولا يصدق عكسهما الكلي بل الى موجبة جزئية فقط فمن
 الدائمتين والعامتين تنعكسان الى حينية مطلقة فاذا قلت كل انسان
 او بعضه حيوان باحدى الجهات الاربع من الضرورة والدوام مادام
 الذات او مادام الوصف ينعكس الكل الى قولنا بعض الحيوان انسان
 بانفعل حين هو حيوان ومن الخاصتين الى حينية لادائمة ومن الوقتيتين
 والوجوديتين والمطلقة العامة الى مطلقة عامة ولا عكس للممكتبتين
 على مذهب الشيخ في عقد الوضع والسالبة الكلية تنعكس الى نفسها فمن
 الدائمتين الى دائمة كلية ومن العامتين الى عرفية عامة كلية ومن الخاصتين
 الى عرفية عامة كلية مقيدة بالادوام الذاتي في البعض وهذه
 هي القضايا الست المنعكسة السوالب ولا عكس للبواقي التسع والسالبة
 الجزئية لا عكس لها الا في الخاصتين تنعكس فيهما الى العرفية الخاصة
 موافقة لهما في الكيف والكم وانعكاس القضايا الى عكسها عكسا
 مستويا او عكس نقيض ثابت بالحلف وهو أن يضم نقيض العكس
 الى الاصل لينتظم قياس منتج لمنافي الاصل وعدم انعكاسها رأسا او الى
 ما هو اخص من عكسها ثابت بالتخاف في بعض المواد * فان قلت
 فلا عكس للموجبة المتصلة ايضا لصدق الاصل بدون العكس في قولنا
 كلما تحقق النقيضان تحقق احدهما نعم على تقدير كون تحقق احدهما
 مع الآخر يصدق عكسه الجزئي لكن ذلك التقدير من الاوضاع الممتعة
 الاجتماع مع ذلك المقدم الممكن * قلت لما كان تالي الاصل مقيدا بقيد مع
 الآخر او في ضمن المجموع كما عرفت كان ذلك التقدير من اجزاء
 المقدم المحال لامن الاوضاع الممتعة الاجتماع مع المقدم الممكن فلا
 اشكال (فائدة) لما كان مطلق العكس مستويا كان او عكس نقيض

قوله على مذهب

قوله كان ذلك

لازماً للاصل فتى انعكس الأعم من بين هذه القضايا العكس الاخص منها ايضاً ومهما لم ينعكس الاخص لم ينعكس الأعم (فصل)
 في عكس النقيض هو عند القدماء جعل نقيض المحكوم به محكوماً عليه ونقيض المحكوم عليه محكوماً به مع بقاء الصدق والكيف وحكم الموجبات من احتمالات والشرطيات وهنا حكم السوابب في العكس المستوى وبالعكس فانوجبة انكسية تنعكس الى نفسها فتوكل كل انسان حيوان ينعكس الى قوائمه كل لا حيوان هو لا انسان ولا عكس للموجبة الجزئية الا في الخاصيتين تنعكس فيهما الى عرقية عامة جزئية والسالبة كلية كانت او جزئية تنعكس الى سالبة جزئية على التفصيل اذكر وعندهما آخرين هو جعل نقيض المحكوم به محكوماً عليه وعين المحكوم عليه محكوماً به مع بقاء الصدق دون الكيف حتى تكون عكس قولك كل انسان حيوان قولك لاشئ من اللاحويان بانسان وحكم الموجبات ههنا ايضاً حكم السوابب في العكس المستوى لكن بدون العكس فالموجبات منعكسة الى ما انعكست اليه بالعكس المستوى واما السوابب فكلية كانت او جزئية تنعكس الى موجبة جزئية فمن الخاصيتين الى حينية لادائمة ومن الوقتيتين والوجوديتين الى مطابقة عامة والشرطية الموجبة الكلية تنعكس الى سالبة كلية ولا عكس للبوافي من احتمالات والشرطيات (الباب الرابع في صورة الادلة والحجج) الدليل قول مؤلف من قضيتين فصاعداً يكتسب من التصديق به التصديق بقضية اخرى ولو في الادعاء ظاهراً سواء كان له استلزام كلي لتلك القضية بالذات او بواسطة مقدمة اجنبية او غريبة او لم يكن وسواء اكتسب منه اليقين كما في البراهين او الضل كما في الامارات او غيرها كما في السفسطة وتلك القضية المكتسبة تسمى مطلوباً ومدعى ونتيجة له وقد تطلق النتيجة على اخص القضايا اللازمة له والقضية التي يتوقف صحتها على صدقها تسمى مقدمة له سواء كانت جزءاً منه كالصغرى والكبرى او خارجة عنه كالمقدمة الاجنبية او الغريبة وكالحكم الضمني بايجاب الصغرى الشكل الاول وكاية كبراه ونحوها

قوله وبالعكس

قوله على التفصيل

قوله والشرطية

قوله ولا عكس

قوله ولو في الادعاء

قوله وقد تطلق

قوله او يشار

وقد تخص المقدمة بالقضايا الاجزاء وقد تنوى بعضها لظهورها او يشار اليها بافظ وصحة الدليل مشروطة بصحة مادته وصورتها اما صحة الصورة فبان تكون مستجمعة لشرائط تذكرها بعد واما صحة المادة فبان تكون صادقة ومناسبة للمطلوب بحيث ينتقل من العلم بها مع الصورة الصحيحة الى العلم بالمطلوب فلا يصح ان المادة الغير المرتبطة كزوجية الاربعة بالنسبة الى حدود العالم ولا المادة التي لا يمكن ان تعلم بالعلم المناسب للمطالب كالمقدمة الظنية في البرهان اذ لا يكتسب اليقين الا من اليقين ولا المادة التي لا تعلم قبل المطلوب سواء علمت معه كالمادة التي

قوله في الاستدلال

تدور عليه دورا معيا كافي الاستدلال باحد المتضايين على الآخر او عامت بعده كمادة الادلة المشتملة على المصادرة بلا دور باطل او لم يعلم اصلا كمادة الادلة التي تدور عليه دورا باطلا اذ اعلم الكاسب علة يجب تقدمها على المعلوم المكتسب فالادلة اربعة اقسام قسم مستلزم للنتيجة بالذات وهو القياس وسيجيء تفصيله وقسم مستلزم

قوله كمادة

بواسطة صدق المقدمة الاحدية هي مقدمة خارجة عن الدليل غير لازمة لاحدى القضايا المتأخوذة فيه في كل مادة كافي قياس المساواة كقولنا الدرة في الحقة والحمة في اليب فالدرة في اليب بواسطة صدق ان طرف الطرف طرف في الظروف الخارجية وكما في الادلة المنتجة لنتيجة غير موافقة للمطلوب في الاطراف كقولنا كل انسان جسم لانه حيوان وكل حيوان حساس فانه انما يستلزم المدعى بواسطة صدق قولنا وكل حساس جسم وقد تكذب تلك المقدمة المشتملة على الاكبر كما اذا سبق هذا الدليل لدعوى ان كل انسان رومي كما تكذب

قوله في الظروف

في قياس المساواة في نحو اجتماع التقيضين في الذهن والذهن في الخارج وقسم مستلزم بواسطة المقدمة الغريبة هي مقدمة خارجة عن الدليل لازمة في كل مادة لاحدى القضايا المتأخوذة فيه غير موافقة لها في الاطراف وهو الادلة المستلزمة بواسطة عكس التقيض نحو كل انسان جسم لانه حيوان وكل لا جسم هو لا حيوان فانه انما

قوله هي مقدمة

يستلزمه بواسطة عكس نقيض الكبرى ليرتد الى الشكل الاول وقسم

قوله وقسم

غير مستلزم كلياً وإن استلزم العلم به الظن بالنتيجة بناء على أن حصول
الظن بالشئ من الشئ لا يتوقف على الاستلزام الكلي بينهما كما في
الظن بالمطر عند استقبال السحاب المظلم مع التخاف كثيراً ومن هذا
القسم الاستقراء الناقص وهو الاستدلال على الحكم الكلي بتتبع أكثر
جزئياته كقولك كل حيوان غير التماسيح يحرك فكاه الأسفل عند المضغ
لأن الإنسان كذلك والفرس وغيرها مما رأينا من الحيوانات كذلك
ومنه التمثيل المسمى عند الفقهاء قياساً وهو إثبات حكم في شئ لوجوده
في مثله بعملية الجامع بينهما كقولنا العالم كاليث في التأليف واليثة
حادث فالعالم حادث واثبتوا عليه الجامع أما بالدوران هو ترتب الشئ
على ماله صلوح العلية وجوداً وعدمه ويسمى الشئ الأول دائراً
والثاني مداراً كأن يقال علة الحدوث هو التأليف لأنه يدور عليه
وجوداً كما في اليثة وعدمه كما في الواجب تعالى وأما بالترديد كأن يقال
علة الحدوث أما التأليف أو الامكان والثاني باطل لصفات الواجب
تعالى فتعين الأول فظهر أن الاستلزام الكلي من مقدمات البرهان
دون الإمارة * وأعلم أن نتيجة الدليل تابعة لآخر مقدماته بالمعنى
الاعم كيفاً وكماً وعلماً (فصل) القياس دليل يستلزم النتيجة لذاته
والمراد من الاستلزام الذاتي أن لا يكون بواسطة مقدمة اجنبية
أو غريبة وإن كان بواسطة أخرى كالعكس المستوي في الاشكال
الغير اليئة الانتاج فالقياس ان اشتمل على مادة النتيجة وصورتها
معاً أو صورة نقيضها يسمى قياساً استثنائياً والمشتمل على صورتها
مستقيماً كقولنا كما كان العالم متغيراً كان حادثاً لكنه متغير فهو
حادث وعلى صورة نقيضها غير مستقيم كقولنا لو لم يكن حادثاً
لم يكن متغيراً لكنه متغير فيكون حادثاً والمقدمة التي ربما تصدر
بكلمة لكن مقدمة استثنائية مطلقاً وواضحة في المستقيم ورافعة
في غير المستقيم والمقدمة الاخرى شرطية وان اشتمل على مادتها
فقط يسمى اقترانياً كقولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث
فالعالم حادث والمحكوم عليه في المطلوب حدثاً اصغر والمحكوم به

قوله كيفاً وكماً
قوله يستلزم

قوله ربما

قوله والمقدمة

حدا اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر صغرى والتي فيها الاكبر كبرى
والجزء المتكرر المشترك بين الصغرى والكبرى حدا اوسط لتوسطه
بين طرفي المطلوب في الشكل الاول المعيار للبواقي او لتوسطه بين العقل
والنتيجة ولذا يطرح عند اخذها والهيئة الحاصلة من اقتران الحد الاوسط
بالآخرين حملا او وضعاً يسمى شكلاً ومن اقتران الصغرى بالكبرى
كيفاً او كما ضرباً وقد يطلق الصغرى على المقدمة الاولى والكبرى على
ما بعدها وان لم تشتملا على الاصغر والاكبر (فصل) القياس الاستثنائي
مطلقاً لا يتركب من حليتين بل من حملية وشرطية او من شرطيتين وهو
بجميع اقسامه بين الانتاج وشرط انتاجه كون المقدمة الشرطية موجبة
لزومية او عنادية وكون احدي مقدمتيه كلية باعتبار الازمان والايضاح
ان لم يتحد حكمهما في الوقت والوضع والافينيج بدون كلية شيء منهما
كقول المنجم اذا اقترن السعدان في هذه السنة مع طلوع نجم كذا
يكون سلطان الاسلام غالباً لكنه اقترنا في هذه السنة مع طلوعه
فيكون غالباً ان شاء الله تعالى فان كان الشرطية فيه متصلة فاستثناء
عين المقدم ينتج عين التالي دون العكس واستثناء نقيض التالي ينتج
نقيض المقدم دون العكس وقد تقدم مثالهما المؤلف من شرطية
وحملية واما المؤلف من الشرطيتين فكقولنا كلما ثبت انه كلما لم يكن
حادثاً لم يكن متغيراً يثبت انه كلما كان متغيراً كان حادثاً لكن ثبت
الشرطية الواقعة مقدماً فيثبت الواقعة تالياً ولكن لم يثبت الواقعة
تالياً فلا يثبت الواقعة مقدماً وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء
عين اى الجزئين ينتج نقيض الآخر كما نعة الجمع نحو هذا الشيء
اما حجر او شجر لكنه حجر فليس بشجر اولكنه شجر فليس بحجر
واستثناء نقيض ايها ينتج عين الآخر كما نعة الخلو نحو هذا اما
لا حجر ولا شجر لكنه حجر فيكون لا شجراً اولكنه شجر فيكون لا حجر
(فصل) الاقتراني ان تركب من حليات صرفة يسمى اقترانيا
حلياً كما تقدم والا فشرطياً سواء تركب من متصلتين نحو كلما كان
العالم متغيراً كان ممكناً غير لازم لذات الواجب تعالى وكلما كان

قوله ولذا

قوله وان لم تشتملا

قوله القياس

قوله كلية

قوله ان لم يتحد

قوله لكن ثبت

قوله كان ممكناً غير لازم

ممكنا كذلك كان حادثا ينتج انه كلما كان متغيرا كان حادثا او من منفصلتين نحو الشيء اما ان يكون واجبا بالذات اولا يكون والثاني اما ان يكون ممكنا بالذات او ممتعا بالذات ينتج ان الشيء اما ان يكون واجبا بالذات او ممكنا بالذات او ممتعا بالذات او من متصلة وحلية نحو كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا غير لازم وكل ممكن غير لازم فهو حادث ينتج انه كلما كان متغيرا كان حادثا او من منفصلة وحلية نحو الموجود اما واجب بالذات او مالا يقتضي ذاته شيئا من الوجود والعدم وكل مالا يقتضيه فهو ممكن ينتج ان الموجود اما واجب بالذات او ممكن او من متصلة ومنفصلة نحو كلما لم يكن الشيء واجبا بالذات كان ذاته غير مقتضى للوجود ومالا يقتضي ذاته الوجود اما ممكن او ممتع ينتج انه كلما لم يكن الشيء واجبا بالذات فهو اما ممكن او ممتع فالاقتراني الشرطي خمسة اقسام وكل من الاقتراني الحملي والشرطي ان كان الحد الاوسط فيه محكوما به او عليه في الصغرى سواء لنفس الصغرى او لاحد طرفيها فهو اقتراني متعارف كالامثلة المذكورة وان لم يكن كذلك بل من متعلقات احدهما فغير متعارف اما الحملي فكقولنا القدرة في الصدف وكل صدف جسم فالقدرة في الجسم واما الشرطي فكقولهم كلما كانت الارض ثقيلة مطلقة كانت في مركز العالم ومركز العالم وسط الافلاك ينتج لذاته انها كلما كانت ثقيلة مطلقة كانت في وسط الافلاك ويتألف من الاشكال الاربعة بشروطها كالمتعارف * واعلم ان غير المتعارف ان اتحد فيه محمول الصغرى والكبرى فله نتيجتان احديهما باثبات كلا المحمولين فيها وهي لازمة له لذاته والاخرى باسقاط احد المحمولين فيها وهي الصادقة فيما صدقت المقدمة الاجنبية لافيا كذبت فذلك القياس بالنسبة الى النتيجة الثانية يسمى قياس المساواة واما بالنسبة الى النتيجة الاولى فندرج في القياس المستلزم لذاته كالذي اختلف فيه المحمولان فقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة قياس غير متعارف مستلزم لذاته ان الواحد نصف نصف الاربعة وقياس مساواة بالنسبة الى نتيجة ان الواحد نصف الاربعة لكنه غير منتج له

قوله سواء لنفس

قوله ويتألف

قوله لا بطريق

قوله محكوما به

قوله فشرط

لكذب المقدمة الاجنبية القائلة بان نصف النصف لانه ربع وكذا
خروج التمثيل عن حد القياس انما هو بالنسبة الى النتيجة الغير المشتملة
على اداة التشبيه لا بالنسبة الى النتيجة المشتملة عليها فقولنا ان النيز كالحمر
والحمر حرام قياس غير متعارف مستلزم لذاته ان النيز كالحرام وتمثيل
بالنسبة الى دعوى ان النيز حرام (قائدة) للقياس اطلاق آخر على غير
المستلزم لذاته كقياس المساواة وعلى المستلزم لذاته لا بطريق النظر
والا كتساب كما في القياسات الخفية للبداهيات كما ستأتي (فصل) القياس
الاقترافي المتعارف حمليا كان او شرطيا ان كان الحد الاوسط فيه محكوما به
في الصغرى ومحكوما عليه في الكبرى فهو الشكل الاول او بالعكس فهو
الشكل الرابع او محكوما به فيهما فهو الشكل الثاني او محكوما عليه فيهما فهو
الشكل الثالث والشكل الاول منها لكونه على نظم طبيعي بين الانتاج
والبواقى نظرية ثابتة بالخلف والعكس اما الخلف فهو ابطال صدق الشكل
النظري بدون نتيجته بضم نقيض النتيجة الى احدى مقدماته لينتظم قياس
معلوم الانتاج لما ينافي المقدمة الاخرى ويلزم اجتماع التقيضين واما العكس
فهو اثبات لزوم النتيجة له بضم احدى مقدماته الى عكس الاخرى مستويا
او احد العكس الى الآخر لينتظم قياس معلوم الانتاج لتلك النتيجة او لما
ينعكس اليها او بعكس الترتيب بان يجعل الصغرى كبرى وبالعكس لينتظم
ذلك واحد العكسين او كلاهما هو معنى ارتداد شكل الى شكل آخر ولكل
من الاشكال الاربعة شروط اما الشكل الاول فشرط انتاجه كفايا بحجاب
الصغرى وكما كلية الكبرى لاختلاف النتائج ايجابا وسلبا عند عدم احدهما
فضروريه الناتجة للمحصورات الاربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف
النتائج * الضرب الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وقد
تقدم مثاله من الحمل والنسب * الثاني من كائيتين والكبرى سالبة ينتج سالبة
كلية نحو كل مخلوق صادر عن الواجب تعالى بالاختيار ولا شيء من الصادر
بالاختيار بقديم ينتج انه لا شيء من المخلوق بقديم ونحو كلما كان
صادرا بالاختيار كان حادثا وليس البتة اذا كان حادثا كان قديما ينتج
انه ليس البتة اذا كان صادرا بالاختيار كان قديما * الثالث من موجبتين

والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كمثل الضرب الاول اذا جعل
الصغرى موجبة جزئية * الرابع من المختلفتين فى الكيف والكم والكبرى
سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كمثل الضرب الثانى اذا جعل الصغرى
موجبة جزئية * واما الشكل الثانى فشرط انتاجه اختلاف مقدمته
فى الكيف وكلية الكبرى لاختلاف النتائج عند فقد احدها ايضا فضروبه
النتيجة للسالبين فقط اربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج
والصغرى * الاول من كليتين والصغرى موجبة نحو كل جسم مؤلف
ولا شئ من القديم بمؤلف فلا شئ من الجسم بقديم * الثانى من كليتين
والصغرى سالبة نحو لا شئ من الجسم بسيط وكل قديم بسيط فلا شئ
من الجسم بقديم ينتجان سالبة كلية بالخلف وبالعكس المقدمة السالبة
وحدها فى الاول ومع عكس الترتيب والنتيجة فى الثانى * الثالث من المختلفتين
كيفا وكما والصغرى موجبة جزئية كمثل الضرب الاول ايضا * الرابع
منهما والصغرى سالبة جزئية كمثل الضرب الثانى ينتجان سالبة جزئية
بالخلف وبالعكس الكبرى فى الاول * واما الشكل الثالث فشرط انتاجه
ايجاب الصغرى وكلية احدى مقدمتيه للاختلاف بدون احدها
ايضا فضروبه الناتجة للجزئيتين فقط ستة مرتبة على وفق ترتيب
شرف النتائج والكبرى مع شرف انفسها * الاول من موجبتين كليتين
نحو كل مؤلف جسم وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث ينتج
موجبة جزئية لأكلية لجوار كون الاصغر فيه اعم من الكبرى * الثانى
من كليتين والكبرى سالبة نحو كل مؤلف جسم ولا شئ من المؤلف
بقديم فبعض الجسم ليس بقديم ينتج سالبة جزئية لأكلية لما تقدم
* الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية * الرابع
من المختلفتين كيفا وكما والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية وانتاج
هذه الاربعة ثابت بالخلف وبالعكس الصغرى * الخامس من موجبتين
والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية بالخلف وبالعكس الكبرى مع
عكس الترتيب والنتيجة * السادس من المختلفتين كيفا وكما والكبرى
سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بالخلف فقط * واما الشكل الرابع

قوله لجواز

قوله لما تقدم

قوله لما تقدم

فشرط انتاجه ايجاب مقدّمته مع كلية الصغرى او اختلافهما كيفامع
كلية احديهما للاختلاف فرضوبه الناتجة لما عدا الموجبة الكلية
ثمانية * الاول من موجبتين كليتين نحو كل مؤلف حادث وكل جسم
مؤلف فبعض الحادث جسم ينتج موجبة جزئية لا كلية لما تقدم
* الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية * الثالث من
كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية وانتاج هذه الثلاثة ثابت بعكس
الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما ينعكس الى النتيجة * الرابع
من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية بعكس كل من الصغرى
والكبرى ليرتد الى الشكل الاول * الخامس من المختلفتين كيفاو كى والكبرى
سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس كل منهما ايضا * السادس منهما
والصغرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل
الثاني * السابع منهما والصغرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس
الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث * الثامن منهما والصغرى سالبة كلية
ينتج سالبة جزئية بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما ينعكس
الى النتيجة ويمكن بيان الحجة الاول بالخلف وقد حصر القدماء ضروربه
الناتجة فيها ذهولا عن انعكاس السالبة الجزئية الى نفسها في الخاصتين
لكن في الاقيسة الاقترانية الشرطية منحصرة فيها وفاقا (فصل)
في المختلطات الشكل الاول والثالث شرطهما بحسب الجهة فعلية
الصغرى بان لا تكون ممكنة بل مطلقة عامة او اخص منها واما نتيجتهما
فان لم يكن الكبرى احدى الوصفيات الاربع هي المشروطتان والعرفيتان
بل غيرها فالنتيجة فيهما كالكبرى في الجهة من غير فرق وان كانت
احديهما فهي في الشكل الاول كالصغرى وفي الشكل الثالث كعكس
الصغرى محذوفاعنهما قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة المخصوصة
بالصغرى فالباقي جهة النتيجة ان لم يوجد في الكبرى قيد اللادوام
والا فيضم اليه لادوام الكبرى فالجموع جهة نتيجتهما فنتيجة المؤلف
من المشروطتين مشروطة في الشكل الاول وحينية مطلقة في الشكل
الثالث ومن الصغرى المشروطة والكبرى العرفية عرفية في الاول وحينية

قوله محذوف
قوله ان لم يوجد

مطلقة في الثالث ايضا ومن الصغرى المطلقة العامة والكبرى المشروطة
الخاصة وجودية لادائمة فيهما * واعلم ان الباقي بعد حذف الضرورة
المخصوصة من الضرورة الذاتية دوام ذاتي ومن الضرورة الوصفية
دوام وصفي ومن الضرورة الوقية اطلاق وقتي ومن الضرورة المنتشرة
اطلاق منتشر والباقي بعد حذف اللادوام واللاضرورة الذاتيين
جهة البسيطة المقيدة بهما * الشكل الثاني شرط انتاجه بحسب الجهة
امر ان كل منهما احد الامرين الاول صدق الدوام الذاتي على
صفراء بان تكون ضرورية او دائمة مطلقتين او كون كبراه من القضايا
الست المنعكسة السوالب وهي الدائمات والعامتان والخاصتان الثاني ان
لا يستعمل الممكنة فيه الا مع الضرورية المطلقة او مع الكبرى احدي
المشروطتين العامة والخاصة واما نتيجته فدائمة مطلقة ان صدق
الدوام الذاتي على احدي مقدمتيه والا فكالصغرى محذوفا عنها
قيد اللاوام واللاضرورة والضرورة مطلقا سواء كانت مخصوصة
بالصغرى او مشتركة بينها وبين الكبرى وسواء كانت وصفية
او وقية او منتشرة * الشكل الرابع شرطه بحسب الجهة امور خمسة
احدها فعلية المقدمات وثانيها كون السالبة المستعملة فيه منعكسة
وثالثها صدق الدوام الذاتي على صغرى الضرب الثالث والعرفي العام
على كبراه ورابعها كون كبرى الضرب السادس من القضايا المنعكسة
وخامسها كون صغرى الضرب الثامن من احدي الخاصتين وكبراه
مما يصدق عليه العرف العام واما النتيجة فهي في الضريين الاولين
كعكس الصغرى ان صدق الدوام الذاتي على صفراهما او كان
القياس من الست المنعكسة السوالب والا فمطلقة عامة وفي الضرب
الثالث دائمة مطلقة ان صدق الدوام الذاتي على احدي مقدمتيه
والا فكعكس الصغرى وفي الضرب الرابع والخامس دائمة ان صدق
الدوام الذاتي على كبراهما والا فكعكس الصغرى محذوفا عنه
اللاوام وفي الضرب السادس كنتيجة الشكل الثاني الحاصل
بعد عكس الصغرى وفي السابع كنتيجة الشكل الثالث الحاصل بعد

قوله سواء

عكس الكبرى وفي الثامن كعكس نتيجة الشكل الاول الحاصل بعد عكس الترتيب كما عرفت (فصل) في الاقترانيات الشرطية وقد عرفت انها خمسة اقسام القسم الاول ما يتركب من متصلتين وهو ثلاثة انواع لان الحدة الاوسط اما ان يكون جزءاً تاماً من كل منهما اي مقدماً بكماله او تالياً بكماله في كل منهما واما ان يكون جزءاً ناقصاً من كل منهما بان يكون محكوماً عليه او به في المقدم او التالي واما ان يكون جزءاً تاماً من احديهما وناقصاً من الاخرى بان يكون احد طرفي احديهما شرطية متصلة او منفصلة النوع الاول وهو المطبوع منها ينتج من الاشكال الاربعة متصلة على قياس الحملات من غير فرق في شرائط كل شكل وعدد ضروبه الا الثلاثة الاخيرة من ضروب الشكل الرابع وفي تبعية نتيجة كل ضرب لآخر مقدّمته في الكيف والكم والجهة من الزوم ان تتركب من اللزوميتين او الاتفاق ان تتركب من الاتفاقيتين او المختلفتين وفي خصوص الاتفاق وعمومه الا في صورتين احديهما ان يكون الاتفاقية العامة كبرى في الشكل الثاني وثانيتها ان يكون الاتفاقية العامة صغرى المنتج للسلب من ضروب الشكل الرابع فان النتيجة فيهما سالبة اتفاقية خاصة لكن ان تتركب من المختلفتين فيشترط لانتاجه كلية الزومية مطلقاً فان مآله الى القياس الاستثنائي المشروط بها كما يأتي فان كان من الضروب الناتجة للسلب فيشترط معها ان يكون الموجبة من المقدّمتين لزومية وان يكون الاوسط تالياً في اللزومية وان كان من الضروب الناتجة للايجاب فيشترط معها امران احدهما ان يكون الاوسط مقدماً في اللزومية وثانيهما احد الامرين هو اما ان يكون الاتفاقية خاصة او عامة وقعت صغرى الشكل الاول او كبرى الشكل الثالث هذا قيل المؤلف من الاتفاقيتين او المختلفتين لا يفيد الغرض من الترتيب وهو العلم بالنتيجة اذ النتيجة فيه معلومة قبل الترتيب فلا تكون قياساً والجواب عنه بان المعبر في القياسية هو الاستلزام الذاتي لا الافادة فاسد لان الترتيب المذكور ليس بنظر والنظر معتبر في مفهوم مطلق الدليل فضلاً عن القياس

قوله فان كان

قوله وقعت

والحق انه لا افادة في غير المؤلف من اللزوميتين الا المؤلف من
الاتفاقيتين الخاصتين الناتج للسلب فانه مفيد في كل شكل مع ان المؤلف
من الاتفاقيتين العامتين غير منعقد في الشكل الثاني وعقيم في الرابع كما
حقق في موضعه واما ما اورده الشيخ من الشك على المؤلف من
اللزوميتين من الشكل الاول بان قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا
وكما كان عددا كان زوجا صادق مع كذب النتيجة فمدفوع بمثل ما قد منا
من ان الاوسط مقيد بقيد في ضمن الفردية فحينئذ كذبت الكبرى لا بما
اشار اليه في الشفاء من ان الصغرى كاذبة بحسب نفس الامر صادقة
الزاما لانها صادقة تحقيقا والزاما ولا بما قيل ان حملت الكبرى على
اللزومية كذبت كلية لان الفردية من اوضاع العددية فلا يلزم الزوجية
على هذا الوضع وان حملت على الاتفاقية انتفى شرط الانتاج من كون
الاوسط مقدما في اللزومية كما تقدم لان مقدم الكبرى عددية الاثنان
لا مطلق العددية ليكون الفردية من اوضاعها الممكنة الاجتماع
معهما النوع الثاني ينعقد فيه الاشكال الاربعة باعتبار الاجزاء
الناقصة للطرفين فله اصناف اربعة لان العقاد تلك الاشكال
اما بين مقدمي المقدمة متين او بين التالين او بين مقدم الصغرى وتالي
الكبرى او بالعكس ونتيجة الكل متصلة جزئية مقدما متصلة مؤلفة
من الطرف الغير المشترك للصغرى ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين
وتاليها متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشترك للكبرى ومن نتيجة
التأليف بشرط ان يكون وضع الطرفين الغير المتشاركين في النتيجة
كوضعهما في القياس من كونهما مقدما او تاليا كقولنا كلما كان كل
انسان حيوانا كان كل رومي جسما وكلما كان كل جسم متغيرا كان
بعض الموجود حادئا ينتج انه قد يكون اذا صدق قولنا كلما كان كل
انسان حيوانا كان كل رومي متغيرا يصدق قولنا اذا كان كل رومي
متغيرا كان بعض الموجود حادئا وهذه النتيجة لا تتوقف على اشمال
الشكل المنعقد على شرائط الانتاج بحسب الكمية والكيفية
والجهة لكن المشتمل مشروط بكون المتصلة المشاركة للتالي

قوله لاله

من المقدّمتين موجبة فالمشاركة بين التالين لمشروطة بإيجاب
المقدّمتين وبين المقدّم والتالي بإيجاب احديهما وبين المقدّمتين غير
مشروطة بإيجاب شيء وغير المشتمل من الصنف الاول مشروطة
بامرّين احدهما كلية احدى المتصلتين وتانيهما بعد رعاية القوى
الآتية ان يكون احد المتشاركين بنفسه او بالكلية المفروضة مع
نتيجة التآليف او كلية عكسها المفروضتين متجا لمقدّم تلك المتصلة
الكلية ومن الصنف الثاني مشروطة بكون نتيجة التآليف مع احد
المتشاركين متجة للمشاركة الآخر اذا اتفقت المتصلتان في الكيف
ومع احد طرفي الموجبة منهما متجة لتالي السالبة اذا اختلفا ومن
الصنفين الاخيرين مشروط باحد هذين الاستتاجين في الصنفين
الاولين الا ان الصنف الرابع ينتج تلك المتصلة كلية فيما اذا كانت
المتصلتان موجبتين كليتين وكان تالي الصغرى بنفسه او بكلية مع
نتيجة التآليف او عكسها الكلي متجا لمقدّم الكبرى كما في المثال
المذكور اذا فرض مقدّم الكبرى حملية جزئية (فوائد نافعة) فيما
قبل وبعد منها ان جزئية مقدّم المتصلة الكلية موجبة كانت او سالبة
في قوّة كليه فتى صدقت ومقدّمها جزئي صدقت ومقدّمها كلي
ومنها ان كلية مقدّم المتصلة الجزئية الموجبة او السالبة في قوّة جزئية
ومنها ان جزئية تالي السالبة الكلية او الجزئية في قوّة كلية ومنها ان
كلية تالي الموجبة الكلية او الجزئية في قوّة جزئية (النوع الثالث)
له ثمانية اصناف لان الشرطية التي هي احد جزئي المتصلتين
اما متصلة او منفصلة مقدّم الصغرى او الكبرى او تالي احديهما
وينعقد بين المتشاركين في كل صنف الاشكال الاربعة بضروبها والنتيجة
في الكل متصلة احد طرفيها متصلة او منفصلة كقولنا كلما كان العالم ممكنا
فكلما تعدد الاله يلزم امكان التمانع بينهما وكما امكن التمانع يلزم امكان
اجتماع النقيضين ينتج انه كلما كان العالم ممكنا فكلما تعدد الاله يلزم امكان
اجتماع النقيضين وهذا النوع كالقياس المؤلف من الحلية والمتصلة في
شرائط الانتاج وعدد الضروب في كل صنف وستعرفها (القسم الثاني)

قوله اذا فرض

ما يتركب من منفصلتين وله ايضا ثلاثة انواع النوع الاول ما يكون اشتراك مقدمتين في جزء تام من كل منهما وله ستة اصناف لانه مؤلف من حقيقتين او من حقيقة مع مائعة الجمع او مع مائعة الخلو او مانعتي الجمع او مانعتي الخلو او مائعة الجمع مع مائعة الخلو ولا يتميز الاشكال الاربعة في المؤلف من المتجانسين منها بالطبع بل بالوضع فقط ويشترط في انتاج الكل ايجاب احدى المقدمتين وكلية احديهما ومنافاة السالبة للموجبة المستعلمتين فيه بان لا يصدق نوع تلك السالبة في مادة تلك الموجبة ولذا ينتج سالبة كل نوع من انواع المنفصلة مع موجبته لامع موجبة نوع آخر الا السالبة المائعة الجمع او الخلو مع الموجبة الحقيقية لامتناع صدقهما في مادتها واما النتائج فالمؤلف من الموجبتين الكليتين ينتج في الصنف الاول متصلتين موجبتين كليتين من الطرفين ومنفصلة سالبة كلية بانواعها الثلاثة كقولنا دائما اما ان يكون الواجب تعالى فاعلا مختارا او يكون العالم قديما والبة اما ان يكون العالم قديما او حادثا ينتج انه كلما كان الواجب تعالى فاعلا مختارا كان العالم حادثا وبالعكس الكلي وانه ليس البتة اما ان يكون فاعلا مختارا او يكون العالم حادثا وفي الصنف الثاني والثالث والسادس متصلة موجبة كلية مقدمة لها من غير الحقيقية في الثاني ومن الحقيقية في الثالث ومن مائعة الجمع في السادس وفي الصنف الرابع والخامس متصلتين موجبتين جزئيتين كل منهما مؤلفة من الطرفين في الخامس ومن نقيض الطرفين في الرابع والمؤلف من موجبتين احديهما جزئية فهو في النتيجة كالرابع في الرابع والسادس ان كانت الجزئية في السادس مائعة الجمع وكالخامس فيما عداها من الاصناف الاربعة والصنف السادس فيما كانت الجزئية مائعة الخلو والمؤلف من الموجبة والسالبة عقيم في السادس ومنتج في الاول احدى متصلتين سالبتين جزئيتين لاعلى التعيين مقدم احديهما طرف الموجبة وتاليها طرف السالبة والاخرى بالعكس وفي البواقي احديهما على التعيين مقدمة لها من مائعة الجمع

في الثاني ومن الحقيقية في الثالث ومن السالبة في الرابع ومن الموجبة في الخامس (النوع الثاني) ما يكون اشتراكهما في جزء ناقص من كل منهما وهو المطبوع ويتألف بين المتشاركين الاشكال الاربعة بضروبها وربما يجتمع في قياس واحد منه شكلان فصاعدا اما من نوع او من انواع ويشترط في انتاجه امور اربعة ايجاب المقدماتين وكلية احديهما وصدق منع الخلو بالمعنى الاعم عليهما واشتمال الشكل المنعقد الواحد او المتعدد على شرائط الانتاج والنتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلو بذلك المعنى ايضا مركبة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشترك ان وجد ذلك الجزء والا فمن نتائج التأليفات وله اصناف خمسة لا مزيد عليها الاول ما يشارك جزء واحد من احديهما جزءاً واحداً من الاخرى مشاركة منتجة ينتج منفصلة ذات اجزاء ثلاثة الطرفين الغير المتشاركين ونتيجة التأليف كقولنا اما ان يكون كل جسم متغيراً او لا متغيراً واما ان يكون كل متغير حادثاً او بعض الممكن قديماً ينتج انه اما يكون كل جسم حادثاً او لا متغيراً وبعض الممكن قديماً الثاني ما يشارك جزء من احديهما جزئين من الاخرى ينتج منفصلة ذات اجزاء ثلاثة الطرف الغير المشترك ونتيجتي التأليفين كقولنا اما ان يكون كل جسم لا متغيراً او متغيراً واما ان يكون كل متغير حادثاً او كل متغير قديماً ينتج اما ان يكون كل جسم لا متغيراً او حادثاً او قديماً الثالث ما يشارك جزء من احديهما جزءاً من الاخرى والجزء الآخر من الاولى جزءاً آخر من الثانية انتج باعتبار المتشاركين منفصلتين كل منهما ذات اجزاء ثلاثة كما انتج الاول الرابع ما يشارك كل جزء من احديهما كل جزء من الاخرى ينتج منفصلة ذات اجزاء اربعة هي نتائج التأليفات الاربعة الخامس ما يشارك جزء من احديهما كل جزء من الاخرى والجزء الآخر من الاولى احد جزئي الاخرى فقط ينتج منفصلتين كل منهما ذات اجزاء ثلاثة كما انتج الثاني (النوع الثالث) ما يكون اشتراكهما في جزء تام من احديهما وناقص من الاخرى بان يكون احد طرفي احديهما شرطية متصلة او منفصلة ويشترط انتاجه باشتمال المتشاركين

على تأليف منتج من احد الاشكال الاربعة ويكون المنفصلة الشرطية
الجزء موجبة مانعة الحلو بالمعنى الاعم والنتيجة ايضا موجبة مانعة
الحلو المؤلف من الجزء الغير المشترك ومن نتيجة التأليف بين تلك
الشرطية والمنفصلة البسيطة فان كانت تلك الشرطية منفصلة
فحكما مع المنفصلة البسيطة تحكم القياس المركب من المنفصلتين
المشاركتين في جزء تام من كل منهما في السرائط والنتائج وقد سبقت
فيؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما وتعمل احد جزئي النتيجة كقولنا اما
ان يكون العدد زوجا او فردا واما ان لا يكون العدد كذا واما ان يكون
العدد فردا واما ان يكون منقسما ينتج اما انه كلما كان العدد زوجا
كان منقسما وبالعكس واما ان لا يكون العدد كذا وان كانت متصلة
فحكما معها تحكم القياس المركب من المنفصلة والمتصلة وسيجيء
فتؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما كقولنا دائما اما كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود واما الشمس مظلمة ودائما اما ان يكون النهار
موجودا او الليل موجودا ينتج اما ان يكون الشمس طالعة او الليل موجودا
واما ان يكون الشمس مظلمة (القسم الثالث) ما يتركب من الحلية والمتصلة
ولا يمكن المشاركة بين الحلية والشرطية الا في جزء تام من الحلية وناقص
من الشرطية وينعقد الاشكال الاربعة بضر وبها بين المتشاركين وله انواع
اربعة لان المشترك للحلية اما تالي المتصلة والحلية الكبرى وهو المطبوع
او صغرى واما مقدم المتصلة والحلية الكبرى او صغرى والنتيجة في الكل متصلة
تابعة للمتصلة في الكيف فالنوعان الاولان ينتجان متصلة مقدما مقدما
المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين التالى الصغرى والحلية الكبرى
في الاول وبالعكس في الثانى كقولنا كلما كان العالم متحيزا كان متغيرا وكل
متغير حادث ينتج انه كلما كان متحيزا كان حادثا وشرط اتناجهما ان يكون
تأليف هذه الحلية مع ذلك التالى متجاو لو بالقوة لنتيجة التأليف ان كانت
المتصلة موجبة ومع نتيجة التأليف متجاو لو بالقوة لتالى المتصلة السالبة
ان كانت سالبة والنوعان الاخيران ينتجان متصلة مقدما مقدما نتيجة التأليف
بين المقدم الصغرى والحلية الكبرى في الثالث وبالعكس في الرابع وتاليها

قوله ينتج

قوله منتجا

تألي المتصلة كقولنا العالم متغير وكلما كان كل متغير حادثا كان الفلك حادثا ينتج كلما كان العالم حادثا كان الفلك حادثا ولا يشترط فيهما اشتغال المتشاركين على تأليف منتج فان اشتغلا على تأليف منتج بالفعل او بالقوة بناء على القوى السابقة ينتجان مطلقا سواء كانت المتصلة موجبة او سالبة كلية او جزئية والافيشترط امران احدهما كلية المتصلة وثانيهما كون الحلية مع نتيجة التأليف او مع كلية عكسها المقروضتين منتجاً لمقدم تلك المتصلة الكلية كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى حساسا وكل فرس حيوان ينتج كلما كان كل انسان فرسا كان كل رومى حساسا (القسم الرابع) ما يتركب من الحلية والمنفصلة سواء كانت الحلية كبرى او صغرى وهو على نوعين * النوع الاول ما ينتج حلية واحدة وهو المسمى بالقياس المقسم المركب من منفصلة وحليات بعدد اجزاء الانفصال كل حلية منها مشاركة لجزء آخر من اجزاء تلك المنفصلة بحيث يتألف بين الاجزاء والحليات اقيسة متغايرة في الاوسط متحدة في النتيجة التي هي تلك الحلية اما من شكل او من اشكال مختلفة وشرط انتاجه ان يكون المنفصلة فيه موجبة كلية مانعة الخلو بالمعنى الاعم واشتغال جميع تلك الاشكال على شرائط الانتاج حتى يشترط في الشكل الاول ايجاب اجزاء الانفصال الصغريات وكلية الحليات الكبرى وبالعكس كقولنا اما ان يكون العالم جوهر اوعرضا وكل جوهر حادث وكل عرض حادث فالعالم حادث (تأنيه) القياس المقسم وامثاله في الحقيقة قياس مركب من اقيسة مفصلة النتائج كما سيأتي بناء على ان المنفصلة مع كل حلية قياس بسيط منتج لمنفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشترك كما يأتي * النوع الثاني ما ينتج شرطية واحدة او متعددة وهو القياس الغير المقسم المؤلف من منفصلة وحلية واحدة وحليات متعددة مشاركة لجزء من اجزائها ولاجزاء متعددة اما بعدد الاجزاء او اقل منها واكثر بان يشارك حليتان او اكثر لجزء واحد وله ثلثة اصناف لان المنفصلة فيه اما مانعة الخلو او مانعة الجمع او حقيقية وينعقد الاشكال الاربعة

قوله بناء

قوله ينتج كلما

قوله متحدة

قوله منتج

قوله والافولة

قوله ينتج

قوله انتج

بضر وبها في الكل * فالصنف الاول يشترط انتاجه بكون المشاركة
منتجة مشتملة على شرائط الانتاج فحينئذ ينتج منفصلة موجبة مانعة
الخلو مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشارك اما واحدة
ان كانت المشاركة واحدة بان يكون الحلية واحدة مشاركة لجزء واحد
كقولنا اما ان يكون هذا العدد عددا منقسما او فردا وكل منقسم زوج
ينتج اما ان يكون هذا زوجا او فردا وحينئذ يكون القياس بسيطا واما
متعددة ان كانت المشاركة متعددة بان يشارك حلية واحدة لجزئين فصاعدا
او حليات متعددة لجزء واحد او لمتعدد فحينئذ هو باعتبار كل مشاركة
قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركين فصاعدا
قياس مركب ينتج منفصلة موجبة اخرى اما مؤلفة من نتائج التأليفات
ان لم يوجد الجزء الغير المشارك والافولة منها ومن ذلك الجزء سواء
كان عدد الحليات مساويا لعدد الاجزاء وهو ظاهر او اقل منها كقولنا
اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وكل عدد كم ينتج باعتبار البساطة
قولنا اما ان يكون بعض الزوج كما او هذا العدد فردا وقولنا اما ان يكون
هذا العدد زوجا او بعض الفرد كما وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون
بعض الزوج كما او بعض الفرد كما او اكثر منها لكن حينئذ ينتج باعتبار
التركيب منفصلات عديدة مركبة من نتائج التأليفات كقولنا اما ان يكون
هذا العدد منقسما او لا منقسما وكل منقسم زوج وكل لا منقسم فرد
وكل لا منقسم كم ينتج باعتبار التركيب قولنا هذا العدد اما زوج او فرد
وقولنا هذا اما زوج او كم وقولنا هذا العدد اما زوج او فرد وكم وربما
يتحد بعض نتائج التأليفات مع بعض دون بعض آخر فحينئذ تجعل
المتحدتان جزءا واحدا من النتيجة المنفصلة وغير المتحدة او الجزء الغير
المشارك جزءا آخر منها * والصنف الثاني غير مشروط بكون المشاركة
منتجة لكن ان كانت منتجة فقيا كانت المشاركة واحدة انتج سالة
جزئية متصلة مقدما منها نتيجة التأليف وتاليها الجزء الغير المشارك كقولنا
اما ان يكون هذا الجسم حجرا او شجرا وكل شجر متحيز ينتج قد لا يكون
اذا كان هذا الجسم متحيزا كان حجرا وفيما كانت متعددة انتج متصلات

متعددة كذلك كما اذا بد لنا الكبرى في هذا المثال بقولنا وكل جسم متحيز ينتج قد لا يكون اذا كان بعض الحجر متحيزا كان هذا الجسم شجرا وقد لا يكون اذا كان بعض الشجر متحيزا كان هذا الجسم حجرا ولا ينتج باعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا سالبة واحدة متصلة مؤلفة من نتائج التأليفات حتى لا ينتج المثال قولنا قد لا يكون اذا كان بعض الحجر متحيزا كان بعض الشجر متحيزا للتخلف في بعض المواد وان لم تكن منتجة فشرط انتاجه ان تكون نتيجة التأليف المفروضة مع العملية منتجة للجزء المشترك من المنفصلة فحينئذ ينتج منفصلة موجبة مانعة الجمع مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشترك اما واحدة ان كانت المشاركة واحدة كقولك اما ان يكون هذا الشيء متحيزا او جوهره مجردا وكل جسم متحيز ينتج اما ان يكون هذا الشيء جسما او جوهره مجردا او متعددة ان كانت المشاركة متعددة وهو حينئذ باعتبار كل مشاركة قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا قياس مركب ينتج منفصلة موجبة اخرى مانعة الجمع مؤلفة من ذلك او من نتائج التأليفات سواء كانت العملية واحدة كقولنا اما ان يكون الاله الواحد موجودا او الاله المتعدد موجودا وكل واجب موجود ينتج باعتبار البساطة قولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا او المتعدد موجودا وقولنا اما ان يكون الاله الواحد موجودا او المتعدد واجبا وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا او المتعدد واجبا او متعددة كقولنا اما ان يكون الاله الواحد قديما او المتعدد موجودا وكل واجب قديم وكل مجرد موجود جميع ما ذكر في الصنفين اذا كانت المنفصلة موجبة واما اذا كانت سالبة فحكم مانعة الخلو السالبة حكم مانعة الجمع الموجبة في الاشتراط باستنتاج الجزء المشترك من نتيجة التأليف مع العملية وحكم مانعة الجمع السالبة حكم مانعة الخلو الموجبة في الاشتراط بكون المشاركة منتجة لكن النتيجة فيهما سالبة من نوع المنفصلة فالضابط في نتيجة الصنفين انها منفصلة تابعة للمنفصلة في الكم والكيف والجنس اعني المنفصلة والنوع اعني مانعة الخلو ومانعة الجمع الا اذا كانت المشاركة منتجة فيما

قوله للتخلف

قوله كقولك

قوله وكل

قوله وباعتبار

قوله او متعددة

كانت المنفصلة موجبة مانعة الجمع كما عرفت * والصنف الثالث ان كانت
المنفصلة فيه موجبة ينتج ما اتجه الصنفان الاولان بشرطيهما فيما كانت
المنفصلة فيهما موجبة والا فلا ينتج القسم الخامس ما يتركب من المنفصلة
والمتصلة وله ايضا ثلاثة انواع (النوع الاول) ما يكون الاوسط جزءاً تاماً
من كل منهما ولا يتميز الاشكال الاربعة فيه بالطبع بل بالوضع فقط فله اربعة
اصناف لان المتصلة اما صغرى او كبرى وعلى التقديرين فالاولى اما مقدمة لها
او تاليها وشرط في الكل كلية احدى المقدماتين واجباب احديهما وبعدم ذلك
فالمتصلة اما موجبة او سالبة فان كانت موجبة فالمنفصلة ايضا اما موجبة
فشرط انتاجه ان يكون الاوسط مقدّم المتصلة ان كانت المنفصلة مانعة
الخلو او تاليها ان كانت مانعة الجمع او سالبة فالشرط بالعكس والنتيجة فيهما
منفصلة موافقة للمنفصلة في الكيف والنوع كقولنا كلما كان العالم حادثاً
كان موجوده فاعلاً مختاراً واما ان يكون موجوده فاعلاً مختاراً او فاعلاً
موجباً ينتج اما ان يكون العالم حادثاً او يكون موجوده فاعلاً موجباً مانعة الجمع
وان كانت المتصلة سالبة فالشرط احد الامرين اما كلية المتصلة او كون
الاوسط تاليها ان كانت المنفصلة مانعة الخلو او مقدمة لها ان كانت مانعة
الجمع فان كانت المنفصلة مانعة الخلو الكلية فان كانت المتصلة ايضا كلية
ينتج القياس نتيجتين مانعة الخلو ومانعة الجمع موافقتين للمتصلة
في الكم والكيف كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل
موجود ودائماً اما ان يكون الليل موجوداً او الارض مضيئة ينتج ليس
البتة اما ان يكون الشمس طالعة او الارض مضيئة وان كانت المتصلة
جزئية اتج مانعة الجمع فقط موافقة للمتصلة كما وكيفا وان كانت غير
مانعة الخلو الكلية فسواء كانت مانعة الجمع او مانعة الخلو الجزئية نتج
سالبة جزئية مانعة الخلو (تنبيه) اشترط انتاج الموجبتين بكون
الاوسط مقدّم المتصلة في مانعة الخلو او تاليها في مانعة الجمع اذا التزم
موافقة النتيجة للقياس في الحدود فان لم يلتزم ذلك فالمؤلف منهما ينتج
بدون ذلك الشرط موجبة متصلة جزئية مؤلفة من نقيض الاصغر
وعين الاكبر فيما تركب من مانعة الخلو ومن عين الاصغر ونقيض
الاكبر فيما تركب من مانعة الجمع واما اذا كانت المنفصلة حقيقية فان كانت

قوله بدون ذلك

موجبة انتج نتيجتي الباقيتين وان كانت سالبة فلا ينتج شيئا (النوع الثاني) ما يكون الاوسط جزءا ناقصا من كل منهما وله ستة عشر صنفا لان المتصلة فيه اما مانعة الخلو او مانعة الجمع وكل منهما اما موجبة او سالبة والمتصلة اما صغرى او كبرى والجزء المشترك من المتصلة اما مقدمة او تالية وينعقد الاشكال الاربعة بضروبها في كل منها والكل ينتج نتيجتين احديهما متصلة مركبة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن منفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف بين المتشاركين ومن الطرف الغير المشترك من المنفصلة والاخرى منفصلة مركبة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن متصلة مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الطرف الغير المشترك من المتصلة كقولنا كلما كان العالم متغيرا كان حادثا ودائما اما ان يكون كل حادث ممكنا او يكون غير الواجب واجبا ينتج قولنا كلما كان العالم متغيرا فدائما اما ان يكون العالم ممكنا او غير الواجب واجبا وقولنا اما ان يكون غير الواجب واجبا واما كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا وحكمه باعتبار النتيجة الاولى بحكم القياس المركب من الحلية والمتصلة في الشرائط والتسامح بناء على ان المتصلة فيه بمنزلة الحلية وباعتبار النتيجة الثانية بحكم القياس المركب من الحلية والمتصلة بناء على ان المتصلة بمنزلة الحلية (النوع الثالث) ما يكون الاوسط جزءا تاما من احديهما وناقصا من الاخرى فان كان جزءا تاما من المتصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحلية والمتصلة ويكون المتصلة مكان الحلية فالنتيجة فيه منفصلة مؤلفة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين الشرطيتين المتشاركيتين وان كان جزءا من المتصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحلية والمتصلة والمتصلة مكان الحلية فالنتيجة فيه متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين المتشاركيتين (فصل) القياس مطلقا ان تألف من مقدمة متين فقد يسمى قياسا بسيطا كما كثرت الامثلة المتقدمة في الاقتراني والاستثنائي وان تألف من اكثر منهما فقياسا مركبا وهو اما مركب من اقترانيين فصاعدا او من استثنائيين فصاعدا

قوله او من استثنائيين

قوله كقولنا هذا

قوله والا لصدق

او من الاقتراني والاستثنائي وعلى كل تقدير هو اما موصول النتائج
ان اوصل الى كل قياس بسيط نتيجة فضمت الى مقدمة اخرى
ليحصل بسيط آخر وهكذا الى حصول اصل المطلوب كقولنا هذا
الشبح جسم لانه انسان وكل انسان حيوان فهذا حيوان ثم هذا
حيوان وكل حيوان جسم فهذا جسم وهو المطلوب واما مفصول
النتائج ان فصل عن بعض البسائط نتيجة كقولنا لان هذا الشبح انسان
وكل انسان حيوان وكل حيوان جسم فهذا جسم وكالقياس المقسم
وامثاله كما اشرنا والاستقراء التام قسم من المقسم والمؤلف من الاقتراني
والاستثنائي ان تألف من الاقتراني والاستثنائي الغير المستقيم يسمى
عندهم قياسا خلفيا كقولهم لا يمكن صدق الشكل الثاني او الثالث
بدون صدق نتيجة والا لصدق نقيض النتيجة مع صدق كل
من المقدمة متين منتظما مع احديهما على هيئة شكل معلوم الانتاج لما ينافي
المقدمة الاخرى وكما صدق النقيض كذلك يلزم صدق المقدمة
الاخرى وكذبها معا هذا خلف اي باطل وان تألف من الاقتراني
والاستثنائي المستقيم فينبغي ان يسمى قياسا حقيقيا وان لم يسموه باسم
كقولنا كلما كان الشكل الثاني صادقا صدق معه عكس كل من مقدمة ميتة
منتظما بعض المقدمات مع بعض العكوس على هيئة شكل معلوم الانتاج
لنتيجته وكما صدق العكس كذلك يلزم صدق النتيجة لكن صدق
الشكل الثاني حق فيصدق النتيجة قطعا (الباب الخامس) في مواد
الدلة اعلم اولاً ان طرفي النسبة الخبرية من الوقوع او الاللا وقوع
ان تساويا عند العقل من غير رجحان اصلا فالعلم المتعلق بكل منهما
يسمى شكاً وان ترجح احدهما بنوع من الازعان والقبول يسمى
العلم به تصديقا واعتقادا فذلك الاعتقاد ان كان جازما بحيث اقطع
احتمال الطرف الآخر بالكلية وثابتا بحيث لا يزول بتشكيك المشكك
ومطابقا للواقع يسمى يقينا او غير مطابق فيسمى جهلا مركبا
او غير ثابت فيسمى تقاييدا او غير جازم فيسمى ظنا والعلم المتعلق بنقيض
المظنون يسمى وهما وبنيقوض المجزوم الذي هو ماعدا المظنون تخيلا

قوله فالقضية

قوله بمجرّد

قوله اوكل نار

فقد ظهر أن الشك والوهم والتخيل تصوّرات لا تصديقات فالقضية
 اما يقينية او تقليدية او مظنونة او مجهولة جهلا مركبا واليقينية
 اما بديهية او نظرية تكتسب منها * اما البديهيات فست * الاولى
 الاوليات وهي التي يحكم بها كل عقل سليم قطعا اي جازما ثابتا
 بمجرّد تصوّرات اطرافها مع النسبة كالحكم بامتناع اجتماع النقيضين
 او ارتقاعهما وبأن الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء
 * الثانية المشاهدات وهي التي يحكم بها العقل قطعا بواسطة
 مشاهدته الحكم اما بالقوى الظاهرة كالحكم بان هذه النار اوكل
 نار حارّة وان الشمس مضيئة وتسمى حسيات او بالقوى الباطنة
 كالحكم بان لنا جوعا او عطشا او غضبا وتسمى وجدانيات وهي
 لا تكون يقينية لمن لم يجدها في وجدانه * الثالثة قضايا قياساتها معها
 وتسمى فطريات وهي التي يحكم بها العقل قطعا بواسطة القياس
 الخفي اللازم لتصوّرات اطرافها كالحكم بزوجة الاربعة لانقسامها
 بمساويين * الرابعة المتواترات وهي التي يحكم بها العقل قطعا
 بواسطة قياس خفي حاصل دفعة عند امتلاء السامعة بتوارد اخبار
 المشاهدين للحكم بحيث يمتنع عنده تواطؤهم على الكذب كحكم من
 لم يشاهد البغداد بوجودها المتواتر وحيث اشترط بمشاهدتهم الحكم
 لم يصح تواتر العقليات الغير المحسوسة باحدى الحواس * الخامسة
 المجربّات وهي التي يحكم بها العقل قطعا بواسطة قياس خفي حاصل
 دفعة عند تكرّر مشاهدة ترتب الحكم على التجربة كالحكم بان سرب
 السقمونيا يسهل الصفراء وهي لا تكون يقينية عند غير المجربّ الا
 بطريق التواتر * السادسة الحدسيات وهي التي يحكم بها العقل قطعا
 بواسطة القياس الخفي الحاصل دفعة بالحدس الذي هو ملكة الانتقال
 الدفعي من المبادئ الى المطالب وتلك الملكة للنفس اما بحسب الفطرة
 الاصلية كما في صاحب القوة القدسية بالنسبة الى جميع المطالب واما
 بممارسة مبادئ الحكم كما في غيره بالنسبة الى بعضها كالحكم بان نور
 القمر مستفاد من الشمس بواسطة القياس الخفي الحاصل دفعة عند تكرّر

قوله بواسطة

قوله ملكة الانتقال

قوله بواسطة

مشاهدة اختلافات تشكلاته النورية عند قربه من الشمس وبعده
وهي ايضا لا تكون يقينية لغير المتحدثين الا بواسطة الاستدلال بذلك
القياس الخفى او غيره. وحينئذ تكون نظرية بالنسبة اليه وان كانت
بديهية بالنسبة الى المتحدثين * واما النظريات فهي القضايا التي يحكم
بها العقل قطعا بواسطة البراهين وترتيب مقدماتها تدريجيا واما
التقليدية فهي القضية التي يحكم بها العقل جزما بمجرد تقليد الغير
والسمع منه الغير البالغ حد التواتر كحكم من في شاطئ الجبل جزما
بوجود الواجب تعالى بلا استدلال بالمصنوعات بل بمجرد السماع من
شخص او شخصين وهذه القضية بديهية عند المقلد زعماء لا نظرية
يستدل عليها بخبر الغير للتأني بين التقليد والاستدلال عليه ولان
الاستدلال بخبر الآحاد لا يفيد الجزم اصلا * واما الظنيات فهي القضايا
المأخوذة من القرائن والامارات يحكم بها العقل حكما راجعا مع تجويز
نقضها مرجوحا كالحكم بكون الطواف بالليل سارقا وجميعها نظريات
واما الجهاية المركبة فهي القضية الكاذبة التي يحكم بها العقل المشوب
بالوهم قطعا اما بزعم البدهاة او بواسطة الدليل الفاسد مادة او صورة
بزعم البرهان كحكم الحكماء بقدوم العالم فبعضها بديهية زعماء وبعضها
نظرية فالجهليات لا تكون الا كاذبة كما ان اليقنيات لا تكون الا صادقة
واما التقليديات والظنيات فبعضها صادقة والبعض كاذبة (ثم
القضايا) باعتبار تركيب الادلة منها سبعة اقسام * منها اليقنيات
بديهية كانت او نظرية كما سبق * ومنها المشهورات عند جميع الناس
كالحكم بان الظلم قبيح او عند طائفة كالحكم ببطلان مطلق التسلسل
ولو غير مرتبة الاجزاء او غير مجتمعة في الوجود عند المتكلمين واما
الحكماء وقد شرطوا في بطلانه الترتيب والاجتماع * ومنها المسلمات
بين المستدل وخصمه او بين اهل علم كتسايم الفقهاء مسائل علم
الاصول * ومنها المقبولات المأخوذة عن محسن فيه الاعتقاد كالمأخوذة
عن الانبياء عليهم الصلوات والاعماء * ومنها المظنونيات كما تقدم * ومنها
الخيالات وهي التي يتخيل بها ليتأثر نفس السامع قبضا او بسطا مع

قوله للتأني

قوله العقل

قوله كالحكم

الجزم بكذبها كالحكم بان الحمر يا قوتة سيالة والعسل مرة مهوطة
 * ومنها الموهومات وهي القضايا التي يحكم بها الوهم قطعا في غير
 المحسوسات قياسا على المحسوسات كحكم البعض بان كل موجود فله
 مكان وجهة قياسا على ما شاهدوه من الاجسام والمراد من القياس على
 المحسوس اعم مما بالذات او بالواسطة فالموهومات هي الجهليات وهذه
 الاقسام السبعة متصادقة اذ قد يكون الحكم الواحد المتيقن او المقلد
 او المظنون او المجهول مشهورا او مسلما او مقبولا وقد يكون الموهوم
 بل المتيقن عند طائفة مخيلا عند اخرى الا ان المقدمة قد تؤخذ
 في الدليل من حيث كونها يقينية او من حيث كونها مشهورة او مسلمة
 او مقبولة الى غير ذلك (فصل في الصناعات الخمس) الدليل قياسا كان او
 غيره ان كان جميع مقدماته بالمعنى الاعم يقينية من حيث انها يقينية يسمى
 برهانا كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والغرض
 منه تحصيل اليقين الذي هو اكمل المعارف والافان كان بعض مقدماته
 من المشهورات او المسلمات من حيث انها كذلك يسمى جدلا كقولك
 هذا الفعل قبيح لانه ظلم وكل ظلم قبيح والغرض منه الزام الخصم واقناع
 العاجز عن ادراك البرهان وما الاقناع يسمى دليلا اقناعيا او من
 المقبولات او المظنونات من حيث انها كذلك فيسمى خطابة كقولك
 هذا الرجل الطواف ينبغي ان يحترز عنه لانه سارق وكل سارق ينبغي
 ان يحترز عنه والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم وتنفيرهم عما
 يضرهم كما يفعله الخطباء والوعاظ وكل من الدليل الثقلي والامارة قسم
 منها * او من الخيالات من حيث انها خيالات فيسمى شعريا كقول الشاعر
 * لو لم يكن نية الجوزاء خدمته * لما رأيت عليه عقد متطق * او من
 الموهومات من حيث انها موهومات فيسمى سفسة كقول الفرقة
 الضالة الواجب تعالى له مكان وفي جهة لانه موجود وكل موجود له
 مكان وجهة فالدليل الفاسد مادة او صورة على اطلاقه سفسة واعظم
 منافع معرفتها التوقي عنها وبشرط علم المستدل بفساده يسمى مغالطة
 والغرض منها تغليب الخصم واسكاته ومن يستعملها في مقابلة الحكيم

قوله اعم مما
 قوله وهذه

قوله ان كان جميع

قوله ترغيب

قوله من حيث

سوفسطائيّ وفي مقابلة الجدليّ مشاغبيّ وأما الغرض من السفسطة في غير صورة المغالطة فزعم تحصيل العلم (تنبيه) أقوى العلوم الجازم الثابت ثم الثابت واضعها الغير الجازم وكل منها يفيد مثله وما دونه في القوة ولا يفيد ما فوقه (فصل) الدليل ان كان الجزء المتوسط بين العقل والنتيجة منه علة لها في الذهن والخارج فلميّ كالاستدلال بتعفن الاخلاط على الحمى وبوجود النار على الدخان ليلا او في الذهن فقط بان يكون علمه علة لعلمها فقط فانيّ سواء كان معلولا مساويا لها في الخارج كالاستدلال بالحمى على التعفن وبوجود الدخان على النار نهارا او كانا معلوليّ علة واحدة كالاستدلال بالحمى على الصداع وبالدخان على الحرارة سواء قرّر الجميع اقترانيا او استثنائيا او غيرها وايضا الدليل ان توقف على حكاية كلام الغير فقلّيّ والا فقلّيّ (خاتمة) اسامي العلوم كالمنطق والكلام والنحو وغيرها قد تطلق على المسائل وقد تطلق على الادراكات بها عن دليلها وقد تطلق على الملكة الحاصلة من تكرّر تلك الادراكات فحقيقة العلم بالمعنيين الاخيرين الادراكات والملكة وبالمعنى الاول مجموع المسائل الكثيرة التي تضبطها جهة واحدة ذاتية هي الموضوع كالمعلومات للمنطق وعرضية هي الغاية كالخصمة له وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارض الذاتية اللاحقة له لذاته او لمساويه بان يجعل هو او عرضه الذاتيّ او نوع احدهما موضوعا للمسئلة ويحمل عليه عرضه الذاتيّ او نوعه وهو في بعض العلوم امر واحد كالكلمة في الصرف وفي البعض الآخر امور متعددة متناسبة في امر يعتد به عند اهل ذلك الفن كالمعلومات التصورية والتصديقية المتشاركة في الايصال في المنطق فمسائل كل فن حملات موجبات ضروريات كليات يبرهن عليها في ذلك الفن ان كانت نظرية فيؤول بها ما وقع في كتب القنون من الشرطيات والسوالب والموجبات المهملات والجزئيات والموجبات الكليات الغير الضروريات وقد جعل المبادئ جزءا من العلم تسامحا وهي اما تصورية هي تعريفات الموضوعات واجزائها وجزئياتها وتعريفات المحمولات التي هي

قوله وكل منها

قوله ان كان

قوله كالاستدلال

قوله بان يكون

قوله معلوما مساويا

قوله ان توقف

قوله فمسائل

قوله ان كانت

قوله تعريفات الموضوعات

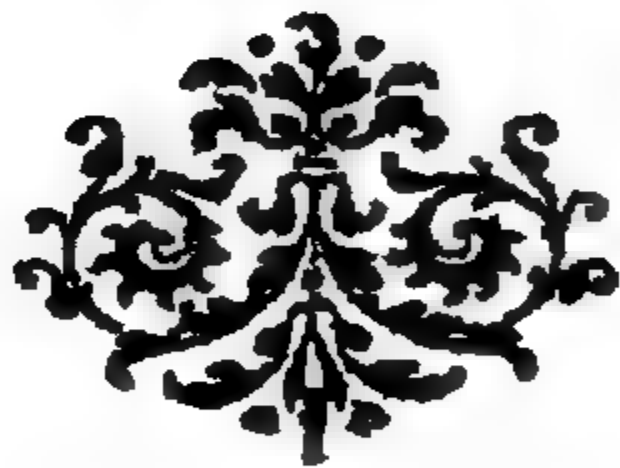
العوارض الذاتية حدودا كانت اورسوما واما تصديقية هي الحكم
بموضوعية موضوع العلم ودلائل المسائل والقضايا التي تتألف هي منها
وتلك القضايا اما بديهية بذاتها وتسمى علوما متعارفة او نظرية يذعن
بها المتعلم ويقبلها بحسن ظن للمستدل وتسمى اصولا موضوعا او بالشك
والانكار الى ان تتبين في محامها وتسمى مصادرات ولا يجب ان تكون
تلك القضايا من مسائل ذلك الفن بل يجوز أن يكون من مسائل علم آخر
وان لا يكون من مسائل علم مدون اصلا وبما ذكرنا ظهر أن قول
الشيخ الرئيس ابن سينا مهملات العلوم كليات ومطلقاتها

ضروريات غير مختص بالعلوم الحكمية

كما وهم وليكن هذا آخر الكلام

بمحمد العزيز

العلام



حاشية البرهان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢ قوله (احكامه الخمسة) الخ هي الوجوب والتدب والاباحة والكراهة
والحرمة ٢ قوله (الامانات المحمولات) الخ وهي الامانات التي عرضت
على السموات والارض والجبال فاشفقن منها وحملها الانسان فاعرف
٣ قوله (وهو ملاحظة المعقول) الخ المراد من الملاحظة والترتيب ما هو
الاختياري كما هو المتبادر من الافعال الاختيارية المسندة الى ذوى
الاختيار فيخرج الملاحظات الاضطرارية في الحدسيات وغيرها مما كان
الحكم فيها بواسطة القياس الخفى الحاصل دفعة بالاضطرار لا بالاختيار
من البديهيات ٣ قوله (واجزاؤه الكليات الخمس) الخ هذا مبنى على التغليب
والافانوع الحقيقي ليس بحزء منه اصلا ٤ قوله (بحيث يحصل) الخ صيغة
المضارع للاستمرار فلا يكون الحصول في بعض الاوقات دون بعض دلالة
والدوام بين الفهمين كناية عن الزوم بينهما بقرينة انهم عرضوا الدلالة
بالزوم بين العلمين فينطبق على ما ذكره وتأمل ٤ قوله (كدلالة الضرب)
الخ عدل عن المثالين المشهورين من قابل العلم للانسان والزوج للاربعة
لانهما ليسا بمطابقين للممثل على مذهب اهل المعقول من اشتراط الزوم

اللين بالمعنى الاخص في الالتزام بخلاف الضارب والمضروب للضرب
 فان الضرب من مقولة الفعل وهي من الاعراض النسيية وجميع
 الاعراض النسيية من المقولات السبعة المفصلة في الحكمة يتوقف تصورها
 على تصور طرفيها ٤ قوله (بخلاف العكس) اي ليس لزومهما للمطابقة
 متيقنا سواء كان عدم اللزوم متيقنا كما في التضمن فان المطابقة متحققة
 بدونه في الماهيات البسيطة اولم يكن شيء من اللزوم وعدمه متيقنا
 كما في لزوم الالتزام اذ يجوز أن يكون لكل ماهية مركبة وبسيطة لازم
 ذهني وان لا يكون لبعضها ٥ وقوله كما زوم احدهما للآخر من قيل الثاني
 اما لزوم الالتزام للتضمن فلما مر من جواز أن يوجد لكل ماهية مركبة
 لازم ذهني وان لا يوجد لبعضها واما لزوم التضمن للالتزام فلانه يجوز
 ان يختص الالتزام بالماهيات المركبة وان لا يختص ٤ قوله (وكل من
 المفرد والمركب) الى آخره انما تعرنا لتفصيل ابحاث الحقيقة والمجاز مع ان
 كتب المنطق خالية عنها لتوقف الافادة والاستفادة عليها كثيرا وهم
 انما تعرنا ضوا لمباحث الالفاظ لاجل ذلك التوقف فلا وجه لتعريضهم
 لماء اهادونها كما لا يخفى ٤ قوله (او في لازمه مع جواز) الخ ينبغي ان يعلم
 ان المراد باللزوم ههنا هو اللزوم المعتبر عند اهل العربية وهو اللزوم
 في الجملة كليا كان او جزئيا عقليا كان او صرفيا وهو ظاهر ٤ قوله (مجاز)
 قد يطلق المجاز على ما يعم الكناية والمجاز ٤ قوله (كاستعمال اليد) الى آخره
 مثال المجاز المرسل المفرد ٥ وقوله والجملة الخبرية في معنى الانشاء الى آخره
 مثال المركب ٥ قوله (بتبعية استعمال احد المصدرين) الى آخره لان
 للمشتقات وضعين وضع المادة ووضع الهيئة فالاستعارة فيها قد تكون
 بتبعية الاستعارة في المادة كما في القاتل لمعنى الضارب الشديد بان يشبه
 الضرب الشديد بالقتل في كمال التأثير فيستعمل القتل الذي هو المصدر
 المذكور في ضمن القاتل في ذلك المعنى المشبه استعارة اصلية ثم يعتبر
 استعمال القاتل في الضارب ضربا شديدا كما يستتبعه الاستعارة الاولى
 اصلية فيكون الاستعارة في القاتل تبعية وقد تكون بتبعية الاستعارة
 في الهيئة كما في نادى لمعنى ينادى بان يشبه النداء المستقبل بالنداء الماضي
 الذي هو المصدر الضمني لتادى ثم يستعمل ذلك المصدر المذكور في ضمن
 ذكر نادى في النداء المستقبل استعارة اصلية ثم يعتبر الاستعارة في الفعل

لاستتباع الاستعارة الاولى الاصلية اياها فيكون الاستعارة في الفعل
بتبعية الاستعارة في الهيئة فتأمل ه قوله (واما في المفرد المرموز اليه)
الى آخره هذا مذهب السلف وهو المختار بخلاف ما ذهب اليه السكاكي
من ان المستعار هو لفظ المشبه المصرح به في الكلام كلفظ الحال في مثالنا
ولا يخفى ان لفظ الحال حقيقة لا يجاز فضلا عن الاستعارة وبخلاف
ما ذهب اليه الخطيب من انها التشبيه المضمر في النفس وهو في المثال
تشبيه الحال بالشخص المتكلم ولا يخفى ان التشبيه معنى قائم بالذهن
لا لفظ والاستعارة من قيل اللفظ بخلاف لفظ المتكلم وان لم يكن مصرحاً به
في الكلام كما لا يخفى ه قوله (لا تشكيك في الذوات) الخ الذوات ههنا بمعنى
الماهيات الحقيقية والذاتيات بمعنى اجزائها لا بمعنى مطلق الماهيات
واجزائها حتى يتوجه عليه ان للعوارض ايضا ماهيات واجزاء ماهيات
فاذا لم يكن تشكيك في شيء من الماهيات واجزائها يلزم ان لا يوجد
في العرضيات والافاضات انكم اعترقتم بوجوده فيهما وحاصل
الدفع ان ماهيات العرضيات كالضحك والمشي حاصلة باعتبارنا
الضحك والمشي مثلاً مع الماهية الانسانية التي لا مدخل فيها لا اعتبارنا
اصلا فيهما من الماهيات الاعتبارية بخلاف الانسان وكلامنا في الماهيات
الحقيقية واجزائها وفيه نظر لان الحمرة والياض مع كونهما من
الماهيات الحقيقية كليان مشككان كالاخضر والابيض ولذا قيل ان هذا
المشهور غير بين ولا مبين ه قوله (بمجرد النظر الى ذاته) الخ اي مع قطع
النظر عن جميع الامور الخارجة عن ذاته فلا يخرج عن السكلي مفهوم
واجب الوجود لان امتناع تكثره في الخارج عند العقل بالنظر الى برهان
التوحيد لا بمجرد النظر الى ذاته والا لاستغنى عن ذلك البرهان كل
من يتصوره بعنوان واجب الوجود وهو باطل ولا يخرج ايضا مفهوم
الاشياء لان امتناع صدقه على شيء من الاشياء عند العقل بملاحظة
كون كل شيء شيئاً في الواقع وذلك الكون خارج عن مفهوم الاشياء
فاذا قطع النظر عن ذلك الكون يجوز العقل صدقه على جميع الاشياء
واما قوله في الخارج في قوله مع كثيرين في الخارج فلتلا يلزم ان يكون

زيد كلياً اذا تصوره جماعة لان مافي ذهن كل منهم مطابق لكثيرين
 موجودين في سائر الازهان لافي الخارج والمراد هو الثاني فلا يلزم شيء
 ٥ قوله (مثل الزوج للاربعة) الى آخره فان الاربعة سواء وجدت في الخارج
 كاربعة من الناس او في ذهن فقط كاربعة شمس يثبت لها الزوجية
 حيث وجدت بخلاف الحار للنار فان الحرارة انما تثبت لها في الخارج
 لافي ذهن والا لكان ذهن حاراً عند تصورها لا يقال هذا الدليل
 جار في الزوجية اذ نقول لو عرضت للاربعة في ذهن لكان ذهن
 زوجاً واللازم باطل لانا نقول ليست الزوجية سارية الى محل معروضها
 بخلاف الحرارة نعم ربما يتصور مع النار وصف الحرارة لكن الحرارة
 حينئذ موجودة في ذهن بصورتها لا بذاتها والكلام في الوجود بذاتها
 والاربعة الموجودة في ذهن يثبت لها الزوجية بذاتها وان غفلنا عن
 زوجيتها ولم نتصور ٦ قوله (منه ما يبحث عنه في المنطق) الى آخره لا يقال
 مفهوم الجزئي جزئي منطقي مع صدقه على الموجودات الخارجية كزيد
 وعمر وغيرهما لانا نقول انما يصدق على الصور العقلية منهم لا على انفسهم
 باعتبار الخارج فان زيدا مثلاً باعتبار وجوده الخارجي ليس بكلي ولا جزئي
 بل باعتبار وجوده الذهني لما عرفت انهما قسمان للموجود الذهني من حيث
 انه الموجود الذهني فافرادهما في الحقيقة ليس الا الموجودات الذهنية
 الاعتبارية مثل هذا المانع عن الشركة مشير الى زيد الجزئي ومرادنا تلك
 الافراد الاعتبارية لا مطلق الافراد فلا اشكال ٦ قوله (كمفهوم الواجب
 والممكن) الخ اما كون الممتنع والمعدوم وغيرها مما لا وجود لموضوعه
 في الخارج كذلك فظاهر اذ لا يمكن عروضهما له في الخارج لما تقرّر
 عندهم من ان ثبوت الشيء للشيء في ظرف من الخارج والذهن فرع
 وجود المثبت له في ذلك الظرف فثبوت امثاله للموضوع في ذهن
 فقط فيكون معقولا تانياً واما كون مفهوم الواجب والممكن وامثاله
 معقولات تانية فلان الوجوب والامكان سابقان على الوجود الخارجي
 والثابت في الخارج يجب ان يتأخر عن وجوده الخارجي لما تقرّر ولذا
 جعلوا الوجود معقولا تانياً اذا الشيء لا يتأخر عن نفسه وفيه نظر لان ما يجب

ان يتأخر عن الوجود الخارجى هو ثبوت المفهوم فى الخارج لا نفس ذلك المفهوم الثابت ألا يرى ان الذاتيات ولو ازمها سابقة على الوجود الخارجى حيث تثبت لافرادها فى الذهن قبل وجودها الخارجى مع انها ثابتة لها فى كلا الوجودين والصواب ان يقال ان الوجوب والامتناع والامكان لما كان عبارة عن اقتضاء الذات الوجود او العدم وعدم الاقتضاء كان كل منها نسبة بين الماهية والوجود والعدم والنسب امور انتزاعية ينزعها الذهن عما وجد فيه فقط ٦ قوله (ولذا جعلوا الكلية) الخ بان اخذوا فى مفهومها المفهوم من حيث هو مفهوم ولو كان القابلية للتكثر عارضة لما فى الخارج ايضا لما قيدوا المفهوم بقيد الحيثية ليعم الوجود الخارجى والذهنى جميعا ٦ قوله (عند الكل) الى آخره اى عند المتكلمين والحكماء ولا يتجه عليه ان الواجب تعالى لا يتصوره احد دائما عند البعض وبالضرورة عند البعض الآخر والجزئية والكلية فرعان للتصور لانا نقول غير المتصور كنه الواجب تعالى لا هوئته الخارجية فيجوز أن يتصوره احد على وجه يعرضه الجزئية مع عدم العلم بكنهه كما اذ رأينا شبحا من بعيد لا نعرف كنهه ولو سلم فهما فرعان للتصور المفروض لا التصور المحقق ولا شك ان هوئته تعالى لو تصورت لكانت مانعة عن وقوع الحركة فيها وان لم يتصور ابدا او بالضرورة ٦ قوله (عند الحكماء) انما قيد بذلك لان هذه الاشياء اجسام لطيفة عند المتكلمين فلا تكون مجردات عندهم ولا عند الكل كما لا يخفى ٦ قوله (ان كان بينهما تصادق فى الواقع) الى آخره اشار بقوله فى الواقع الى ان مدار هذا التقسيم هو الصدق وعدم الصدق فى الواقع سواء فى الخارج كما بين الانسان والحيوان او فى الذهن كما بين الممتنع والمعدوم لا الصدق وعدم الصدق بحسب تجويز العقل لا مطلقا والا لانحصار النسبة فى المساواة اذ كل كلى بحسب ذلك التجويز صادق على كل شئ ولا بشرط قصر النظر على ذات المفهومين المنتسبين لان تقسيم النسب بحسب ذلك التجويز على وجه آخر كما يأتى وبقوله بالفعل ههنا وبالذوام فى الافتراق الى ما قالوا من ان مرجع المساواة الى صدق موجبتين كليتين مطلقتين

عامتين من الجانبين ومرجع العموم المطلق الى صدق موجبة كاية
مطلقة عامة من جانب وسالبة جزئية دائمة من جانب آخر ومرجع
التباين الكلي الى صدق السالبتين كليتين دائمتين من الجانبين
ومرجع العموم من وجه الى صدق موجبتين جزئيتين مطلقتين
عامتين وسالبتين جزئيتين دائمتين من الجانبين ٦ قوله (بالفعل) الى
آخره هذا الفعل هو الفعل المحقق في الواقع فيما وجد الافراد فيه
والفعل المفروض فيما لم توجد فيه سواء كان مفروضا فرض ممكن
ولذا كان الطائر اعم مطلقا من العنقاء او فرض محال ولذا كان
الاشيء مساويا للاممكن العام لانهما متصادقان في الواقع كليا حكما
ذهنيا فرضيا لانه كلما كان امر متصفا بالاشيء يلزم ان يكون متصفا
باللاممكن العام لا يقال كل ما تصف بمفهوم فهو شيء ويمكن عام فلا نسلم
ان المتصف بالاشيء متصف باللاممكن بل متصف بنقيضه لانا نقول
اتصافه بالممكن لا يقدح اتصافه بنقيضه ايضا لانه لما كان محالا فعلى تقدير
وجوده واتصافه بالاشيء يلزم اتصافه بالنقيضين في الواقع فتأمل فيه
٦ قوله (كالانسان والناطق) الى آخره كون الناطق مساويا للانسان
مبنى على زعم الحكماء من كون الملك والجن جوهرين مجردين
لا يمكن صدور النطق والضحك منهما والا فعلى مذهب المتكلمين
القائلين بانهما اجسام لطيفة فالناطق والضاحك اعم من الانسان ٧
قوله (واما الجزئيان فهما امامتبايان) الخ فان قلت كيف تجرى بينهما
المباينة الكلية والمساواة مع امتناع التصادق والتفارق الكليين بين
الجزئيين قات سيأتي ان الشخصيتين الموجبتين والسالبتين الصادقتين
من الجانبين في حكم القضيتين الكليتين فلا اشكال ٧ قوله (باعتبار الازمان
والاوضاع الممكنة الاجتماع معه) لم يقل باعتبار الازمان والاوضاع المحققة لانه
لا ينطبق على نسب اللزوميات بل على نسب الاتفاقيات فقط بخلاف الاوضاع
الممكنة الاعم من المحققة فالمراد من الاوضاع في نسب الاتفاقيات الخاصة
هو الاوضاع المحققة وفي نسب اللزوميات والاتفاقيات العامة اعم منها
ومن المفروضة الممكنة الاجتماع ٧ قوله (وهذه هي السبب المعبرة بين

(القضايا) الى آخره فالتحقق بالنسبة الى القضايا متحقق في ضمن تحقق مضمونها في الواقع المحقق او المفروض واذا تحقق مضمون القضية يلزم ان يكون تلك القضية صادقة لا كاذبة هذا وانما اعتبر في نسب القضايا صدقها بمعنى تحقق مضمونها في الواقع لا صدقها بالمعنى المقابل للكذب اذ لو اعتبر الثاني لكانت جميع القضايا الصادقة متساوية لان كل قضية صادقة فهي صادقة اذلا وايدا بخلاف تحقق مضمونها ألا يرى بان قولنا طوفان نوح عليه السلام واقع صادق في كل وقت مع ان تحقق مضمونه في وقت معين لا في كل وقت كما حققه بعض الافاضل فتأمل فيه فانه دقيق ٧ قوله (وقد يكون طرفاها او احدهما) الى آخره كون الطرفين محالين في نسب اللزوميات والعناديات وكون احدهما محالا في نسب اللزوميات والعناديات والاتفاقيات العامة فلا بد من تسميم الاوضاع من الاوضاع المحققة والمفروضة ٨ قوله (وبين المختلفتين) الى آخره من عين احدهما ونقيض الآخر ٨ قوله (بمجرد النظر الى ذاتهما) الى آخره هذا غير ما اعتبر في كلية كل كلى من قطع النظر عما سوى ذلك الكلى ولذا يجوز العقل صدقه على كل شيء ولم يجوز صدقهما على كل شيء في المتناقضين كالانسان والالانسان بل قطع النظر عما سوى المفهومين وقطع النظر عما سوى احدهما متباينان لا يجتمعان في محل واحد اصلا كما لا يخفى ٨ قوله (كالحد الناقص مع المحدود) الى آخره كالجسم الناطق مع الانسان اذ لما اعتبر في مفهوم الانسان الجسم والناطق وقيد آخر هو الحساس المأخوذ في الحيوان المأخوذ في الانسان صدق عند العقل بمجرد النظر الى ذاتهما ان كل انسان جسم ناطق بدون العكس اذ يجوز عند العقل ان يكون هناك جسم ناطق غير حساس فيكون جسما ناطقا ولا يكون انسانا فيثبت العموم بحسب التجويز وان كان ذلك الجسم محالا في نفسه بخلاف الحد التام معه اذ كل ما اعتبر في احدهما معتبر في الآخر فينبغي بحسب ذلك التجويز مساواة ٨ قوله (او غير مميز اصلا) الى آخره هذا مبنى على ان المعتبر في المميز الذاتي في اصطلاحهم هو المميز عما يشاركة في الجنس فوجه تمييزا بالذات فلا يكون الحيوان مميزا ذاتيا

في اصطلاحهم وان ميز الانسان عما عدا الحيوان لان تميزه للانسان
 بواسطة الفصول المأخوذة فيه كالحساس والنامي والقابل للابعاد
 بالذات اذ قد اخذ فيه الجنس العالى الذى لا يتصور أن يكون مميزا للانسان
 عما يشاركه في جنس فوقه اذ لا جنس فوقه فكان الحيوان مشتملا على
 المميز في الجملة وعلى غير المميز اصلا فلا يكون مميزا بالذات بل بواسطة
 بعض اجزائه ولك ان تقول المميز في اصطلاحهم ما يكون مقولا
 في جواب اى شئ هو وذلك الجواب مشروط بان لا يكون مشتركا تاما
 كما ذكرنا فلا يكون الحيوان وامثاله مميزا اصلا ٨ قوله (كالشئ) الخ
 فانه بمعنى ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه وهو بهذا المعنى عارض لكل شئ
 واجبا كان او ممكنا او ممتعا فلا يتصور أن يكون مميزا لشيء عن شيء
 فضلا عن المشاركات الجنسية فتأمل ٨ قوله (بالنسبة الى مجموع
 افراده) الخ زاد المجموع لما سبق انه بالنسبة الى بعض افراده الذى هو افراد
 الانسان كان مشتركا ناقصا ٨ قوله (حقيقته المختصة به بمعنى المختصة
 بنوعه) الخ اى ليست مشتركة بين نوعه وبين نوع آخر فلا يرد أن الانسان
 ليس حقيقة مختصة بزيد وقد قلنا انه مقول في جواب السؤال بما هو
 عن زيد وحده وان السائل عن الواحد طالب لتام حقيقته المختصة به
 * ثم اعلم ان المقول في جواب ما هو على ثلاثة اقسام قسم يكون مقولا
 في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية وهو النوع الحقيقى
 كالانسان وقسم يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة دون
 الخصوصية وهو الجنس كالحيوان وقسم بالعكس اى يكون مقولا
 في جوابه بحسب الخصوصية دون الشركة وهو الحد التام بالنسبة
 الى المحدود كالحيوان الناطق للانسان كما قالوا ٨ قوله (بمعنى المختصة
 بنوعه) اى بنوع ذلك الواحد * ولقائل ان يقول هذا المعنى يستلزم
 اختصاص الشئ لنفسه وهو فاسد وذلك الاستلزام ظاهر لمن
 تأمل معنى تمام الحقيقة المختصة وهو النوع كالانسان ويمكن
 ان يجاب عيه بان تمام الحقيقة المختصة اعم من النوع الحقيقى والحد
 التام فحينئذ يكون الاختصاص من قبيل اختصاص الاعم بالاخص

او بان يقال ان المراد بقوله بمعنى المختصة بنوعه المختصة بفرد نوعه بناء على ان الاختصاص اضافي كما لا يخفى ٩ قوله (الذاتي المطلوب بكلمة ما) وهو تام الحقيقة المختصة للواحد وتام الذاتي المشترك للمتعدد وقوله تميزا في الجملة لا بد منه ههنا اذ كما يجوز أن يكون مطلوبه ما يميز عن جميع الاغيار كالناطق للانسان كذلك يجوز أن يكون ما يميز عن بعض الاغيار كالحساس للانسان وان لم يصح في جوابه الحد الناقص بمجرد الفصل البعيد وسيأتي جواز التعريف بالاعم في الحدود والرسوم الناقصة فتأمل ٩ قوله (ان كان عين الحقيقة) الخ لا يخفى ان التعرض بكونه عين الحقيقة او جزئها مما لا حاجة اليه في هذا التقسيم بل يكفيه الحيثيات المذكورة لكننا قصدنا التنبيه على ان كل نوع حقيقي عين حقيقة ماتحته من الجزئيات وكل جنس هو جزء اعم وكل فصل مساو او اعم ٩ قوله (فان كان جزءا اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق) لا يخفى ان الظاهر أن يقول من اجزائها لكننا عدلنا عنه الى ما ترى لتلايتوهم اختصاص الجنس والفصل بالحقيقة المختصة التي هي النوع الحقيقي اذ كما للانواع اجناس وفصول كذلك للاجناس والفصول اجناس وفصول كالجسم النامي والحساس للحيوان ٩ قوله (بل جزأميزالها في الجملة) الخ اي سواء ميزها عن جميع الاغيار من المشاركات الجنسية كالفصل القريب او عن بعضها كالفصل البعيد فانه اذا سئل عن زيد وحده او مع عمرو باي شيء هو في ذاته كان الجواب الناطق او الحساس او القابل كما يكون الجواب اذا سئل عنه مع هذا الفرس هو الحساس او ما فوقه من الفصول البعيدة ١٣ قوله (كالناطق والحساس) لا يخفى ان النطق والحس ولو بالقوة من عوارض الانسان والحيوان لكنهما اقرب العوارض اليهما ولما جزموا ان في الانسان جزءا جوهريا يميزه عن سائر الحيوانات وراء جزء الحيوان وفي الحيوان جزءا جوهريا يميزه عن سائر الاجسام النامية ولم يعرفوا كنه هذين الامرين وضعوا اقرب عوارضهما مقام هذين الامرين وارادوا بهما الامرين الجوهرين اللذين هما مبدأ النطق والحس كما حققه بعض المحققين وكذا الكلام في النامي

والقابل للإبعاد وغيرها من الموارد التي وضعوها مقام الفصول
 ١٠ قوله (وان عم حقائق مختلفة) الى آخره فعرض عام سواء كان مميزا
 في الجملة او لا فعلى هذا يلزم ان يكون العرض العام مقولا في جواب اى
 شئ في عرضه لما عرفت انه سؤال عن المميز في الجملة وقد قالوا انه غير
 مقول في جواب ما هو ولا في جواب ما هو ولا في جواب اى شئ هو لا يقال
 ليس مقولا في جوابه الا من حيث كونه مميزا في الجملة وهو بهذا الاعتبار ليس
 بعرض عام بل خاصة لا ما نقول قد حقق في محله ان الخاصة قسمان خاصة
 مطلقة وهى الخاصة المميزة عن جميع الاغيار وخاصة مضافة هى المميزة عن
 بعضها وان الخاصة التى هى قسيمة للكليات الاربعة هى الخاصة المطلقة فلما
 اعتبر في مفهوم الخاصة ههنا التمييز عن جميع الاغيار خرج عنها الخاصة
 الاضافية فاما ان تدخل في العرض العام او تبقى واسطة بين الكليات
 الخمس والثانى باطل فتعين الاول ولا مخلص الا بان يقال السؤال
 باى شئ في عرضه سؤال عن المميز عن جميع الاغيار وان كان السؤال
 باى شئ هو في ذاته سؤالا عن المميز في الجملة ولا يتحقق ما فيه من التحكم
 او بان يقال عدم كون العرض العام مقولا في جواب اى شئ في عرضه مبنى
 على مذهب المتأخرين الغير المجوزين للتعريف بالاعم لاعلى مذهب
 القدماء المجوزين لذلك ولذا تركنا في مفهوم العرض العام عدم كونه مقولا
 في جواب ما هو ولا في جواب اى شئ هو فتأمل فيه ١٠ قوله (كالحيوان
 والجسم) فانه اذا سئل عن الحيوان والشجر بما هما يحمل عليهما
 في الجواب الجنس القريب للحيوان وهو الجسم النامى واذا سئل
 عن الجسم والعقل العاشر بما هما يحمل عليهما الجنس العالى
 وهو الجوهر فكان كل من الحيوان والجسم نوعا اضافيا كالانسان
 ١١ قوله (ثم الانواع تترتب) الى آخره اعلم انهم وضعوا للتمثيل
 والتوضيح كليات مرتبة صعودا ونزولا وهى الانسان المحدود عندهم
 بالحيوان الناطق * ثم الحيوان المحدود بالجسم النامى الحساس المتحرك
 بالارادة اخذوا كلا من الحساس والمتحرك بالارادة مع تساويهما
 لترتدهم في ان فصله القريب أهو الحساس او المتحرك * ثم الجسم النامى

وضمونه مركبا لعدم وجدانهم في كلام العرب مفردا موضوعا لمجموع
 الجسم النامي * ثم الجسم المحدود بجوهر قابل للإبعاد الثلاثة أي الطول
 والعرض والعمق * ثم الجوهر المرسوم بماهية لو وجدت في الخارج
 كانت لا في موضوع ولم يجدوه لأنه جنس عال ليس فوقه جنس آخر
 فلا يمكن تحديده تاما ولا ناقصا ولا رسمه تاما لتوقف الكل على جنس
 فوق الجوهر وإنما يمكن الرسم الناقص كما سيجيء الإشارة إليه وإنما اعتبر
 النزول في الأنواع والصعود في الأجناس لأن النوعية الإضافية المرتبة
 باعتبار الخصوص والجنسية باعتبار العموم حتى لو قيل نوع الحيوان
 يفهم منه المفهوم الخاص منه ولو قيل جنس الحيوان يفهم منه المفهوم
 الأعم منه فالترتب في الأنواع لا يكون إلا بطريق النزول وفي الأجناس
 لا يكون إلا بطريق الصعود وعبرة الصعود والنزول مبنية على أن
 ماتحت الشيء لا يكون شاملا له ولغيره في الأغلب بخلاف ما فوقه كما
 في طبقات العناصر والأفلاك ١١ قوله (بمعينه) الخ إشارة إلى أن اعتبار الجزء
 مرتين بالحيثيتين جائز كاعتبار الجوهر جنسا عاليا من حيث أنه مفهوم
 عام وعارض لأنواع الجوهر في ماهية الإنسان واعتبار الناطق فصلا
 مثلا فيهما من حيث أنه فرد خاص ومفروض للجوهر ١١ قوله (إلى جنس
 عال وفصل) إلى آخر وقد قالوا ببساطة الجنس العالي وسكتوا عن
 ببساطة الفصل السافل كالناطق مع أنه يجب أن يكون بسيطا أيضا
 لأنه لو تركب فاما أن يتركب من امرين متساويين وهو باطل وامام من
 جنس وفصل فذلك الجنس لا يجوز أن يكون عرضا لثلاث يلزم تقوّم
 الإنسان الجوهر بالعرض فانه باطل فهو امام من الأجناس البعيدة للإنسان
 وامام من فصوله البعيدة وعلى التقديرين يلزم تكرار الجنس الواحد والفصل
 الواحد في الماهية وهو أيضا باطل * فان قلت فالفصل القريب للإنسان
 فرد من أفراد الجوهر لا من أفراد العرض لثلاث يلزم التقوّم المذكور
 فيعود محذور التكرار لتحقيق مطلق الجوهر في ضمن فرد * قلت العود
 ممنوع وإنما يعود لو كان ذلك الفرد مركبا من جوهر ومفهوم آخرها
 جنس وفصل وليس كذلك بل المدعى أنه بسيط ولا يلزم من كونه فردا

لمطلق الجوهر أن يكون مركباً منه والالام يكن الجوهر المجردة من الماهيات البسيطة مع ان العقول والتفوس منها عند الحكماء قائل ١١ قوله (كالكل للعتقاء) لم يقل للانسان والحيوان وغيرها من الماهيات الموجودة لانها قد ترسم في الازهان جزئية عند الاحساس بها فتفارق عنها الكلية فلا يكون الكلية لازمة لها بخلاف العتقاء وغيرها من الماهيات التي لم يوجد لها فرد في شيء من الازمنة ولم يتعلق بها احساس اصلا فلا ترسم في ذهن من الازهان على وجه الجزئية في شيء من الازمنة فلا يفارقها الكلية بالضرورة مادامت موجودة في الازهان فتكون لازمة لها في الذهن ١١ قوله (كالمالح للبحر) اذ يمكن ازالة الملوحة عنه كما يظهر عند التقطر لكنها لا يفارق عن مجموع البحر اصلا فلي تأمل ١١ قوله (كالضاحك بالفعل) الخ ولقائل ان يقول تمثيل الخاصة الغير الشاملة به غير صحيح اذ الضحك بالفعل وهو الهيئة الانفعالية للنفس الناطقة بواسطة التعجب بالفعل المساوي للسان مساولة وشامل لان الصبيان بل الاطفال في المهد يدركون الامور الغريبة وهو معنى التعجب فالمثال الصحيح لها هو الكاتب بالفعل فانه اخص من الانسان وغير شامل لجميع افرادهم * اللهم الا ان يراد بالضاحك بالفعل معنى آخر وهو الاثار الظاهرة المحسوسة تأمل ١١ قوله (اما خاصة النوع) الى آخره ويندرج فيه خاصة الفصل القريب لان المراد اعم من ان يكون خاصة للنوع بالذات او بواسطة جزئه المساوي وكذا خاصة الفصل البعيد تندرج في خاصة الجنس فلا تفضي بهما كما لا يخفى ١٢ قوله (مفردين) (كنا) الى آخره تعميم للمفهومين الشاملين للمتصادقين ولغير المتصادقين لا تعميم لغير المتصادقين فقط والالام يصح التمثيل بلزوم المعرفات لتعريفاتها لان المعرف والتعريف متصادقان قطعاً وايضا هذا التعميم غير مختص بغير متصادقين بل يجري في المتصادقين ايضا لا يخفى ١٢ قوله (وعلى التقادير) الى آخره اى على تقدير كون كل من اللزومين بين مفردين او مركبين او مختلفين فكل من هذين اللزومين اما بين او غير بين ١٢ قوله (قول يكتسب) الى آخره القول بمعنى المقول مفردا كان او مركباً لا بمعنى المركب

لئلا يخرج التعريف المفرد كما ينبغي والاكتساب في عرفهم هو التحصيل
 بطريق النظر لا مطلق التحصيل فلا يصدق التعريف على الملزومات بالنسبة
 الى لوازمها اليقينية ١٢ قوله (من تصوّر) الى آخره احتراز عن التصديقات
 بناء على ان المراد بالتصوّر هو الصورة الحاصلة الغير المفارقة للحكم المقابلة
 للتصديق كما هو المتبادر ١٢ قوله (وبعضها المحض) الى آخره يريد عليه انه
 يستلزم ان يكون المركب من الفصلين البعيد والقريب او البعدين ان جوّز
 التعريف بالاعم وان يكون مجردا للجنس ان جوّز مع ذلك التعريف بالمفرد
 حدا ناقصا وليس كذلك والجواب ان ذلك مجرد احتمال عقلي غير محقق
 فلا ينتقض به التعريف ولو سلم فلا بأس في كونه حدا ناقصا عندهم
 وكذا الكلام في تعريف الرسم الناقص حيث يستلزم كون المركب
 من الفصل البعيد مع الخاصة او مع العرض العام بل من الفصل القريب
 مع احدهما رسما ناقصا ١٣ قوله (حاصلة باعتبار العوارض المخصوصة)
 الى آخره وذلك لان ماهية الرومي مثلا انما يكون ماهية مقابلة لماهية الزنجي
 باعتبارنا مع الانسان تارة عارض الياض وتارة عارض السواد ثم
 وضعنا لفظ الرومي بازاء الاول ولفظ الزنجي بازاء الثاني والافهما
 ايسا بما هيتين متباينتين في ذاتهما بل داخلان تحت نوع واحد هو
 الانسان فلا اعتبارنا انضمام الابيض والاسود الى الانسان مدخل
 في حصول ماهيتهما فيكونان اعتباريين بخلاف الانسان والفرس
 اذ قد انضم الى الحيوان الناطق في احدهما والصاهل في الآخر
 في الواقع سواء اعتبرنا انضمامهما اليه اولا فلذا كانا من الماهيات الحقيقية
 الموجودة في الواقع مع قطع النظر عن اعتبار معتبر بخلاف ماهيات
 الاصناف وغيرها من مصطلحات العلوم وامثالها فتأمل فيه ١٣ قوله
 (فيكون تعريف الرومي) الخ فان قلت بل هو تعريف حقيقي لكونه معلوم
 الوجود الخارجي قبل التعريف * قلت لما كان من الماهيات الاعتبارية
 لم يكن لنفسه وجود خارجي عند احد ولو عند القائلين بوجود الكلّي
 الطبيعي في الخارج بخلاف الانسان والحيوان وغيرها من الماهيات
 الحقيقية ووجود الفرد في الخارج في الجملة لا يقتضي كون الصادق

عليه من الماهيات الحقيقية كالم يقتض ذلك في مفهوم الجزئي والواحد
 والكثير وغيرها فانها امور اعتبارية قطعاً ١٣ قوله (فلا اشكال بحدودها
 على حدود) الى آخره وجه الاشكال ان الحدود المذكورة منقوضة
 بحدود الاصناف ورسومها التامة اذ ليس فيها جنس بل نوع حقيقي
 كالانسان في الانسان الابيض * والجواب ان الانسان وان كان نوعاً
 حقيقياً بالنسبة الى الماهيات الحقيقية لكنه جنس اعتباري بالنسبة الى
 ماهية اعتبارية وقد عرفت ان المفهوم الواحد يجوز أن يكون جنساً
 ونوعاً باعتبارين مختلفين فلا اشكال ١٤ قوله (كتعريف الاب بما يشمل)
 الى آخره فان الاب من له الابوة والابن من له البنوة والابوة والبنوة
 متضايقان لا يعقل احدهما بدون الاخرى فان الابوة كون الحيوان
 بحيث خالق من مائه حيوان آخر والبنوة كون الحيوان الاخر بحيث
 خلق من ماء الحيوان الاول ولا يمكن تعقل احدهما كونه بدون الآخر
 ولا يتوقف تعقل احدهما على تعقل الآخر بل متعلقان معا بخلاف
 تعقل العلم بعدم الجهل فان الجهل لما كان عبارة عن عدم العلم عما من شأنه
 ان يكون عالماً وانما تعرف الاعداد المضافة بملكاتها كان تعقل التعريف
 بعدم الجهل متوقفاً على تعقل العلم ومتأخراً عنه فهذا التوقف من جانب
 واحد فاذا كان التوقف الموحب للتأخر والتقدم من الجانبين يلزم الدور
 الباطل لاستلزام تقدم الشيء على نفسه بخلاف الدور المسمى اذغاية
 ما يستلزمه ان يكون الشيء مع نفسه وليس بباطل ١٤ قوله (في نفس
 الامر) الخ اي لا في مجرد الزعم فانه لا يقتضي ان يعلم في الواقع بل في الزعم
 والمراد هو الاول كافي نظائره فاعلم ١٤ قوله (حتى يبطل بمجرد الاحتمال
 العقلي) الخ فاذا اردنا تحديد الانسان حداً تاماً وقلنا انه الجسم الناطق
 يرد عليه انه صادق على الجسم الناطق الغير النامي او غير الحساس
 مع انهما ليسا بانسان لان النامي والحساس معتبران في مفهوم الانسان
 مع الجسم والناطق فكل انسان جسم ناطق بدون العكس فيكون
 باطلاً ولا يندفع هذا بانه مجرد احتمال عقلي بل محال ولا يخلو التعريف
 الا بالمحقق لانه انما يندفع بذلك عن غير الحد التام كما لا يخفى ١٤ قوله

ما يجب اخذه في الحدود يشير الى ان ذلك الاكتفاء ليس بمحذور في
الرسوم والى ان المحذور في الحدود هو الدلالة التزامية على ما يجب
اخذها فيها لا كل دلالة التزامية ١٤ قوله (لان انضمام الكل الى الكل)
الخ ومن ههنا يتضح ما قالوا من ان التعريف انما يكون للماهية لا للفرد
لكن يرد عليه ان مدار التعريف الصحيح على المساواة صدقا فلم
لا يجوز أن يكون الكل المنحصر في فرد في الخارج تعريفاً لذلك الفرد
* فالحق ان الجزئي الحقيقي لا يقبل التحديد التام ويقبل غيره لا سيما على
مذهب القدماء المجوزين للتعريف بالاعم ولذا قلنا وان امكن تعريفه الخ
اشارة الى انه لا يتمتع على مذهب المتأخرين الغير المجوزين للتعريف بالاعم
فضلا على مذهب القدماء المجوزين لذلك ١٥ قوله (واما نفس الثبوت
والاتصال والانفصال) الى آخره اشارة الى بطلان ما اشتهر من ان القدماء
انكروا النسبة بين بين بالكلية وجعلوا الوقوع واللاقوع عبارتين في
الحملة عن اتحاد المحمول بالموضوع وعدم اتحادهما وفي المتصلة عن
الاتصال والاتصال وفي المنفصلة عن الانفصال والاتصال لان
وقوع الاتحاد ولا وقوعه وعن وقوع الاتصال ولا وقوعه وعن وقوع
الانفصال ولا وقوعه وانما اثبتها المتأخرون وجعلوا الوقوع واللاقوع
عبارتين عن ذلك فعنى زيد قائم او ليس بقائم عند القدماء ان القائم
متحد مع زيد او ليس بمتحد وعند المتأخرين ان اتحادهما معه واقع او ليس
بواقع ولا يخفى انه فاسد اذ من القدماء من عرف التصديق بادراك
ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ولا شك ان النسبة التي حكم عليها
بالوقوع او الاتصال هي النسبة المشتركة بين الموجبة والسالبة ولو سلم
انه تعبير باللازم فنقول الحكم بعدم الاتحاد مثلاً مستحيل بدون تصور
الاتحاد اذ الاعداد انما تعرف بملكاتها فيكون الاتحاد متصوراً مشتركاً
بين الموجبة والسالبة فاذا انكرها القدماء يلزمهم الوقوع فيما هربوا
فكيف يكرونها بل انهم لم ينكروا ذاتها وانما انكروا كونها من اجزاء
القضية كما زعمه المتأخرون نعم يتوقف على تصورها الحكم بالوقوع
واللاقوع لكن ذلك التوقف لا يستلزم كونها من الاجزاء والالكان

البصر من اجزاء القضية في قولنا العي صفة عدمية لتوقف تصور
الموضوع عليه مع انه خارج عن اجزاء هذه القضية وفاقا بين الفريقين
فافهم هذا المقام اذ قد ذل فيه اقدام الاعلام والحمد لله على الانعام
١٥ قوله (المسماة بالنسبة بين بين) الى آخره انما سميت بهما لكونهما مشتركة
بين الموجبة والسالبة اما جزأ كما عند المتأخرين او خارجا موقوفا عليه
كما عند القدماء ١٥ قوله (ثم الاذعان بها) الى آخره اي الادراك الاذعاني
وكية ثم ههنا للتراخي الرتبة بناء على ان رتبة المشروط متأخرة عن
رتبة الشرط لا للتراخي الزماني والا لم يطر دالكلام في الاوليات لان
تأخر الاذعان عن التصورات الثلاثة فيها ليس بالزمان بل بالرتبة وان
كان تأخرها عنها في النظريات وبعض البديهيات بالزمان فافهم ذلك
١٥ قوله (ولو بالالتزام) اشارة الى دفع ما اوردوا من ان ضمير الفصل
في نحو زيد هو القائم راجع الى الموضوع ومطابق له افراد وتنبيه
وجما كما في الزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون فيكون دالاعلى
الموضوع لاعلى النسبة فيكون اسما لا اداة وحاصل الدفع انه انما يتجه
لو كان كل رابطة اداة عندهم وهو ممنوع بل مرادهم ان الدال على
النسبة ولو بالتضمن او بالالتزام نسيه رابطة سواء كان اداة كما
في ادوات النفي او كلمة كما في قام زيد او اسما كما في ضمير الفصل وكر وابط
الجمل الواقعة خبرا او حالا او صفة عند النحاة مع كونها اسما ولا منافاة
بين كونها دالة بالمطابقة على معنى مستقل وبالالتزام على معنى غير مستقل
ولو سلم ان كل رابطة اداة عندهم فليكن تقسم اللفظ المفرد الى
الاقسام الثلاثة اعني الاسم والكلمة والاداة تقسيما اعتباريا وليكن
ضمير الفصل اسما باعتبار دلالة المطابقة واداة باعتبار دلالة الالتزامية
والكلمات كلمات باعتبار دلالتها التضمنية على معنى مستقل وادوات
باعتبار دلالتها التضمنية على معنى غير مستقل هو النسبة الجزئية اعني
النسبة الى فاعل معين فلا حاجة الى ما ذهب اليه العلامة التفزازاني
في التهذيب من انهم استعاروا ضمير الفصل للدلالة على النسبة ولا يحفى
ما فيه لانه يستلزم ان لا يكون ما في كلام العرب العرباء رابطة مع انهم

في صدد الابحاث الشاملة لكل كما لا يخفى هذا ١٥ قوله (اما نفس
المحمول المرتبط بنفسه) الى آخره ارتباطه في نحو قام بنفسه مما ذكره الشيخ
في الشفاء ويدل عليه ما ذكره ائمة العربية من ان الافعال موضوعة
لمجموع الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين او الى فاعل ما على
اختلاف بينهم فان قلنا ان كل رابطة اداة عندهم فلا بد أن يحمل
تقسيم اللفظ المفرد الى الاقسام الثلاثة على الاعتباري وان قلنا ان الاداة
بعضها فلا حاجة اليه ١٥ قوله (زيد قائم ابوه) الى آخره فان المحمول
مجموع قائم ابوه لا مجرد قائم والضمير الرابط جزء من ذلك المجموع
وكذا الضمير في قولك زيد ابوه قائم فانه دال على زيد بالمطابقة وعلى
ارتباط الجملة به بالالتزام فيكون رابطة كما عند النحاة ١٥ قوله (ومثل
الاخير يسمى) الى آخره لا يخفى ان النحاة جعلوا مثل كان من الافعال
الناقصة الدالة على معنى مستقل والمنطقيون جعلوه رابطة فينبغي تناف
واجيب عنه بانه من باب تخالف الاصطلاحين وفيه نظر لانه اما ان يدل
على معنى مستقل فيبطل ما ذهب اليه اهل المنطق او لا يدل عليه فيبطل
ما ذهب اليه النحاة ولا يخص الابداء كما من ان ليس كل رابطة اداة عندهم
او التقسيم الذي اوردناه اهل المعقول اعتباري فتأمل ١٦ قوله (صادق
بالاعتبار الاول اى على ان يكون قضية خارجية واما اذا كانت قضية
حقيقية فهي كاذبة بكل من الاعتبارين كما يأتى ١٦ قوله (ولا يراد بالمحمول
الافراد) الخ يشير الى ان المتعارفة المستعملة في العلوم هي القضايا التي
يراد من جانب الموضوع الافراد ومن جانب المحمول المفهوم وما سواها
منحرفة عن الجادة غير متعارفة سواء اريد العكس كما في المثال المذكور
في المتن او اريد من كل من الجانبين الافراد مسوترين بسور الكلّي
نحو كل انسان كل ناطق او بسور الجزئيّ نحو بعض الحيوان بعض الجسم
او احدها بسور الكلّي والآخر بسور الجزئيّ نحو كل انسان بعض
الحيوان وعكسه او غير مسوترين واذا اعتبر الساب كان المنحرفات
مرتقية الى عدد كثير وقد فصلها بعضهم ولا فائدة يعتد بها ولذا تركوها
في المتن ١٦ قوله (من الافراد الشخصية) الى آخره ناظر الى مثل قولنا

كل انسان حيوان وقوله او النوعية ناظر الى مثل قولهم كل نوع كلى
فان كلا من القولين محصورة كاية لكن يشكل بنحو كل جنس كلى وان
اريد النوع الاضافى فان الجنس العالى كالجوهر ليس بفرد شخصى
ولانوعى الا ان يراد من النوع ههنا مطلق الكلى الاخص من العنوان
وان كان جنسا او خاصة او غيرها ١٦ قوله (وليس كلى) الى آخره
يشير بزيادة هذا المثال الى ان رفع الايجاب الكلى مندرج عندهم فى السلب
الجزئى ولذا جعلوا نقيض الايجاب الكلى هو السلب الجزئى مع ان
نقيضه الحقيقى هو رفع الايجاب الكلى كما ستعرف ١٦ قوله (والمهملة
فى قوة الجزئية) الى آخره يعنى ان المهملة الموجبة فى قوة الجزئية الموجبة
وان المهملة السالبة فى قوة الجزئية السالبة ومعنى كونها فى قوتها
انهما متلازمان فتى صدقت المهملة صدق هناك الجزئية وبالعكس
والشخصية فى حكم الكلية فى وقوعها كبرى للشكل الاول وفى انعكاسها
عكسا مستويا الى الموجبة الجزئية وعكس نقيض الى الموجبة الكلية
وغیرها ١٦ قوله (الباحثة عن احوال اعيان الموجودات) فيه اشارة
الى ان المراد من عدم استعمالها فيها عدم وقوعها مسائلها لا عدم
وقوعها مطلقا ولو مبادئ لمسائلها فانه محل نظر ١٦ قوله (على العهد
الخارجى الشخصى) كما اذا اريد بالانسان زيد واما النوعى كما اذا
اريد به الرومى فالقضية اما طبيعية ان اريد جنس ذلك النوع من
حيث هو هو او مهمة ان اريد هو من حيث تحققه فى ضمن الافراد
فتأمل ١٧ قوله (او من حيث تحققه فى ضمن الافراد مطلقا) اى من غير
تعريض لبيان كيتها كلا او بعضها وهذا القسم من اقسام لام الجنس
كالاستغراق والعهد الذهنى الا ان اهل العربية لم يتعروا ضواله بل ادرجوه
فى لام الجنس ولذا مثلوا لام الجنس بقولهم الرجل خير من المرأة مع ان الخيرية
لا تعرض مفهوم الرجل من حيث هو هو بل من حيث تحققه فى ضمن الافراد
وليس المراد أن كل رجل خير من كل امرأة لانه ظاهر الفساد ولا ان بعضا
غير معين من الرجال خير من البعض الغير المعين من النساء اذ لا فائدة يعتد
بها فيه بل المراد أن جنس الرجل من حيث تحققه فى ضمن الافراد

خير من جنس المرأة من حيث تحققها في ضمن الافراد ايضا ليقيد بمعونة القرينة فائدة جيدة هي انه ما من خير من النساء الا وفي جنس الرجل من هو خير منها ولا يخفى ان هذه الفائدة انما تستفاد من تفضيل الجنس على الجنس لا من الاستغراق ولا من العهد الذهني ١٧ قوله (باعتبار امكانه ووجوده في الخارج) الى آخره لم يقل للموضوع الممكن الوجود تحقيقا بل زاد الاعتبار للاشارة الى ان موضوع الخارجية والحقيقة لا يجب ان يكون ممكنا في نفسه وان موضوع الخارجية لا يجب ان يكون موجودا محققا في الخارج وان موضوع الحقيقة لا يجب ان يكون موجودا تقديرا في الخارج كما يظهر من مثالان اجتماع النقيضين باطل ١٧ قوله (سواء كان ممكنا يوجد في الازهان بلا فرض) الى آخره هذا الامكان امكان عام مقيد بجانب الوجود بقرينة مقابله للممتنع فيشمل الواجب تعالى والمراد بقوله يوجد في الازهان الخ انه على تقدير وجوده في الذهن يحصل فيه بلا واسطة فرض بناء على ان ماهيات الممكنات حقيقية لا فرضية بخلاف المحالات للقطع بان زوجية الخمسة اذا خليت وطبعها ليس لها ماهية في الازهان الا بان يقال لو كانت الخمسة زوجا فتحتاج في حصول ماهيتها في الذهن الى فرض وجودها الخارجي بخلاف الممكنات فان ماهياتها تحصل في الازهان بلا احتياج الى فرض وجودها الخارجي وانما المحتاج الى فرضه هو الحكم الايجابي عليه خارجا ولذا كان ماهيات الممكنات حقيقية وماهيات المحالات فرضية فاعلم ذلك ١٧ قوله (واذا سلته بذلك المعنى) بان تقول ليس الاجتماع الموجود في الخارج وجودا محققا ببصير في الخارج كان سالبة خارجية صادقة وقس عليه اخواته ١٧ قوله (كان موجبة ذهنية كاذبة) الى آخره لان البصر من عوارض الوجود الخارجي فلا يعرض لشيء في الذهن هذا اذا كان هذا الحكم ايجابا ذهنيا فرضيا واما اذا كان ايجابا ذهنيا حقيقيا فكما يكذب بهذا الاعتبار يكذب باعتبار قيد الوجود في الذهن بلا فرض فتأمل ١٧ قوله (فالوجود المعترف في موجبة) وكذا الامكان المعترف مع موضوع الحقيقة معترف في سالتها ايضا والالم يكن بينهما تناقض كما سبق

١٨ قوله (ولذا وقع بينهما تناقض) الى آخره اشارة الى دفع ما ورد و اعلى
 قولهم صدق السلب لا يتوقف على وجود الموضوع بخلاف صدق الايجاب
 وحاصل الايراد أنه لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة
 والسالبة تناقض لجواز صدق الايجاب على جميع الافراد الموجودة
 وصدق السلب عن بعض الافراد المعدومة هذا وحاصل الدفع ان الوجود
 المعتبر في موجبة كل نوع معتبر في سالبته ايضا فيمنع انصراف السلب
 الى الفرد المعدوم ويحقق التناقض ولا يلزم توقف صدق السلب على وجود
 الموضوع لان الوجود الذي اعتبره الحاكم مع موضوع السالبة واقع في حيز
 النفي وصدق النفي لا يتوقف على تحقق انقيود الواقعة في حيزه بخلاف صدق
 الايجاب فانك اذا قلت ضربت زيدا بالسوط يتوقف صدقه على صدور
 الضرب منك وعلى وقوعه على زيد وعلى وجود السوط واذا قلت
 ما ضربته بالسوط يصدق ذلك وان لم يكن لك سوط اصلا كما لا يخفى
١٨ قوله (فعل محقق في الواقع في الخارجية) الخ لم يقل فعل محقق في الخارج
 في الخارجية لان عقد الوضع في الخارجية لا يجب ان يكون صدقا خارجيا
 كعقد الحمل فيها بل قد يكون ذهنيا نحو بعض الممكن انسان او جسم
 او جرهم او حار او بارد وكذا الكلام في الحقيقية كما ان عقد الوضع
 في الذهنية لا يجب ان يكون ذهنيا كعقد الحمل فيها بل قد يكون خارجيا
 نحو كل حار ممكن فاختر الواقع الاعم من الخارجية والذهني كنفس الامر
١٨ قوله (نحو كل انسان حيوان) الخ لما قد منان ثبوت الذاتيات ولو ازمها
 بحسب الوجودين **١٨ قوله** (وسلب العوارض) الخ سواء كانت عوارض
 خارجية كالحرارة والبرودة او ذهنية كالكلية والجزئية او مشتركة بين
 الخارج والذهن كالزوجية والفردية فان سلب جميعها عن غير
 موضوعها صادق بكل من الاعتبار الثلاثة كما لا يخفى **١٩ قوله** (وهو
 ظاهر) الخ لان الموضوع المقدر الوجود اعم مطلقا من الموضوع المحقق
 ففي كل مادة يصدق فيها الموجبة الجزئية الخارجية يصدق فيها الموجبة
 الجزئية الحقيقية ولو انحصر العنوان والحكم في بعض افراده الممكنة نحو
 بعض مركوب السلطان فرس **١٩ قوله** (ونقيضاها) الخ وهما السالبتان

الكلتان الخارجية والحقيقية لما سيأتى ان نقيض كل نوع مايمثله
 فى النوع ويخالفه فى الكيف والكم ١٩ قوله (وكذا بين نقيضيهما) الى
 آخره يعنى كل من السالبة الكلية الخارجية والسالبة الكلية الحقيقية اعم
 من وجه من السالبة الكلية الذهنية وان كان بين اولين عموم مطلق
 ١٩ قوله (ويظهر ذلك) الى آخره اى يظهر كون كل من السالبة الكلية
 الخارجية والحقيقية اعم من وجه من السالبة الكلية الذهنية بتلك الامثلة
 لصدق الكل فى نحو لاشئ من الفرس بانسان او ضاحك وصدق
 الخارجية والحقيقية بدون الذهنية فى نحو لاشئ من الانسان او العنقاء
 بممكن فى الخارج وبالعكس فى نحو لاشئ من النار بحارة فى الذهن
 فانظر ١٩ قوله (وبتقديم رابطة الايجاب) قيد الرابطة بقيد الايجاب مع
 انهم اطلقوها هنا لان الرابطة فى السالبة اداة السلب فايس فيها
 تأخير رابطتها عن اداة السلب بل تأخير رابطة الايجاب عنها كما لا يخفى
 ١٩ قوله (يتوقف على تحقق الوجود المعتبر) الى آخره لم يقل يتوقف على
 وجود الموضوع كما قالوا للاشارة الى تحقيق المقام بما يدفع الاوهام من ان
 هنا وجودين احدهما الوجود المعتبر الذى يعتبره الحاكم مع الموضوع
 وتانيهما الوجود بمعنى التحقق فى نفس الامر وبينهما عموم من وجه
 اذ لا يلزم من اعتبار الحاكم وجود الموضوع وجوده فى الواقع ولا من
 وجوده فى الواقع ان يعتبر الحاكم ذلك الوجود معه وقد يجتمعان
 فالوجود الاول مشترك بين الموجبة والسالبة ليلزم التناقض بينهما كما
 صرفت وليمتاز السالبة الخارجية عن السالبة الحقيقية والذهنية وبالعكس
 والوجود الذى يتوقف عليه صدق الايجاب دون السلب هو الوجود
 الثانى دون الاول فلا تدافع بين قولهم صدق السالبة لا يتوقف
 على وجود موضوعها وبين قولهم الحكم فى السالبة على الموضوع
 الموجود اى المقدر معه الوجود وان لم يتحقق فى الواقع فاعلم ذلك
 اذ قد تزل فيه اقدام كثير من الاعلام ٢٠ قوله (فيا وجد الموضوع
 بذاته فى الذهن) الى آخره مما له ماهية حقيقية سواء وجد فيه محققا كما
 فى الاربعة الموجودة فى الذهن فى احد الازمنة او مقدرا كما فى كنه

الواجب تعالى على تقدير القول بإمكان حصوله في الذهن وان لم يقع
ابدا فالمراد من الذات الماهية الحقيقية التي على تقدير حصولها
في الازهان تحصل بلا احتياج الى فرض وجودها الخارجي بخلاف
ماهيات المحالات كما تقدم فالمراد من التقدير ههنا هو الفرض المتعلق
بوجوده الذهني الممكن وبالفرض في قوله بواسطة الفرض هو الفرض
المتعلق بوجوده الخارجي المحال ولذا كانا متقابلين ههنا ٢٠ قوله
(لا شيء من المعدوم المطلق) الى آخره المعدوم المطلق ما ليس له وجود
اصلا لا في الخارج ولا في ذهن من الازهان فلا يكون معلوما بالضرورة
لاشتراط العلم بالوجود الذهني * ثم هذه القضية مشروطة عامة لان المراد
انه ليس بمعلوم بالضرورة مادام معدوما مطلقا وهذا الحكم صادق
وان كان معلوما متصورا في هذه القضية بعنوان المعدوم المطلق لانها
مشروطة وصفية هي حملية في الظاهر شرطية في المعنى ولا شك في
صدق الشرطية ههنا بان يقال كلما كان الشيء معدوما مطلقا يلزم ان لا
يكون معلوما وان امتنع طرفا هذه الشرطية في الواقع كما لا يخفى ٢٠
قوله (لكنها في التحقق) الى آخره لان محمولها حكم السالبة وهو من
النسب وكل نسبة معقول تان كما عرفت بخلاف المعدولة في نحو العقرب
اعمى او لا كاتب خارجية او حقيقية فان محمولها المفهوم العدمي المركب
من المفهوم الوجودي ومفهوم اداة النفي من غير اعتبار النسبة فيه
ولاجل ان الاداة فيها ليست لسلب النسبة الايجابية سميت معدولة
لاعدول عن حقيقة اداة النفي الموضوع لسلب النسبة * فان قلت كيف
ثبت المفهوم لغيره في الخارج مع كون نفسه معدوما في الخارج والثابت
في الخارج يجب ان يكون موجودا فيه * قلت قد تقررت في موضعه
ان ثبوت الشيء للشيء في الخارج بمعنى الثبوت الربطي المدلول عليه
بالحمل انما يتوقف على وجود المتيقن له فيه لاعلى وجود الثابت فيه
ولا يندفع بان يقال قولنا في الخارج قيد المحمول لا قيد الثبوت فيكون
الخارج ظرفا لنفسه لالوجوده والموجود الخارجي ما كان الخارج
ظرفا لوجوده لال نفسه ولذا لم يقتض قولنا زيد موجود في الخارج كون

وجود زيد موجودا في الخارج بل اقتضى كون نفس زيد موجودا فيه كما حققه الشريف في حاشية المطول لانا نقول الكلام في القضية الخارجية الحاكمة بالثبوت الخارجي فلا محالة يكون قيدا للثبوت لا للمحمول * فان قلت غاية ذلك جواز ثبوت العدم في الخارج وما الدليل على انه قد يكون ثابتا في الخارج في نحو زيد لا كاتب خارجية او حقيقية * قلت الدليل لزوم ارتفاع النقيضين فان الفرس باعتبار وجوده الخارجي ليس كاتبا فيكون بهذا الاعتبار لا كاتبا والا لارتفع النقيضان عن امر موجود وايضا الموضوع ههنا عن الفرس موجود فالسالبة البسيطة الخارجية ههنا تستلزم الموجبة المدولة المحمول من الخارجية * فان قلت هذا جار في ثبوت مفهوم الامكان في الخارج مع انه ليس كذلك اذ نقول زيد باعتبار وجوده الخارجي ليس لا يمكننا والا لم يكن ممكنا بل واجبا او ممتعا وهو محال فهو بهذا الاعتبار ممكن والا لارتفع النقيضان عن امر موجود وايضا السالبة المدولة المحمول مستلزمة للموجبة المحصلة فيما وجد الموضوع * قات لا سلم انه باعتبار وجوده الخارجي ليس لا يمكننا اذ غاية ما يستلزمه ان لا يكون ممكنا في الخارج بمعنى ان لا يتصف بالامكان في الخارج لا ان لا يكون ممكنا بمعنى ان لا يتصف به في الواقع ولو في الذهن حتى يلزم كونه واجبا او ممتعا كيف والامكان لما كان معقولا تابعا لم يكن تابعا لشيء بحسب الخارج ولمسلم يثبت مفهوم الممكن باعتبار الخارج فقد يثبت مفهوم اللاممكن بهذا الاعتبار والا لارتفع النقيضان فالمفهومات العدمية قسمان قسم معقول اول مختص بالوجود الخارجي كالاغنى او مشترك بين الوجودين كالابصير واللاممكن وغيرها من نقائص المفهومات المختصة باحد الوجودين او المشتركة وقسم معقول ثان مختص بالوجود الذهني كالمكن والممتنع وغيرها فافهم هذا المقام ٢٠ قوله (انعقاد الكل) اي انعقاد جميع القضايا ذهنية كانت او خارجية او حقيقية موجبة كانت او سالبة اذ لا بد من تصور الموضوع وفي ذكر الانعقاد اشارة الى ان المتوقف على تصور الموضوع هو نفس الانعقاد لا الصدق

والكلام في الثاني لا في الاول ٢١ قوله (مادام موجودا او معدوما) زاد قوله او معدوما لتلايرد عليه ماورد على من تركه من انه لا يصدق على ضرورة السلب عن المعدوم نحو لا شيء من المحال ببصير خارجية او حقيقية لان قوله مادام موجودا يقتضى وجود الموضوع سواء كان قيذا للنسبة او لضرورة رتبا اذ لم يقع ذلك القيد بالنسبة الى السالبة في حيز النفي بل السلب على كلا الاحتمالين واقع في حيزه نعم لو كان قيذا للنسبة بين بين لما اقتضى ذلك لوقوعه في حيز النفي حينئذ لكن كونه قيذا لتلك النسبة باطل كما حققه ابو الفتح في حاشية التهذيب وكذا الكلام في التعريفات الآتية تأمل ٢١ قوله (بشرط الوصف) اى يحكم فيها بضرورة النسبة بشرط اتصاف ذات الموضوع بوصفه ومعنى اشتراط الضرورة بالاتصاف ان يكون للاتصاف به مدخل في الضرورة وتتوقف هي عليه سواء كان مستقلا فيها كما في مثال تحريك الاصابع اولا كما في قولنا بعض الحار ذائب بالضرورة مادام حاراً وهو الدهن الحار والمقتضى لضرورة الذوبان بمجموع الحرارة والدهنية لا بجزء الحرارة والالكان الحجر الحار ذائبا ايضا وقوله ووقته اشارة الى ان الضرورة المذكورة في غير وقت الوصف لا تسمى مشروطة عندهم كما اذا كان العنوان علة معدة للمحمول نحو كل حي مائت بالضرورة بعد كونه حيا لا مادام حيا وهو ظاهر ٢١ قوله (فما كان العنوان الذى له مدخل) الخ فجميع الذاتيات ولوازمها ولوازم احد الوجودين مما له مدخل وضرورى في وقته فلم يبق هناك الا العرض المفارق وهو قسمان قسم ضرورى في وقته للموضوع كما اذا لم يكن من افعاله الاختيارية وقسم ليس بضرورى في وقته كما اذا كان من افعاله الاختيارية فاذا كان العنوان من القسم الاول وكان له مدخل في الضرورة صدق هناك المعيان معا في مثال اظلام المنخسف واذا كان من القسم الثانى فان كان له مدخل في الضرورة صدق المعنى الاول دون الثانى كما في كل كاتب متحر ك الاصابع اذ ليس الكتابة ضرورية للكاتب في وقتها فضلا عن ضرورة التحر ك التابع لها والا فيصدق المعنى

الثاني دون الاول كما في كل كاتب حيوان بالضرورة اذ لا مدخل للكتابة في الحيوانية ٢١ قوله (وكل منه خسف مظلم بالضرورة) الى آخره ضرورة الانخساف والاظلام وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس مبنى على ما زعمه الحكماء من كون الواجب تعالى موجبا في افعاله وامام على ما ذهب اليه المتكلمون وهو الحق من انه تعالى مختار في جميع افعاله فلا ضرورة في شيء منها لجواز خلق الاضاء حينئذ ولجواز ازالة الحيولة كما لا ضرورة للكتابة في وقتها لكونها فعلا اختياريا يمكن تركه كلا او جزأ في كل آن من زمانه فاندفع ما قيل ان الضرورة في وقت الوصف اعم مطلقا من الضرورة بشرط الوصف فتأمل ٢١ قوله (او بدوامها مادام الذات) اي مادام موجودا او معدوما ولذا غير العنوان لثلايرد عليه دوام السلب عن المعدوم على نحو ما سبق في الضرورية المطلقة لكن يشكل الامر فيما دام الوصف فليكن السالبة المشروطة والعرفية في مثل قولنا لا شيء من الكائن بساكن الاصابع بالضرورة او بالدوام مادام كاتبنا موقوفين على وجود الموضوع بجميع سوابب المركبات ولا ضرر فيه بعد أن صدقنا عدم الموضوع مثل قولنا لا شيء من المعدوم بطائر او كاتب مادام معدوما فتأمل ٢١ قوله (ازلا وابدأ) اشارة الى جهة الاحكام الغير الزمانية نحو الله تعالى حي او عالم بالفعل كما ان قوله او في احد الازمنة اشارة الى جهة الاحكام الزمانية الحادثة في الزمان نحو زيد قائم بالفعل او قاعد فلا يرد أن في احد الازمنة مستغن عن قوله ازلا وابدأ فتأمل ٢١ قوله (كل انسان كاتب بالامكان العام) الى آخره ومما يجب ان يعلم ان قوله بالامكان في امثال هذه العبارة ان كان قيда للنسبة كانت القضية ممكنة وان كان قيدا للمحمول كانت مطلقة يمكن تحققها في ضمن الضرورية المطلقة لان كون الانسان يمكن الكتابة ضروري له في جميع اوقات وجوده وان لم يكن الكتابة بالفعل ضروريا له كما لا يخفى ٢٢ قوله (في الموضوع والمحمول) قيد بهما مع انهما متروكان في سائر الكتب للاشارة الى ان مجرد اشتغال القضية على حكيمين مختلفين بالايجاب والسلب لا يكفي في كونها مركبة في عرفهم والا لكانت جميع الاحكام الحصرية

قضايا مركبات عندهم نحو ما جاءني الا زيد وليس كذلك بل هي وامثالها بسيطة عندهم لعدم اتحاد الحكمين المختلفين بالايجاب والسلب فيه في الموضوع اذ ما ثبت له المجيء هو زيد وما سلب عنه ذلك هو غيره فلا يتحدان في الموضوع فيكون القضية المشتملة عليهما بسيطة لا مركبة بخلاف قولنا كل كاتب متحرّك الاصابع بالفعل لا دائما فان معنى لا دائما لا تأتي من الكاتب بمتحرّك الاصابع بالفعل وحيث اتحد الحكمان فيه في الموضوع والمحمول والكمية كان قضية مركبة في عرفهم وتقييد الموضوع ههنا بالحقيق للاحتراز عن الموضوع الذي ذكرى فان اتحادهما في الموضوع الذي ذكرى غير كاف في المركبة بل لابد من اتحادهما في الموضوع الحقيقي والالصدقت المركبة الجزئية في قولنا بعض الجسم حيوان لا دائما لان معنى جزئيتها ان بعض الجسم حيوان دائما وبعضه ليس بحيوان دائما مع ان هذه المركبة الجزئية كاذبة عندهم ما اذا حكم في الجزئين فيها على سبيل واحد فلو صدقت تلك المركبة لزم ان يوجد جسم يتصف بالحيوانية في وقت ولا يتصف بها في وقت آخر وهو باطل كما سيتضح ٢٣ قوله (وما عدا العامين باللادوام الوصفى) انه يمكن تقييد بعض ما عدا العامين من البسائط باللادوام الوصفى وان لم يمكن تقييد بعض ما عداها الاخر به كالدائمين مثلا يرد ان الضرورية والدائمة مما عداها لا يمكن تقييدها به اذ الضرورية والدوام الذاتيان اخص من الدوام الوصفى ونقيض الاعم مابين مابين الاخص فليحمل على هذا اخوات هذا القول ٢٣ قوله (او انتشارا) منع الخلو فلا يرد ان الوقية المطلقة مما عدا المنتشرة المطلقة لا يمكن تقييدها باللاضرورة الوقية الغير المعينة ويصح الحمل على منع الجمع والخلو فلا يلزم المحذور ايضا بناء على التوجيه السابق ٢٣ قوله (نحو الله تعالى عالم اوحى) الخ فان هذه الصفات لما كانت لوازم وجوده الخارجي فلو فرض انتفاء ثبوتها له تعالى يلزم انتفاء الوجود الملزوم فيلزم انقلاب ماهية الواجب تعالى الى ماهية ممكنة لان كل ماهية يمكن انفكاك الوجود عنها بوجه من الوجوه فهي ممكنة فماهية الواجب تعالى آية

عن انفكاك كل من هذه الصفات فيكون ثبوتها له تعالى واجبا بالذات بخلاف ثبوت لوازم الممكنات لها كما عرفت في الاصل ٢٣ قوله (بشرط المحمول الواقع) اى بشرط وجود المحمول في الموجبة وعدمه في السالبة والمراد من الوجود والعدم ما هو الواقع في وقته اذ لا ضرورة اليوم في قيام زيد غدا لا في وجوده لعدم وقوعه بعد ولا في عدمه فيه لعدم تحقق وقته الذى هو الغد وبالجملة لا ضرورة في شئ من طرفي القيام الغير الواقع بعد وان شرط احدهما فالمراد الشرط الواقع لا مطلق الشرط ولو كان مفروضا ولذا قيد بالواقع ٢٤ قوله (وهو الامكان الصرف الخالى) الخ فان قيام زيد غدا مثلا لا ضرورة اليوم في جانبه الايجاب وهو ظاهر والا لكان واقعا بعلمته في اليوم او في الماضى ولا في جانبه السلب لان عدم قيامه في الغد لم يتحقق اليوم وان تحقق عدم قيامه الآن وانما يتحقق شئ من قيامه وعدم قيامه فيه اذا جاء الغد فقيامه في المستقبل ممكن صرف لا ضرورة في شئ من طرفيه بخلاف الامور الواقعة في الحال او في الماضى فانها متحققة في وقتها بالفعل بعلمها الموجبة لها فهي ضرورية واقاها الضرورة بشرط المحمول هكذا حققه الشيخ الرئيس ونقله شارح المطالع وبهذا التقرير ظهر بطلان ما قيل ان الامكان الوقوعى يستلزم الوقوع وانما يستلزمه في الامور الحالية والماضوية لا مطلقا ٢٤ قوله (واقاها) الى آخره انما قال اقلها لان الضرورة بشرط المحمول لما كانت مساوية للفعل كانت اعم من سائر الضرورات ووجدان فردا لاعم اسهل واقل مؤنة من وجدان فردا لخاص لان فردا لاعم اكثر وفردا لخاص اقل وانما كانت اعم من الضرورة في وقت ما لا بها كما يتحقق في فعل الفاعل الموجب يتحقق في فعل الفاعل المختار بخلاف الضرورة في وقت ما فانها لا يتحقق في فعل الفاعل المختار ولذا لم يكن الكتابة وغيرها من الافعال الاختيارية ضرورية واجبة الوقوع في وقتها كما لا يخفى ٢٤ قوله (كعملية المقدم) الى آخره ترك التضاعف مع انه مذكور في كتب اكثرهم لانه داخل فيما ذكر لان المتضايقين معلولا علة واحدة وهى اتحاد الولد من نطفة معينة

في الابوة والبنوة مثلا ٢٤ قوله (باتفاق الاتصال) الى آخره اي يكون
 صدق التالي متصلا لصدق المقدم اتفاقا بلا علاقة موجبة لذلك الاتصال
 والمراد بصدقهما تحقق مضمونيهما في الواقع ولو في احد الازمنة
 فقولنا اذا طلعت الشمس غدا يحكي عمرو اتفاقية خاصة كما لا يخفى
 ٢٥ قوله (في الصدق فقط) الى آخره قيد فقط قيد الانفصال في الصدق
 لا قيد الحكم والا لكان مساويا للمعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية
 اذ لا يلزم من عدم الحكم بالانفصال في الكذب عدم الانفصال فيه بخلاف
 ما اذا كان قيد اللا انفصال في الصدق اذ معنى الانفصال في الصدق
 فقط عدم الانفصال في الكذب فيصير المعنى وان حكم بالانفصال
 في الصدق وعدم الانفصال في الكذب سميت مائة الجمع وكذا
 الكلام في الانفصال في الكذب فقط كما لا يخفى ٢٥ قوله (والكل لا يخلو
 عن احدها في الاغلب) واما قال في الاغلب لانه قد يخلو عنها كما في قول
 اهل المعاني تقديم المسند لكذا اولكذا اذ ليس بين التكتين منع جمع
 لما قالوا لا تراحم بين النكات فيجوز أن يكون التقديم لكليهما او لثلاثة
 ولا منع خلو لانهم لم يقصدوا الانحصار فيما ذكره بطريق التريد
 ٢٥ قوله (كل من هذه المنفصلات) الى آخره في تصريح كل اشارة الى ردة
 ما قيل ان المنفصلة الحقيقية لا يجوز أن تتركب اكثر من جزئين والالم يكن
 بين كل جزئين منها انفصال في الصدق والكذب معا وحاصل الرد أنه
 لا يجب فيها وجود الانفصال الحقيقي بين كل جزئين بل يكفي وجوده
 بين مجموع اجزائه الثلاثة او الاربعة كما في المثال المذكور فان العدد
 الواحد لا يخلو عن مجموع الاقسام الثلاثة وان خلا عن اثنين منها ٢٥ قوله
 (العدد اما) الخ اي العدد بالنسبة الى ما يجمع من الكسور التسعة اما زائد
 كالاربعة فان نصفها اثنان وربعا واحد ومجموعهما ثلاثة وهو ناقص
 عن الاربعة او زائد كاثني عشر فان نصفها ستة وثلاثها اربعة وربعا ثلاثة
 وسدسها اثنان والمجموع خمسة عشر وهي زائد على اثني عشر او مساو لها
 كالسبعة فان نصفها ثلاثة وثلاثها اثنان وسدسها واحد والمجموع ستة ايضا
 وليس المراد أن العدد الواحد بالنسبة الى عدد آخر اما زائد عليه

او ناقص عنه او مساو له كما ظن فانه غفلة عن اصطلاح اهل الحساب والمثال
 مبنى عليه ٢٦ قوله (اكن الموجبة الكلية من المتصلة الازومية) اقول هذا
 ما قالوا لكن جريان الاحتمالات الاربعة في الموجبة الجزئية منها
 واختصاص الموجبة الكلية بالثلاثة الاول كلام ظاهري واثبت ان مصاق
 الموجبة منها كلية كانت او جزئية مختصة بالصادقين والكاذبين كما استطاع
 عليه من ان التالى فى قولك كلما كان زيد فرسا كان حيوانا مقيد بكونه
 حيوانا فى ضمن الفرسية لا مطلق الحيوانية والا لم ينعكس هذه الموجبة
 الكلية الى الموجبة الجزئية القائلة بانه قد يكون اذا كان زيد حيوانا
 كان فرسا لانه انما يكون فرسا اذا كان حيوانا فى ضمن الفرسية لا اذا
 كان حيوانا فى ضمن الانسانية وكون زيد حيوانا فى ضمن الفرسية
 من الاوضاع المتمتع الاجتماع مع كونه حيوانا فلو لم يقيد التالى بل اطلق
 كان الزوم على بعض الاوضاع المتمتع لا الممكنة المعتبرة فى الكلية
 والجزئية وان قيد يكون التالى كاذبا كالمقدم كما لا يخفى ٢٦ قوله (لا تصدق)
 اى لا تصدق فيما كان المقدم صادقا والتالى كاذبا لامتناع ان يستلزم
 الصادق الكاذب والالزام كذب الصادق وصدق الكاذب اما كذب
 الصادق فلان الالزام كاذب وكذب الالزام يستلزم كذب الملزوم واما
 صدق الكاذب فلان الملزوم فيها صادق وصدق الملزوم مستلزم اصدق
 الالزام ٢٦ قوله (مختصة بالصادقين) الى آخره ان كانت اتفاقية خاصة او بتال
 صادق سواء كان المقدم صادقا او لا ان كانت اتفاقية عامة ٢٦ قوله
 (بغير الصادقين) لان ما لا يجتمعان فى الصدق عنادا واتفاقا اما ان يكونا
 كاذبتين او يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة كما ان ما لا يجتمعان
 فى الكذب عنادا واتفاقا اما ان يكونا صادقين او يكون احديهما
 صادقة والاخرى كاذبة ٢٦ قوله (بتقديم اداة الساب) الى آخره لم يقل
 وتأخيرها فى الموجبة لان دلالة التقديم على الساب كية دون دلالة
 التأخير على الايجاب فان الشرطية المتصلة قد تكون سالبة مع
 التأخير كما فى قولنا اذا كانت الشمس طالعة لا يلزم ان لا يكون الليل
 موجودا فقولنا اذا جاء زيد لم يجئ عمرو يحتمل ان يكون موجبة

ان كان بمعنى يلزم ان لا يجيء عمرو وان يكون سالبة ان كان هو بمعنى لا يلزم ان
يجيء عمرو فتأمل ٢٦ قوله (هو وضع وجوده مع الآخر) اما بان يقتضيهما
علة واحدة او بان يكون بين عليتهما اقتضاء بوجه لان ذات كل منهما
لا يأتي عن مثل هذا الوضع فلا يرد أن غاية هذا الوضع المقارنة بينهما
لا لزوم بناء على ان مطلق اللزوم مفسر عندهم بامتناع الانفكاك ٢٦
وقوله هو وضع وجوده بدون الآخر مبنى ايضا على جواز أن لا يكون
بينهما ولا بين عليتهما اقتضاء بوجه فان ذات كل منهما لا يأتي عنه
ايضا فيمكن اجتماع هذا الوضع مع كل منهما فلا يرد مثل ذلك عليه
ايضا ٢٢ قوله (فلا يصدق هناك السالبة الكلية) الى آخره لان معنى تلك
السالبة ان لا يوجد لزوم على شيء من الاوضاع الممكنة وقد وجد
على بعضها ٢٧ قوله (وكذا الكلام في العنادية) الى آخره يعني كل
حكيم يمكن انفصال احدهما عن الآخر في الصدق فينبغي اناد
جزئي على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع تحقق احدهما بدون
الآخر وان دام عدم الانفصال بينهما كناطقية الانسان وصاهاية
الفرس فلا يصدق هناك السالبة الكلية العنادية من مانعة الجمع
وان صدق من الاتفاقية وكل حكيم يمكن عدم انفصال احدهما
من الآخر في الصدق فليس بينهما عناد كلي في الصدق وان دام
الانفصال بينهما كوجود الانسان ووجود العنقاء فلا يصدق هناك
الموجبة الكلية العنادية من مانعة الجمع وان صدقت من الاتفاقية وكذا
الكلاء في الانفصال في الكذب في مانعة الحلو ويتضح من المجموع حال
المنفصلة الحقيقية العنادية ٢٧ قوله (كما تحقق النقيضان) الى آخره اعلم
ان نتيجة هذا الدليل اما لازمة له او لا ان كان الاول يلزم الملازمة
الجزئية بين النقيضين وهو يستلزم ان لا يصدق سالبة كلية لزومية اصلا
وهو باطل وان كان الثاني فاما ان لا ينتج الشكل الثالث واما ان لا يستلزم
الكل الجزء وكلاهما باطلان فلا بد من القدح في هذا الدليل ولهذا قل
فسفسطة ٢٧ قوله (فسفسطة) لكن بما ذكره ثبت ما ادعى من الكليتين
المذكورتين قبل ٢٧ قوله (وهو غير المطلوب) الى آخره اذا المطلوب اثبات

اللزوم الجزئي بين التقيضين بمعنى ان احدهما في بعض اوضاعه الممكنة يستلزم الآخر كما هو مقتضى الاستدلال بالشكل الثالث ومن الين انه انما يستلزمه على وضع تحققه مع الآخر وذلك الوضع ليس من اوضاعه الممكنة الاجتماع معه فلا يصدق هناك موجبة جزئية لزومية اذا الحكم فيها على بعض الاوضاع الممكنة كما ان الحكم في الكلية على جميع الاوضاع الممكنة والالم يصدق حكم كلي لزومي موجبا كان او سالبا بخلاف ما اذا قيد بالقيد الثاني فان تحققه مع الآخر حينئذ لا يكون من اوضاع المقدم الممكن بل نفس المقدم المحال ولا شك في استلزامه للآخر جزئيا بل كليا هذا * فان قلت لعل مراد الكاتب ما ذكرتم * قلت كل من التقيضين كما انه باعتبار فرضه مع الآخر شيء كذلك بدون ذلك الفرض هو شيء والثابت بالشكل الثالث حينئذ هو اللزوم الجزئي بينهما باعتبار الاول لا باعتبار الثاني فلا يثبت اللزوم الجزئي بين كل شيئين كما اذا عام فلا يتم التقريب من وجه آخر كما لا يخفى ٢٧ قوله (هو السالبة الجزئية) قد اشرنا الى ان مرادهم من السالبة الجزئية ههنا اعم من رفع الايجاب الكلي الذي هو التقيض الحقيقي للايجاب الكلي كما لا يخفى ٢٧ قوله (هو الممكنة العامة المخالفة) الى آخره لا يخفى ان قيد المخالفة في كيف مستغنى عنه بتعريف التناقض لكنه لدفع توهم ان الممكنة العامة اعم الموجهات فكيف يكون تقيضا مبيانا للضرورة وحاصل الدفع ان الاعم هو الممكنة العامة الموافقة للضرورة في كيف والتقيض هو الممكنة العامة المخالفة لها في كيف فلا منافاة بينهما وكذا الكلام في ان تقيض الدائمة هو المطلقة العامة الاعم من الدائمة ٢٨ قوله (كافي نقائص المركبات الكلية) الى آخره انما اعتبر في نقائصها ان تكون منفصلة مانعة الخلو لا مانعة الجميع ولا المنفصلة الحقيقية لان صدق المركبة بصدق كل من الجزئين وكذلك كذبها بكذب احدا الجزئين او كليهما واذا كان بكذب احدهما كان احد جزئي التقيض اعنى المنفصلة صادقا والآخر كاذبا لا محالة واذا كان بكذبهما معا كان كلا جزئي التقيض صادقين معا فلا بد ان يكون الحكم في التقيض على وجه يحتمل صدق احدا الجزئين وصدق كليهما لوجود التمانع الذاتي بين المركبة وتقيضها والحكم على ذلك الوجه

لا يكون الا بان يكون تلك المنفصلة مانعة الخلو بالمعنى الاعم الشامل
للمنفصلة الحقيقية تأمل ٢٨ قوله (وهو كاذب) لما عرفت ان حكمى المركبة
متحدان في الموضوع فهذه المركبة تدل على ان بعض الجسم حيوان في
وقت دون وقت آخر ولا يخفى كذبه لان بعضه حيوان دائما والبعض
الاخر ليس بحيوان دائما وليس هناك فرد يتصف بالحيوانية تارة وبعدمها
اخرى ليصدق المركبة الجزئية وانما يتصور ذلك فيما كان المحمول عرضا
مفارقا كالقيام والقعود وغيرها نعم يصدق الجزئيتان القائلتان بان بعض
الجسم حيوان دائما وبعضه ليس بحيوان دائما لعدم اتحادهما في الموضوع
الحقيقي وان اتحدتا في الموضوع المذكورى لكن ليس جزء المركبة الجزئية
مطلق الجزئيتين بل الجزئيتان المتحدتان في الموضوع الحقيقي كما هو مقتضى
تقييد الحكم عليه بالادوام كما لا يخفى فتأمل ٢٨ قوله (بخلاف تلك الحماية
المرتدة المحمول) الى آخره فان المفهوم المرتد دين الحيوانية الدائمة وبين
سلبها الدائم اذا حكم على كل فرد من الجسم معنى ان كل فرد لا يخلو عن
احدهما كما هو مدلول تلك الحماية كان ذلك الحكم صادقا سواء كان كل
جسم حيوانا دائما او لا حيوانا دائما او كان بعضه حيوانا دائما والبعض
الاخر لا حيوانا دائما فيصدق النقيض بهذا المعنى الشامل للاحتتمالات
الثلاثة مع كذب الاصل وانما يصدق الاصل المقيّد بالادوام فيما كان
المحمول عرضا مفارقا نحو بعض الانسان كاتب بالفعل لا دائما وحينئذ
يكذب النقيض بهذا المعنى لاحد الدوام في جزئية اذ لو صدق لوقع احد
الاحتمالات الثلاثة اما كون كل انسان كاتب دائما او لا شئ من الانسان
بكاتب دائما او كون بعضه كاتب دائما والبعض الاخر ليس بكاتب دائما
والكل باطل واستفيد مما ذكرنا ان لاحد نقيض المركبة الجزئية طريقا
آخر هو جعل المنفصلة ذات اجزاء ثلثة بان يقال في المثال المذكور اما لا
شئ من الجسم بحيوان دائما او كل جسم حيوان دائما وبعضه حيوان دائما
وبعض الاخر ليس بحيوان دائما وظهر ايضا ان المراد من الحكمين
الذين وقع التردد بينهما الحكمان المكيفان بكيفية نقيض الجزئين من الاصل
لامطلاق الحكمين ٢٨ قوله (وقد يطلق على اخص القضايا) الخ وانما قال

اخص القضايا لان السالبة الكلية مثلاً لها من القضايا الحاصلة بالتبديل
لوازم عديدة هي السالبة الكلية كنفسها والسالبة الجزئية وعكسها في
عرفهم انما هو السالبة الكلية التي هي اخص من السالبة الجزئية وكذا
الكل من القضايا المنعكسة لوازم عديدة حاصلة بالتبديل اعم من عكسها
بحسب الجهة مثلاً قولنا كل انسان حيوان بالضرورة يستلزم قولنا بعض
الحيوان انسان سواء كان حينية مطلقة او مطلقة عامة او ممكنة عامة
وعكسه في عرفهم هو الحينية المطلقة لا المطلقة العامة ولا الممكنة العامة
التيين كل منهما اعم مطلقاً من الحينية المطلقة وقس عليه البواقي ٢٩ قوله (على
مذهب الشيخ في عقد الوضع) الخ وفيه اشارة الى انعكاسهما على مذهب
الفارابي في عقد الوضع وان انعكاس الممكنة العامة الى نفسها وانعكاس
السالبة الضرورية الى نفسها متلازمان وان الممكنة ينتج في صغرى
الشكل الاول على مذهب الفارابي فلا وجه لتوقف الكاتبي في هذه
الامور كما لا يخفى ٢٩ قوله (كان ذلك التقدير) المستفاد من قيد مع الآخر
وهو كون ذلك التحقق مع تحقق النقيض الآخر فلا يتجه عليه ان ذلك
التقدير عين المقدم المحال لا من اجزائه ٣٠ قوله (وبالعكس) اي وحكم
السوالب هنا حكم الموجبات في العكس المستوي ٣٠ قوله (على التفصيل
المذكور) في انعكاس كل موجهة الى موجهة اخرى حيث قلنا من الدائميتين
والعامتين الى حينية مطلقة الى آخره ٣٠ قوله (والشرطية الموجبة الكلية)
الى آخره وتوقف الكاتبي في انعكاسها مبنى على زعم اللزوم الجزئي
بين النقيضين - عرفت فساد ٣٠ قوله (ولا عكس للبواقي من الحملات
والشرطيات) انما لم ينعكس الموجهة الجزئية الشرطية ههنا الى نفسها
لصدق الاصل بدون العكس في قولنا قد يكون اذا كانت الارض مضبوطة
يلزم ان لا تطلع الشمس فانه صادق مع كذب قولنا قد لا يلزم لطلوع
الشمس وجود النهار ٣٠ قوله (ولو في الادعاء) الى آخره هذا القيد
لثلا يخرج الادلة الفاسدة مادة او صورة مع عدم العلم بفسادها وقوله
ظاهراً لثلا يخرج المغالطات التي علم المستدل فسادها وقصد بها تغليب
الخصم بل ولثلا يخرج القياس الشعري لان الشاعر كالمغالط يدعي

في الظاهر تحصيل التصديق بما اوردده والحق انه ليس بدليل حقيقة بل مجازا
 فلا بأس في خروجه عن التعريف بل يجب فتأمل ٣٠ قوله (وقد تطلق
 النتيجة على اخص القضايا اللازمة) الى آخره كما في باب المختاطات حيث
 قالوا النتيجة تابعة للصغرى او الكبرى ولم يقتصر على اطلاقها على اخص
 القضايا اللازمة كما اقتصر في اطلاق العكس اذ قد يستتبع اعمها من دليل
 يستلزم الاخص بخلاف العكس قدبر ٣١ قوله (او يشار اليها بلفظ)
 كالقيودات المشيرة اليها وكافضة اذا الدالة على وقوع المقدم ولفظة
 لو الدالة على انتفاء التالي ولذا يكتفى في الاقيسة الاستثنائية بشرطية
 واحدة كما في قوله تعالى ﴿لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا﴾ اكتفاء
 عن الرفع بدلالة اداة الشرط على الانتفاء لانها لانتهاء الاول لانتهاء
 الثاني في مقام الاستدلال فاعلم ٣١ قوله (كما في الاستدلال باحد المتضايقين)
 اي لانهما متكافيان ذهنا وخارجا فلا يعلم احدهما قبل الاخر علما
 نصوريا او تصديقا وانما يعلمان معا وقد صرح الشريف المحقق بعدم
 صحة هذا الاستدلال في بعض كتبه فتأمل ٣١ قوله (كمواد الادلة المشتملة
 على المصادرة) هذا مبنى على ان المصادرة توقف الدليل على المدعى فيكون
 العلم بالدليل متأخرا عن العلم بالمدعى فبطلان تلك الادلة افقد هذا الشرط
 لا استلزامها الدور الباطل كما وهم لان مجرد توقف العلم بالدليل على العلم
 بالمدعى يبطل له سواء انعكس التوقف من جانب المطلوب كما اذا انحصر دليل
 المطلوب في ذلك الدليل وهو الدور الباطل او لم ينعكس كما اذا كان له دليل
 آخر صحيح ولا دور فيه وهو ظاهر ٣١ قوله (في الظروف الخارجية) متعلق
 بانصدق وقيد به للاشارة الى ان تلك المقدمة غير صادقة فيما كان بعض
 الظروف ذهنا كما في قوانا اجتماع النقيضين موجود في الذهن والذهن
 موجود في الخارج فانهما صادقتان مع كذب النتيجة ٣١ قوله (هي
 مقدمة خارجية) احتراز بقيد الخروج عن الاجزاء مثل الصغرى
 والكبرى وبقيد الزوم في كل مادة عن المقدمة الاجنبية وبقيد عدم
 موافقتها للقضايا في الاطراف عن العكس المستوى الموافق للاصل
 في ان موضوع والمحمول والمقدم والتالي فان شيئا منها ليس بمقدمة

غريبة نعم قد يطلق المقدمة الغريبة على المقدمة الأجنبية مجازا
 تأمل ٣١ قوله (وقسم غير مستلزم كليا) الى آخره هذا مبنى على حل
 الاستلزام في تعريف القياس على الاستلزام الكلي لا على مطلق الاستلزام
 الاعم من الكلي والجزئي والالم يخرج الاستقراء والتمثيل بقيد الاستلزام
 لثبوت الاستلزام الجزئي لهما قطعا مع انهم اخرجوها بقيد الاستلزام
 واخرجوا قياس المساواة بقيد لذاته لا بقيد الاستلزام وجرينا ههنا على
 ما قالوا فجعلنا المستلزم بواسطة المقدمة الاجتنبية من قسم المستلزم الكلي مع
 انه ليس بمستلزم كليا بل بواسطة خصوص المادة فالصواب لهم ان
 يحملوا الاستلزام على الكلي المتبادر ويخرجوا به الاستقراء والتمثيل ومثل
 قياس المساواة وبقيد لذاته المستلزم بواسطة مقدمة غريبة او ان يحملوه على
 مطلق الاستلزام ويخرجوا الكل بقيد لذاته كما لا يخفى اللهم الا ان يحملوه
 على الاستلزام الكلي ويعمموا المستلزم كليا من المستلزم وحده او مع ضميمة
 مقدمة اخرى كما اشار اليه ابو الفتح لكن عدم ذلك الاستلزام الكلي في
 الاستقراء والتمثيل محل نظر ظاهر اذ الاستقراء مع ضميمة اتفاق جميع
 الافراد والتمثيل مع ضميمة كلية الجامع مستلزمان كليان لم يستلزموا وحدهما
 كقياس المساواة ولا مخلص الا بان يراد بالاستلزام الاستلزام الكلي المقطوع
 وحده او بضميمة مقدمة ولا يمكن القطع بحكم الضميمة فيها بخلاف قياس
 المساواة فليتأمل ٣٢ قوله (كيفا وكما وعلمنا) الى آخره فان وجد في
 المقدمات سالبة تكون النتيجة سالبة ايضا وان وجد جزئية كانت جزئية وان
 وجد ظنية كانت ظنية ايضا وكثيرا ما تكون تابعة لها في اثنين منها
 او في الكل وانما قال بالمعنى الاعم اذ هي كما تكون تابعة للقضايا الاجزاء
 في هذه الامور تكون تابعة للمقدمات الخارجية كالعكس المستوي
 في الضرب الاول من الشكل الثالث والرابع اذ النتيجة فيهما جزئية
 كالعكس الموقوف عليه وكذا عكس النقيض وايضا لا تكون النتيجة
 قطعية ما لم يكن الاستلزام الكلي قطعيا في البراهين والاستلزام مقدمة
 خارجة عنها ٣٢ قوله (يستلزم النتيجة لذاته) الى آخره ليس مرادهم
 من قولهم لذاته ههنا نفي الواسطة في الثبوت فان انتفاءها بين كل قياس

و نتيجة غير معلوم بل مرادهم نفي الواسطة في الاثبات اى لا يكون
المقدمة الاجنبية او الغريبة واسطة في اثبات ذلك الاستلزام الكلى
وان كان العكس المستوى لبعض المقدمات واسطة في اثباته في بعض
الاشكال ٣٢ قوله (ربما تصدر) الى آخره اشار باداة التقليل الى انها كثيرا
ما لا تصدر بها في المباحث في الكتب ٣٢ قوله (والمقدمة الاخرى شرطية)
لانها لا تكون الا شرطية بخلاف المقدمة الاستثنائية فانها قد تكون حماية
وقد تكون شرطية فتسمية تلك المقدمة شرطية من قبيل تخصيص العام
ببعض افراده كما لا يخفى ٣٣ قوله (ولذا يطرح عند اخذ النتيجة) الى آخره
كما هو شأن الوسائط وفيه اشارة الى طريق اخذ النتيجة من القياس
الاقترائى ٣٣ قوله (وان لم تشمل) الى آخره كما في صغرى الاستقراء وكبرى
وكما في كبرى المستلزم بواسطة عكس النقيض وفي كبريات الاقيسة المركبة من
المنفصلة ذات حمليات بعدد اجزاء الانفصال ٣٣ قوله (القياس الاستثنائى)
الى آخره قد مناه على الاقترائى على عكس ما في المتن لانه بجميع اقسامه
بين الانتاج بخلاف الاقترائى ولانه محتاج اليه في اثبات انتاج ما عدا
الشكل الاول بالخلاف والعكس والافتراض فتأمل ٣٣ قوله (كلية باعتبار
الازمان والاوزاع) انما قال باعتبار الازمان والاوزاع مع ان كلية
الشرطية لا تكون الا باعتبارها لان المقدمة الاستثنائية قد تكون حماية
وقد عرفت ان كلية الحماية باعتبار الافراد لا باعتبارها فلو لم يقيد بذلك
لتوهم ان الشرط هو كلية الشرطية باعتبار الازمان والاوزاع وكلية
تلك الحمية باعتبار الافراد وليس كذلك بل الشرط كلية كليهما باعتبار
الازمان والاوزاع وعطف الاوزاع على الازمان للاشارة الى ان الكلية
باعتبار الازمان فقط غير كافية بل لابد من الكلية باعتبار الاوزاع
الممكنة الاجتماع معهما ايضا ٣٣ قوله (ان لم يتحد حكمهما) الى آخره
هكذا قالوا ولا يخفى انهم لو عمووا الكلية باعتبار الازمان والاوزاع
هنا بما هو كلية حقيقة او حكما لتشمل الشخصية كما عمووا الكلية
من الشخصية في كبرى الشكل الاول لاستغنوا عن هذا القيد
وما بعده ٣٣ قوله (لكن ثبت الترطية الواقعة) الى آخره فيه

اشارة الى انه من حيث المعنى مؤلف من المحلية والشرطية ايضا لانه
 بمعنى انه كما ثبت هذه الشرطية ثبت تلك الشرطية التي هي عكس
 نقيضها وهنا لكن ثبت الاولى فيثبت الثانية ولكن بطلت الثانية
 فيبطل الاولى ٣٣ قوله (كان ممكنا غير لازم لذات الواجب تعالى)
 احتراز عن صفات الله تعالى على مذهب الاشاعرة لان وجود تلك
 الصفات ليس مقتضى ذواتها بداهة بل مقتضى ذات الواجب تعالى
 فيكون ممكنا لازمة لذاته تعالى وهي قديمة ٣٤ قوله (غير لازم) احتراز
 عن صفات الواجب تعالى لان وجودها ليس مقتضى ذواتها بل
 مقتضى ذات الواجب تعالى فيكون ممكنا مع انها قديمة ٣٤ قوله
 (سواء لنفس الصغرى) ناظر الى كون الصغرى والكبرى مشتركين
 في جزء تام كما في الحلى المتعارف وقوله اول احد طرفيها ناظر الى كونهما
 مشتركين في جزء ناقص كما في الاقترانى الشرطي المتعارف ٣٤ قوله
 (ويتألف من الاشكال الاربعة) الى آخره فان الاوسط ان كان متعلق بمحمول
 الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول نحو هذا غلام رجل
 وكل رجل انسان فهذا غلام انسان ويشترط بايجاب الصغرى
 وكلية الكبرى لتخلف الانتاج في قولنا غلام المرأة ليس بغلام
 رجل وكل رجل مذكر او انسان فالحق في الاول السلب وفي الثاني
 الايجاب وفي قولنا غلام الرومي غلام انسان وبعض الانسان ابيض
 او اسود والحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وان كان متعلق بمحمول
 الصغرى ومحمولا في الكبرى ايضا فهو الشكل الثاني نحو هذا غلام رجل
 ولا شيء من المرأة برجل فهذا ليس بغلام امرأة ويشترط باختلاف
 مقدّمته في الكيف وكلية الكبرى لتخلف في قولنا غلام المرأة غلام حيوان
 وكل انسان او فرس حيوان فالحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب
 وفي قولنا غلام المرأة ليس بغلام رجل ولا شيء من الرجل بمؤنث او فرس
 فالحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وفي قولنا غلام المرأة غلام
 حيوان وبعض الجسم او الجسد ليس بحيوان وان كان متعلق بموضوع
 الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الثالث نحو غلام رجل انسان

وكل رجل حيوان فغلام بعض الحيوان انسان ويشترط بايجاب الصغرى
وكلية احدى المقدمتين وان كان متعاق موضوع الصغرى ومحمولا
في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو غلام الانسان حيوان وكل رومى
انسان فغلام بعض الرومى حيوان ويشترط بايجاب مقدّمته مع كلية
الصغرى واختلافهما كيفاً مع كلية احديهما هذا في احتمليات وقس
عليه الشرطيات وعليك استخراج امثلة التخلف عند فقد احد الشروط
المذكورة فليأمل ٣٥ قوله (لا بطريق النظر والاكتساب) الخواما
القياس بالمعنى السابق الذى هو دليل يستلزم النتيجة لذاته فهو ما يستلزمها
بطريق النظر والاكتساب ما سبق الاشارة اليه من ان الاكتساب معتبر
في مفهوم مطابق الدليل وقد اخذ في مفهوم القياس بخلاف القياسات
الخفية في البديهيات فان البداهة منافية للاكتساب والفرق بين
القياسات الخفية وبين الادلة ان القياسات الخفية دفعية الحصول لكونها
سائجة دفعة مرتبة والادلة مرتبة بالتدرج ٣٥ قوله (محكوما به في الصغرى)
سواء لنفس الصغرى كما اذا اشترك المقدمتان في جزء تام او لاحد طرفيها
كما اذا اشتركتا في جزء ناقص على نحو ما سبق ٣٥ قوله (فشرط انتاجه
كيفاً بايجاب الصغرى) الخ اما ايجاب الصغرى فليندرج الاصغر في نفس
الاوسط واما كية الكبرى فليندرج جميع افراد الاوسط في حكم الاكبر
ايجابا وسابا اذ بمجموع هذين الاندراجين يظهر اندراج الاصغر
في حكم الاكبر بداهة كذا قالوا وهو دليل لمى للاشتراط المذكور
وقولنا لاختلاف النتائج اشارة الى دليله الانى ولا ينافى ذلك كونه
بين الانتاج لان بداهة استلزام مثل قولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث
نتيجته لا يستلزم بداهة اشتراطه بامور فيجوز ان يكون الحكم باستلزامه
بديهي والحكم باشتراطه نظرياً مع انه يمكن ان يكون ذلك تنبيهاً لدليلاً
٣٦ قوله (لجواز كون الاصغر فيه اعم من الاكبر) كفاي قولنا كل انسان
حيوان وكل انسان ناطق فلا يصدق فيه كل حيوان ناطق بل
بعضه ٣٦ قوله (لما تقدم) من جواز كون الاصغر اعم كفاي قولنا كل
انسان جوهر ولا شئ من الانسان بفرس فلا يصدق فيه لا شئ من

الجوهر بقرس وان صدق بعض الجوهر ليس بقرس ٣٧ قوله (لما تقدم) من جواز كون الاصغر اعم كما في المثال المذكور لان بعض الحادث عرض لاجسم ٣٧ قوله (محذوفاعنهما) اي عن الصغرى وعكسها قيد اللادوام وقيد اللا ضرورة والضرورة المخصوصة بالصغرى اي غير المشتركة بينها وبين الكبرى ولم يقل والضرورة المخصوصة بالصغرى في الشكل الاول وبعكسها في الشكل الثالث مع انه الظاهر اذ ليس في شيء من عكوس القضايا ضرورة ولا قيد لا ضرورة بل فيها قيد اللادوام فقط كما عرفت في باب العكس قيد اللادوام ناظر الى الصغرى في الشكل الاول والى عكسها في الثالث وقيد اللا ضرورة والضرورة ناظران الى الصغرى فقط ثم ان المراد من الضرورة المخصوصة بالصغرى مطلق الضرورة فلا تكون الضرورة مختصة بالصغرى فيما اذا تألف القياس من الصغرى الضرورية والكبرى المشروطة وان كانت الضرورة الذاتية مختصة بها هناك وكذا اذا تألف من العكس وان كانت الضرورة الوصفية مختصة بها هناك ٣٧ قوله (ان لم يوجد في الكبرى قيد اللادوام) هكذا قالوا وتركوا قيد اللا ضرورة ههنا اذ الكلام في كون الكبرى احدي الوصفيات الاربع وليس فيها قيد اللا ضرورة بل في الخاصتين منها قيد اللادوام فقط ولا يخفى انهم لو قالوا في الشكل الاول محذوف عن الصغرى قيد اللا ضرورة مطلقا وقيد الضرورة والادوام المخصوصين بالصغرى لاستغنوا عن هذا القيد وما بعده من قولهم والافيضم اليه لادوام الكبرى ٣٨ قوله (وسواء كانت وصيفة) الى آخره ترك الضرورة الذاتية لان الكلام فيما اذا لم يصدق الدوام الذاتي على شيء من مقدمتيه فلا يتصور ذلك كما لا يخفى ٣٩ قوله (فان كان من الضروب الناتجة) الى آخره هذا مترتب على ما قبله فان موافقة شيء مع الملزوم يستلزم موافقته مع اللازم بخلاف العكس لجواز كون اللازم اعم من الملزوم وعدم موافقة شيء مع اللازم يوجب عدم موافقته مع الملزوم بخلاف العكس لجواز ان لا يكون موافقا للاخص وموافقا للاعم فالمؤلف من النزومية والاتفاقية انما ينتج بشروط آتية ويكون مأله الى قياس استثنائي بان يقال كلما

كان شيء من الاصغر او الاكبر موافقا للملزوم كان موافقا لللازم الذي هو الاكبر او الاصغر لكن المقدم حق ومتى لم يكن احدهما موافقا لللازم الذي هو الاوسط لم يكن موافقا للآخر لكن المقدم حق ٣٩ قوله (وقعت صغرى الشكل الاول) الى آخره فلا ينتج فيها وقعت كبرى الاول وصغرى الثالث ولم يتعترض للشكل الثاني لانه منتج للسلب والكلام في منتج الايجاب وللشكل الرابع اذا الشرط هو وقوع الاوسط مقدما في الكبرى الاتفاقية العامة كما تقرّر في محله فهذا الشرط اسقط احتمال الشكل الرابع هنا وعدلنا عما قالوا للتوضيح ٤٠ قوله (لانها صادقة الزاما وتحقيقا) لان فرض وقوع شيء يستلزم فرض لوازمه فلو فرضت الخمسة زوجا في الواقع اى عددا منقسما بمساويين يلزم ان يكون عددا في ضمن زوجيتها قطعا لاستحالة ثبوت المقيد بدون المطلق بداهة وما قيل انما تصدق تلك الصغرى لو كانت الخمسة الزوج عددا لكن لاشيء من العدد بخمسة زوج في الواقع فيه ان بعض العدد على ذلك التقدير المحال خمسة زوج فذلك التقدير يستلزم صدق قولنا كل ماهو زوج ولو فرضنا عدد فعلى ذلك التقدير ينتظم قياس قائل بان الخمسة زوج وكل ماهو زوج ولو فرضنا عدد ينتج من الاول انها عدد فلا يلتفت الى ما قيل لو كانت الخمسة زوجا يلزم ان لا يكون عددا في الواقع فلي تأمل ٤١ قوله (اذا فرض مقدم الكبرى) الى آخره بان يقال كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى جسما وكلما كان بعض الجسم متغيرا كان بعض الموجود حادثا ينتج انه كلما صدق قولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى متغيرا يصدق قولنا اذا كان كل رومى متغيرا كان بعض الموجود حادثا لان تالى الصغرى اعنى قولنا كل رومى جسم مع نتيجة التأليف المفروضة اعنى قولنا كل رومى متغير ينتج من الشكل الثالث مقدم الكبرى اعنى قولنا بعض الجسم متغير فيوجد شرط انتاجه على ما سبق ٤٢ قوله (ينتج اما ان يكون) الى آخره هذه النتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلو مقدمها منفصلة موجبة مانعة الجمع وتاليها حملية كما هو مقتضى الشروط الآتية ٤٣ قوله (منتجا لتالى السالبة ان كانت) الى آخره كقولنا

كل انسان حيوان وقد لا يكون اذا كان كل جسم متحيزا فبعض الحيوان قديم ينتج قد لا يكون اذا كان كل جسم متحيزا كان كل انسان قديما فان تالى المتصلة السالبة اعنى قولنا بعض الحيوان قديم وان كان حامية جزئية الا انها فى قوة الكلية بناء على القوى السالبة فهى كلية مع الحملية الصغرى ينتج من الشكل الاول ان كل انسان قديم واذا جعل هذه النتيجة كبرى للحملية الكلية ينتج من الشكل الثالث ان بعض الحيوان قديم وهو تالى المتصلة السالبة وقس عليه ابواقى ٤٥ قوله (بناء على القوى) الى آخره قيد القوة لا الفعل ٤٥ قوله (ينتج كما كان كل انسان فرسا) الى آخره هذه النتيجة متصلة موجبة كلية مقدمة لها نتيجة الشكل الثانى المتعقد ههنا بلا شرط اختلاف المقدماتين بالايجاب والسلب اذ لا يجب ههنا النتيجة المحققة بل المفروضة من احدى المحصورات الاربع كافية ههنا بعد تحقق شرط استنتاج المقدم من الحملية معها كما تحقق فى المثال فان قولنا كل انسان فرس مع قولنا وكل فرس حيوان ينتج من الشكل الاول ان كل انسان حيوان وهو مقدم المتصلة الكلية المذكورة فى القياس فنتيجة التأليف يستلزم بواسطة الحملية الصادقة مطلقا مقدم تلك المتصلة ومقدمة لها يستلزم تأليها فنتيجة التأليف يستلزم تالى المتصلة وهذا الاستلزام عين نتيجة القياس ههنا ٤٥ قوله (متحدة فى النتيجة) وذلك الاتحاد بان يتحد محمولات الكبريات الحمليات ٤٦ قوله (منتجة) اى بالفعل لا ولو بالقوة بناء على القوى السابقة لان تلك القوى انما تجرى فيما كان فى القياس متصلة ولا متصلة ههنا فى القياس فلا يتصور ههنا الانتاج بالقوة كما لا يخفى ٤٦ قوله (والافولفة منها) اى من نتائج التأليفات ومن ذلك الجزء الغير المشترك وهذا فيما كانت المتصلة ذات اجزاء وقد شارك حملية وحملتان لجزئين منها وبقي هنا جزء لم يشاركه حملية كما لا يخفى ٤٦ قوله (ينتج باعتبار التركيب) الى آخره فانه باعتبار مشاركة الجزء الاول للحملية الاولى والجزء الثانى للثانية ينتج القول الاول وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثانى للحملية الثالثة ينتج القول الثانى وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثانى

لكل من الثانية والثالثة ينتج قول الثالث وكل من الاقوال الثلاثة منفصلة مانعة الخلو مؤلفة من نتائج التأليفات وعطف الكم على الفرد في القول الثالث بالواو الواصلة لا باو الفاصلة بخلاف عطفه على الزوج في القول الثاني ٤٦ قوله (انتج سالبة جزئية) اى وان كانت المنفصلة موجبة كلية فالنتيجة ههنا غير تابعة للمنفصلة في الكم ولا في الكيف ولا في الجنس فضلا عن النوع ٤٧ قوله (للتخلف في بعض المواد) كما في قولنا هذا الجسم اما انسان او فرس وكل انسان حيوان وكل فرس حساس فانه يكذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان حساسا وعكسه ولكن يصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان فرسا وقولنا قد لا يكون اذا كان حساسا كان انسانا ٤٧ قوله (كقولك) الى آخره لان المشارك للحملية فيه هو الجزء الاول من المنفصلة اعنى قولك هذا الشيء متحيز وهو مع الحملية القائلة بان كل جسم متحيز شكل ثان فلا شرط اختلاف المقدتين كيفا فلا ينتج لكننا نفرضه منتجا لقوانا هذا الشيء جسم ونضمه الى تلك الحملية لينتج من الشكل الاول ان هذا الشيء متحيز وهو الجزء المشارك للحملية من اجزاء المنفصلة فقد تحقق شرط الانتاج ٤٧ قوله (وكل واجب موجود) هذه الحملية مشاركة لكل من جزئى المنفصلة على هيئة الشكل الثانى بلا شرط اختلاف المقدتين كيفا لكننا نفرض كلا منهما قياسا منتجا فبا اعتبار مشاركتها للجزء الاول ينتج ان الاله الواحد واجب وهو مع تلك الحملية ينتج من الشكل الاول ان الاله الواحد موجود وهو الجزء الاول المشارك للحملية في ذلك الشكل الثانى وباعتبار مشاركتها للجزء الثانى ينتج ان المتعدد واجب وهو مع تلك الحملية ينتج من الاول ان المتعدد موجود وهو الجزء الثانى المشارك لها في هذا الشكل الثانى فقد تحقق شرط الانتاج ههنا ٤٧ قوله (وباعتبار التركيب) الى آخره وبرهان هذا الانتاج انه قد انتج باعتبار البساطة قولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا او المتعدد موجودا منفصلة مائة الجمع كما عرفت واذا ضم الحملية المذكورة الى هذه المنفصلة النتيجة ينتج تلك المنفصلة باعتبار البساطة ايضا ٤٧ قوله (او متعددة كقولنا) الى آخره فانه باعتبار البساطة ينتج قولنا اما ان يكون

الاله الواحد واجبا او المتعدد موجودا وقولنا اما ان يكون الاله الواحد
 واجبا او المتعدد مجرّدا لوجود شرط استنتاج الجزء المشترك من نتيجة
 التأليف مع الحملية وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون الاله الواحد
 واجبا او المتعدد مجرّدا لمثل ما عرفت ٤٨ قوله (بدون ذلك الشرط)
 يعنى سواء كان الاوسط مقدّم المتصلة او تاليها في كل من مانعتي الخلو والجمع
 فالمثال المذكور في المتن ينتج قولنا قد يكون اذا كان العالم حادثا لم يكن
 موجوده فاعلا موجبا ان حات المتصلة فيه على مانعة الجمع وقولنا
 قد يكون اذا لم يكن العالم حادثا كان موجوده فاعلا موجبا ان حات على
 مانعة الخلو وكذا الكلام فيما كان الاوسط مقدّم المتصلة ٤٩ قوله او من
 استثنائين فمساعد) لان تعريف القياس كما يصدق على كل قياس بسيط
 كذلك يصدق على مجموع القياسين فمساعد كما ان الانسان كما يصدق على
 زيد وحده يصدق على مجموع زيد وعمر و وذلك لان الوحدة والكثرة
 طارضان للماهيات لا لازمتان لها فحينئذ نقول بمجموع الاستثنائين فرد
 محقق وقد صدق عليه تعريف القياس كصدقه على مجموع الاقترانيين
 وعلى مجموع الاقتراني والاستثنائي فلا بد وان يكون من اقسام القياس
 المركب والابطال تعريف القياس منعا فلا يرد ان القوم اهلوا المركب
 من الاستثنائين فلا يكون من اقسام القياس المركب ٥٠ قوله (كقولنا هذا
 الشبح) الخ هذان مثالان للموصول والمفصول المؤلف من اقترانيين واما
 المؤلف من الاستثنائين فالموصول كقولنا هذا جسم لانه كلما كان انسانا كان
 حيوانا لكنه انسان فهو حيوان ثم كلما كان حيوانا كان جسما لكنه حيوان
 فهو جسم والمفصول مثل ذلك اذا حذف نتيجة القياس الاول اعني قولنا
 فهو حيوان ومنه يظهر الموصول والمفصول فيما تألف من الاقتراني
 والاستثنائي والمثال الآتي للخافي والحق مفصولان لفصل الاقتراني
 الشرطي فيهما عن نتيجة ولظهور الكل تركناه في المتن ٥٠ قوله
 (والا لصدق) الخ هذا المثال مطابق لما حققه الرازي في شرح المطالع
 من ان الخافي قياس مركب من اقتراني مركب من متصلتين احدهما قائلة
 بانه لو لم يصدق المطلوب لصدق نقيضه وتانيهما قائلة بانه كلما صدق

نقيضه يلزم المحال واستثنائي مؤلف من متصلة هي نتيجة ذلك القياس
 الاقتراني الشرطي ومن حملية قائلة بطلان اللازم فلا عبرة بما ذكره
 في شرح الشمسية من ان الخلفي قياس مركب من قياسين احدهما
 اقتراني مؤلف من متصلة وحملية والآخر استثنائي بل ذلك القياس
 الاقتراني دليل المتصلة الثانية القائلة بانه كلما صدق نقيضه يلزم المحال
 ٥١ قوله (فالقضية) الى آخره الفاء للتفريع لان القضية بالفعل مشروطة
 بتعلق التصديق بها وقد علم ان التصديق منحصر في الاربعة فيلزم
 انحصار القضية في الاربعة ايضا نعم قد يطلق القضية على ما لم يتعلق به
 التصديق كاطراف الشرطيات لكنه اطلاق مجازي لانه قضية بالقوة
 لا بالفعل والكلام في الثاني ٥١ قوله (بمجرد دفع ورات) اي هي مجردة
 عن المشاهدة والقياسات الخفية ٥١ قوله (او كل نار حارة) وههنا اشكال
 قوي هو أن الحرارة المشهورة هي حرارة هذه النار الماحوسة لا حرارة
 كل نار بل الحكم بحرارة كل نار بواسطة مشاهدة الحكم في بعض
 افرادها فيكون حكما استقرائيا والاستقراء ناقص لا يفيد اليقين فكيف
 يكون تلك الكلية يقينية والجواب قد تقررت في الحكمة ان النفس اذا
 شاهدت الحكم في افراد نوع واحد فاض عاينها من جانب المبدأ الفياض
 علم قطعي بوجود الحكم في كل فرد من افراد ذلك النوع كما في حرارة
 كل نار بخلاف ما اذا شاهدته في افراد جنس حيث لا يفيض عليها العلم
 القطعي بالكلية لجواز أن يكون هنالك فصل ينضم اليه في افراد آخر
 ويقتضي خلاف الحكم المشاهد وانذا لم يحصل العلم القطعي بكل حيوان
 مجرد فكذلك الاسفل غير التماسح فتأمل ٥١ قوله (بواسطة القياس الخفي)
 الحاصل دفعة بالحدس الخ وهذا القياس الخفي في الحدسيات وقضايا
 قياساتها معها يكون على انحاء مختلفة كدلائل الاحكام لان لكل حكم
 دليلا مغايرا لدلائل حكم آخر بخلاف القياس الخفي في المجربات
 والمتواترات فانه فيهما على نحو واحد في جميع المواد فانه في الاول لو كان
 اتفاقا لما دام ترتب الحكم على التجربة لكنه دام وفي الثاني لو كان
 كاذبا لما اتفقوا على اخباره لكنهم اتفقوا وللإشارة اليه نكر القياس

الحق فيهما اذ التكرير يدل على الوحدة النوعية وعرفه باللام في
الحدسيات وقضايا قياساتها معها اذ اللام انما تدخل على التكررات بعد
تجريد ها عن معنى الوحدة كما تقرّر في محله ٥١ قوله (ملكة الانتقال
الدفعي) الى آخره اضافة الملكة الى الانتقال من اضافة السبب الى
المسبب دون العكس واطلاق الملكة على تلك الحالة الاستعدادية
بجازي باعتبار أن قسما منها حاصل بممارسة المبادئ كالمملكة فتأمل
٥٢ قوله (للتأني بين التقليد والاستدلال عليه) اي الاستدلال بغير
تقليد آخر لانه لا ينافي الاستدلال بتقليد آخر اذ قد يكون الحكم
التقليدي مقدّمة من دليل حكم تقايدي فالتأني بهذا الدليل تقليد آخر
حصل بالاستدلال بالتقليد كما سنشير اليه حيث نقول التقليد يفيد مثله
٥٢ قوله (العقل المشوب بالوهم) قالوا العقل بدون نسلط الوهم لا يحكم
بحكم غير مطابق لواقع ٥٢ قوله (كالحكم ببطلان مطلق التسلسل) فيه
اشارة الى ان المشهورات قد تجماع المتيقن لان بطلان ذلك متيقن
عند المتكلمين ٥٣ قوله (اعم بما بالذات) كما في قياس نفس الحكم ومما
بالواسطة كما في قياس دليله على المحسوس فيكون الحكم يقدم العالم موهوما
لان العقل لا يحكم بحكم غير مطابق الا بمتابعته لاوهم بناء على ذلك
القياس وهذا التعميم لا يخلو حصر مقدّمات الادلة في السبعة بمثل
الحكم يقدم العالم من غير قياسه على المحسوس فتأمل ٥٣ قوله (وهذه
الاقسام السبعة متصادقة) فلا بدّ من اعتبار قيود الحثيات في تعريفات
الصناعات لان الدليل الواحد ان اعتبر المقدّمات فيه من حيث كونها
يقينية يكون برهانا او من حيث كونها مشهورات او مسلمات فيكون
جدلا او من حيث انها مقبولات فيكون خطابة وهكذا فلا يرد أن ادلة
مسائل علم الكلام من المقبولات في الاكثر مع ان مسائله مطالب يقينية
فكيف ثبت بها وحاصل الدفع ان تلك الادلة وان كانت من المقبولات
المنقولة عن النبي عليه السلام الا ان مقدّماتها معتبرة فيها من حيث
انها متواترات يقينيات فتأمل فيه ٥٣ قوله (ان كان جميع مقدّماته
بالمعنى الاعم) لا يقال هذا صادق على الاستقراء الناقص المؤلف من

٥١ قوله (ملكة الانتقال
الدفعي) الخ اضافة الملكة
ههنا من اضافة السبب الى
المسبب لا العكس (نسخة)

قضايا يقينيات كقولنا الانسان يحرك فكاه الاسفل والفرس وغيرها
غير التماسح كذلك بالمشاهدة وليس الاستلزام الكلي من مقدّماته فيلزم
ان يكون برهانا وليس كذلك لانا نقول لكن اللزوم الجزئي على بعض
الاضاع وان هذا الوضع هو ذلك البعض من مقدّمات محتته قطعاً مع ان كون
هذا الوضع ذلك البعض مضمون لا متيقن وقد شرط في البرهان ان يكون جميع
مقدّماته بالمعنى الاعم يقينية ولذا اخرج هو وامثاله عن تعريف البرهان ودخل
في الخطابة فتأمل فيه ٥٣ قوله (ترغيب الناس) الى آخره فان قلت قد يستدل
شخص بامارة على حكم ظني من غير اظهاره على احد فلا يترتب عليه هذا
الغرض قات الغرض المذكور اكثرى لا كلي على انه يمكن ان يقال الناس اهم
من المستدل وما من فكر بل فعل يصدر عن العاقل الا انه لجلب نفع
او دفع ضرر واما اخراج مثل هذا الاستدلال عن الخطابة فمع انه يوجب
اختلال انحصار الصناعات في الخمس لا يرتضيه تعريف الخطابة ٥٣ قوله
(من حيث انها موهومات) هذه الحيثية لاخراج الشعر لما عرفت ان المقدّمة
الموهومة عند طائفة مخيلة عند اخرى لكن الدليل المركب منها
من حيث انها موهومة سفسطة ومن حيث انها مخيلة شعري فقيود
الحيثيات المتبعة في مفهومات الصناعات للتقييد للتعايل فلا يرد ان اخذ
المستدل المقدّمة الموهومة في السفسطة قد لا تكون لاجل انها موهومة
كاذبة بل لزعم انها يقينية فلا وجه لقيد الحيثية ههنا تأمل فيه ٥٤ قوله
(وكل منها يفيد مثله ومادونه) الى آخره فاليقين يفيد اليقين والتقايد
والظن كما اذا كان بعض المقدّمات يقينية والبعض الآخر تقليدية او ظنية
والتقايد يفيد التقليد والظن واما الظن فلا يفيد الا الظن ٥٤ قوله (ان
كان الجزء المتوسط) الى آخره لم يقل ان كان الاوسط كما قالوا لان الاستدلال
بالتعفن مثلاً لم يقرّر اقترانياً واستثنائياً كما اسرنا في المتن وعبرة
الاوسط انما تنطبق على الاول لا يقال مرادهم الاوسط على تقدير تقريره
اقترانياً في شمل الكل لانا نقول قد لا يمكن تقرير الدليل اقترانياً كما في الاستدلال
بوجود النار على الدخان وبعبكسه وللإشارة اليه مثلنا بهما ٥٤ قوله
(بان يكون علمه علة) الى آخره فسر العلية الذهنية بالعلية بين العلمين لثلا

يلزم الفساد لان مثل قوائنا هذه الماهية المتعاقبة كلية لانها حاصلة في الذهن
 بالتعريف وكل ما حصل بالتعريف كلى دليل لمى مع ان عليه الحصول
 للكلية ذهنية اذلا وجود للكلية الا في الذهن فالمراد بالخارج هو الواقع
 الشامل للوجودين لا بمعنى الاعيان المختصة بالوجود الخارجي والمراد
 بالعالمين التصديقان لامطلاق العلم الشامل للتصور ايضا ٥٤ قوله
 (او معلولا مساويا) قيده بالمساوى لان المعلول اما مساو او اعم والاعم لا يصح
 الاستدلال به على العلة الا حص كالا استدلال بمطلق الحرارة على وجود
 النار بخلاف العلة الموجبة فانها اما اخص مطلقا من المعلول او مساوية
 لها وعلى التقديرين يصح الاستدلال بها ولذا لم تحتج الى تقييدها ٥٤
 قوله (ان توقف على حكاية كلام الغير) سواء كان تلك الحكاية جزءا
 من الدليل كما في قولنا لان الله تعالى قال كذا او خارجا موقوفا عاينها كما اذا
 كانت الحكاية دليل بعض مقدماته ٥٤ قوله (فمسائل كل فن) الى آخره
 اشار بالفاء الى انه متفرع على تعريف موضوع العلم بما ذكر اما كونها حمليات
 موجبات فلما اشار بالتفسير من ان البحث فيه بمعنى الحمل ايجابا كما يدل عليه
 تقييد العوارض باللاحقة اى النابتة واما كونها ضروريات مطلقات فلان
 العوارض الذاتية التى هى محمولات المسائل لما كانت لاحقة لاجل ذات
 الموضوع او لاجل مساويه المستند الى الذات كان ذات الموضوع علة لها
 بالذات او بالواسطة فيكون ثبوتها له او لعرضه الذاتى او لنوع احدها
 ضروريا واجبا مادام ذات الموضوع موجودا البته واما كونها كليات فلانهم
 انما بحثوا عن تلك المسائل ودونوها لتكون قوانين يستنبط منها احكام
 جزئيات موضوعاتها بضمها الى صغرى سهلة الحصول لينتظم قياس
 من الشكل ويستنتج منها تلك الاحكام الجزئية كأن يقال هذا الدليل
 قياس من الشكل الاول والثانى مثلا وكل قياس كذلك منتج فهذا الدليل
 منتج فلا بد أن يقع تلك المسائل كبرى الشكل الاول في هذا الاستنتاج
 وكبراه لا تكون الا كاية ٥٤ قوله (ان كانت نظرية) يشير الى انها
 لا يجب ان يكون نظريات بل قد يكون بديهية كانتاج الشكل الاول
 والاستثنائى في هذا العلم فانهما من المسائل قطعيا وليس في تعريف

موضوع العلم ما يوجب كونها نظريات اوبديهيات لان الحقوق اعم
من النظرى والبدهى وقولهم لذاته لئى الواسطة فى العروض لائى
الواسطة فى الاثبات حتى يقتضى ككون بعضها بديهية ٥٤ قوله
(تعريفات الموضوعات) الى آخره سواء كانت موضوعات المسائل او موضوع
العلم وتعريف جزء الموضوع كتعريف الهيولى فى الحكمة الطبيعية
التي موضوعها الجسم الطبيعى المؤلف من الهيولى والصورة واما تعريف
الجزئيات فكتعريف موضوع المسئلة التي كان موضوعها نوع
موضوع العلم ٥٥ قوله (او نظرية يذعن) الى آخره هكذا قالوا اولى ههنا
بمبحثان قويان الاول ان ههنا قسما ثالثا وهو كونها نظرية ثابتة بالدليل
ولم يسموه باسم الثانى ان اذعان المتعلم بها بحسن ظن يقتضى كون تلك القضية
ظنية ولو سلم ان الظن ههنا بمعنى مطلق الاعتقاد فغاية الامر أن يكون
تقليدية عند المتعلم اذ لا يتيقن النظرى بدون البرهان والمقدمة التقليدية
لا يكون مقدمة البرهان وقد وضع اقليدس اصولا موضوعة لتكون
مقدمات البراهين الا ان يقال كونها تقليدية بالنسبة الى المتعلم لا يقدح
فى كونها يقينية بالنسبة الى المستدل وغاية الامر أن يكون الحاصل
للمتعلم من الادلة المركبة منها تقاييدا لا يقينا ولا بأس فيه وادعاء المتعلم
اليقين زعمى لافى الواقع فتأمل فيه جدا



قد اختتم طبع هذه الرسالة المرغوبة المسماة بالبرهان * المؤلف في علم
المنطق وفن الميزان * مع ما حاشيها للعالم العلامة * والفاضل الفهامة *
جامع العلوم النقلية * وناشر القنون العقاية * اسماعيل الشهير بكنبوى *
عليه رحمة من ربه الملك القوى * فى عصر سلطنة سلطاننا الاعظم *
ومولينا المعظم * مالك رقاب الامم * ظل الله فى العالم * الا
وهو السلطان ابن السلطان ابن السلطان * السلطان الغازى
* محمد الحميدى * خان * خلد الله ايامه دولته مدى الزمان * ونصره بمجده
فى كل قطر ومكان * وكان ذلك فى المطبعة العثمانية فى دار السلطنة السنية *

صانها الله تعالى وسائر البلاد عن الآفات والبلية * لتسع ليل
 خلون من شهر جمادى الاولى * لسنة عشر وثلثمائة بعد الالف
 من هجرة من له العز والعلی فی الآخرة والاولى * الحمد لله على
 التوفيق للاتمام * والصلاة والسلام على رسوله محمد اسعد الانبياء
 وخير الانام * وعلى اله واصحابه الكرام *

بایزید جامع شریقی درسعام
 مجیزلرندن آستانبولی السید
 حافظ محمد اسعد افندی رئیس
 المحققین فی المطبعة العثمانية

باب مشیختینامیدن تعیین اولنان بایزید
 جامع شریقی درسعاملرندن اکینلی
 اشرف زاده الحاج حافظ محمد خلوصی
 افندی المصحح

باب مشیختینامیدن تعیین اولنان
 آیدینلی قاضی زاده الحاج حافظ
 محمد امین افندی المصحح

فاتح جامع شریقی درسعام مجیزلرندن
 استانبولی السید حافظ محمد امین
 افندی المصحح

نور عثمانیه امام اولی ریزه لی الحاج
 حافظ احمد افندی المصحح

